التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء
وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا افتراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم
احمد غفر له الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لاسيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي
الابد ان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصوري ما جئ في صناعة
التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التاليف لاسيما الزلات في هذه الورقات فارجو من الناظرين ان يجبروا تعلم الاصلاح على
خطيباتي ويسدلوا ستر العفو على زلاتي وسميته بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول اللهم اجعله مقبول الخواص
والعوام ومتداولا بين ايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فهانا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله
ومحصوله لما كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح
والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا
والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله بقيته
وفي الصراح حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى الموصول ذكر ما مض معلوم من المذكر في القاموس
الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى ذكرة ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد في حاشية
الرضي قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص ليس
كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث
يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على
معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لتعرض امر غير كون دلالتها مشروطة بذكر
المضاف اليه والاضافة في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى تكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب التحقيق
لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حاشية

على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه مراحل تارة اخرى انتهى ورد بانه قال السيد السند قدس
سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال
الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصده اولا وقيل في
بعض الحواشي ظاهر كلام الشارح ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه واما ان السيد اخذه من كلام المص
فلا يفهم نعم في قوله ذكره دون حقه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذ من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة
السيد السند في حاشية الرضي ما يأبى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره اورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول
في تحقيق معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى مراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة
فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح على ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن
الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله ومحصوله يدل على ان هذا تفصيل الاجمال الذي كان في الايضاح لانه
قد علمت من كلام المص فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير معنى مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال في السيد السند في
حاشية الرضي شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول
في الذهن يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر نابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون نابعا لامر في الملاحظة وقد
لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية او لا تغاير بين الشيء وذاته حتى
يتصور قيامه به وتقدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامر
تابعا له في التحقق فالمشبه به شيئين كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل انه لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود
في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال في في المحدود التنبيه
ورد بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان افيد في التنوير لكنه غير ظاهر وايضا كون
الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنور ليست ظرفية مقصودة اصلا كما عرفت
فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع
لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل
لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره انتهى واعترض
عليه بان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار
المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من

من دار واحد واجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ لا ما توهم بعض
الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها والعجب ان ما مر بيان وجه استعمال كلمة في على ان قولنا السواد في
زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية كما في الذهن فمعقول هو
مدرك قصد الملحوظ في ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه
وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات
المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء التي تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة
بالوصف الثاني فالمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض ووجه الشبه ظاهر ولا
يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف
المدرك قصد والمدرك بتعاقبهما يقصد الى المدرك بتعاقبهما يصير مدركا قصدا وبالعكس كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود
في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود الخارجي ايضا وقد
لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحقه اي ذلك الموجود الذهني
الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم يخل من امور تعرض
لها بحسب الوجود وتختص به فلا يكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار المطابقة واللامطابقة
على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظة من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق في الخارج وان لا يكون
ويمكن ان تجري عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في الذهن
فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام تجري
مخالفة لاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها ويسمى مثل
ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور
لا يعرض لها في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا يعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا
الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها وبالوازم الماهية من حيث هي هي عارضة لها
في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في
الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة في الذهن اذا لوحظت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج
سواء كانت تلك الصورة الذهنية مأخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر

عن اعتبار كونها ذهنية فقد يكون ممتنعة وقد لا يكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها لا يمكن الا حال وجودها في الذهن
فتامل يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال
القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل والاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص
المسند بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح
طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة
وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا ولحقا به ما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند
به من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما
مدرك قصدا او ملحوظ فانه يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ فانه مع انه لا
يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه وبه
وثانيها ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون
مسندا الى شيء ما لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف وضعها وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك
ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه ولم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمينا في ضمن
فعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين
احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل
لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر فيكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة
والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فح يتعقل معنى من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون
تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر
بالتبع لا بمعنى انه يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل
ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة
لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين
باطلان منشاءه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم
كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولا نم
ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما كذا

باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به يكون
حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح لشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت
بالذات بديهة فان النفس مجبولة على انها ما لم تلتفت الى شيء قصدا لا تتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة تتمكن من
الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا تتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية
بعدم الصلاحية لهما فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لهما فباعتبار ملاحظة اخرى فان
قيل فهي في حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها ذوات ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم
عليها يعني انها ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن هذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا النسبة القيامية الى زيد واقعة صحيح ومتعقل النسبة
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل
ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول وذلك مفهوم الابتداء كما بديهة الشمس والاقرب الى
فهم المبتدي ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك
اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احديهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا عاجلا عالما المرآة
ح آلة في مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر ابصارها على ان تتوجه هذا الحكم عليها وتلتفت الى
احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فيكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة غير ملتفت اليها
فظهر ان في المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى
الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذ الاحظة العقل لما ذكر ان المدرك
في الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منهما فصور
في مفهوم الابتداء الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم وغرض عليه
بانه يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم
لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من حيث انه حرف فيما بعد يعود والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم
ولفظة من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة من
حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى
السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية ورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى من حصصا

عصمت الله عليه الرحمة ١٢

المولود مولانا عصمت الله عليه الرحمة ١٢

لمفهوم الابتداء الكلي لكان من والا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف
الحرف بل تعريف الاسم او معنى في نفسه في قوله اول على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الجزئيات
ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما تذكر في قوله والحاصل الا ان يقال في
التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد منه المفهوم
الكلي وفي قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام موافقا
لما ذكره في قوله والحاصل فتامل قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال
كونه مقصودا او طالبا باعتبار الذات او منصوب على التمييز اي بطريق القصد وبالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كما معنى مستقلا بالمفهومية
اي لا يحتاج في مفهوميته الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق
مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه يعبر عنه بابتداء سيري البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون
المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من سيري هو الابتداء المطلق والمخصوص
الماخوذ بالاعتبار الاول والا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه
الذي يستفيد منه لا يصلح الشيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا بما جعل آلة لملاحظة
ووسيلة الى تعريف حاله الملحوظ فانه تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لاحظ الشيء بلحاظ استقلالي
يكون مستقلا واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه
بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا لملاحظته حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها
اذ رؤية المرآة ح ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وبهذا الدفع ما يقال من
ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشيء تعقل الشيء لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى
الاسمي انما المضر ان يكون تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا
واصالة كما لا بد من ذلك في الحرف كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه
وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف
ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه لا يفهم معنى الابتداء بل يفهم ذلك له المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اي
الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انه وكثيرا ما يصدر بالفاء

بالفاء ترتيبا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانه عن جعله معنى من
فانقلت الحصر مستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت الحصر اضافى بالنسبة الى الحرف المراد
انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من او المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر فى كونه دالا عليه وقوله لا حاجة فى الدلالة
آه بيان له ولا حاجة فى الدلالة عليه اى فى كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على تعلقه
يعنى لا حاجة للفظ الابتداء فى الدلالة عليه الى حاجة للمتكلم فى الدلالة عليه ويكون الدلالة ح من دلّه على كذا لا يقال انه يلزم تعليل الشئ
بنفسه لانا نقول ان فى من دلّه متعدد فى قوله ليدل لازم وهذا اى كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل الذات
لا لغيرها هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه يعنى ان ليس مرادهم يكون المعنى اى معنى الاسم والفعل
فى نفس الكلمة ان مدلوليهما مدلول الكلمة لان كون مدلوليهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا
مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل يعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل منهما المعنى
اليه وكان قالب الكلمة كظرف اذا نقلت انتقلت ما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى تنتقل الذهن اليه عند
انتقالهما اليه وحدهما واذا شابه الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى لكلمة فى وقيل ان المعنى ثابت فى
نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى وما يقال من ان للحرف معنى كائنا فى غيره فليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير بل انه لما
لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه الكلمة فى يصح نسبته الى الغير
بالكلمة فى ظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة فى بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح
الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق بمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدى وانه ليس فى عبارة المتن قدس
سره ما يوجب الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظه اى الابتداء العقل من حيث هو حالة اى من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبدأ
ومن حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبدأ بكسر الدال بين السير والبصرة مثلا اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة
بتعالها موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى
اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظ تبعا على قياس نسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
ملحوظة بتبعيتها لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها
فانه ح يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعلت آلة لتعرف حالها اى
واسطة لمعرفة حالها فان حالها هو الابتداء والمبدأ منه فان السير لا يقع مبدأ والبصرة لا يقع مبدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيها
كما لا يقع زيد وقائم فى قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعنى انه يلتفت اليه الذهن

الفاضل مولانا عبد الحكيم
السيالكوتى عليه الرحمة ١٢

معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل في الذهن في ضمن معنى
آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه اي لا يمكن ان يتعقل
السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا
بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات
لتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم
كذا في بعض الحواشي ولا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اي لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلول عليه بذكر الحرف
عند السامع الا بضم كلمة وآلة على متعلقه اي بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعاني
في نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اي حاصل قوله فالابتداء مثلا آه ان
لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على
ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي
قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة
بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده
بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا
ايضا وقيل في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل
قصدا الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة يختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل
من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالها فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى
تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقال حاصل الكلام
الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال امارة الوضع
فان قلت انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت انه يلزم
ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك محال لا ضرورة يدعو
اليه من حيث انها حالات لمتعلقاتها الحالة هي النسبة والآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها

ابتداء منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان ذلك عند من
قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى
يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص وبيص من الفرق بين الحروف
والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة
فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة
الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة و
ذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة يشتمل على بيوتات ويتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر
في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف
لان العنوانات كلها كقولنا كل رجل كذا فتامل واما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا وبلا لحظ
في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يكون
محكوما عليها او بها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان يكون ملحوظا قصدا او بالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال
فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آبية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن
ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لا
في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا بل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد
ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا او بالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا او بالذات فلا يصح ان يكون محكوما عليها وبها
لتعتبر النسبة بينهما ويمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه
وبه لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه
وبه بوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول
كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون الات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي
معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف يدل على معنى في غيره والمراد بغيرها متعلقاتها
ويكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره ملحوظ آلة لمعرفة غيره ويكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي
في هذا المقام بفضل الله الملك العلام ٥

اسماعيل الحافظ
الناسخ كان في
عليه الرحمة ١٢

فہرست ابحاث فوائد ضیائیہ

الکلمۃ ٣ — الکلام ٩ — الاسم ١٠ — خواص الاسم ١٥ — المعرب ١٧ — حکم المعرب ١٨ — الاعراب ١٩ — العامل ٢١

غیر المنصرف ٢٤ — العدل ٣٣ — الوصف ٣٤ — التانیث ٣٥ — المعرفۃ ٣٦ — النکرۃ ٣٧ — الجمع ٣٨ — التراکیب ٤١

الالف واللام والنون ٤٢ — وزن الفعل ٤٣ — المرفوعات ٤٩ — الفاعل ٥٣ — تنازع الفعلین ٥٩ — مفعول ما لم یسم فاعلہ ٦١ — المبتدا والخبر ٦٤ — خبر ان واخواتہا ٦٧

خبر لا التبرئۃ الجنس ٧٥ — اسم ما ولا المشبہتین بلیس ٧٦ — المنصوبات ٧٧ — المفعول المطلق ٧٨ — المفعول بہ ٨٤ — المنادی ٨٦ — توابع المنادی ٩٠ — المضاف المنادی ٩٦

الترخیم ٩٧ — المندوب ١٠١ — التحذیر ١١٢ — المفعول فیہ ١١٤ — المفعول لہ ١١٦ — المفعول معہ ١١٩ — الحال ١٢١ — التمییز ١٢٧

المستثنی ١٣٩ — خبر کان واخواتہا ١٥٠ — اسم ان واخواتہا ١٥٢ — المنصوبات لنفی الجنس ١٥٢ — خبر ما ولا ٦٠ — المجرورات ١٦١ — المضاف الیہ ١٦١ — التوابع ١٧٦

النعت ١٧٨ — العطف ١٨٤ — التاکید ١٩١ — البدل ١٩٥ — عطف البیان ١٩٨ — المبنی ١٩٩ — المضمر ٢٠١ — اسماء الاشارۃ ٢١٣

الموصول ٢١٦ — اسماء الافعال ٢٢٣ — الاصوات ٢٢٥ — المرکبات ٢٢٧ — الکنایات ٢٢٩ — اسماء الاستفہام ٢٣٢ — والشرط ٢٣٥ — الظروف

المعرفۃ ٢٤٣ — العلم ٢٤٤ — النکرۃ واسماء العدد ٢٤٥ — المذکر والمؤنث ٢٥٤ — المثنی ٢٥٦ — الجموع ٢٦١ — المصدر ٢٦٨ — اسم الفاعل ٢٧٤

اسم المفعول ٢٧٦ — الصفۃ المشبہۃ ٢٧٧ — اسم التفضیل ٢٨٣ — الکحل ٢٨٩ — الفعل ٢٩٥ — الماضی ٢٩٧ — المضارع ٢٩٨ — الامر ٣١٦

فعل ما لم یسم فاعلہ ٣١٨ — المتعدی وغیرہ ٣٢٠ — افعال القلوب ٣٢٢ — الافعال الناقصۃ ٣٢٤ — افعال المقاربۃ ٣٣٥ — فعل التعجب ٣٤٤ — افعال المدح والذم ٣٤٤ — الحرف ٣٤٨

حروف الجر ٣٥٨ — الحروف المشبہۃ ٣٦٨ — الحروف العاطفۃ ٣٦٩ — حروف التشبیہ ٣٧٥ — حروف النداء ٣٧٥ — حروف الایجاب ٣٧٦ — حروف الزیادۃ ٣٧٧ — حرف التقسیم ٣٧٩

حروف المصدر ٣٨٠ — حروف التحضیض ٣٨٠ — حرف التوقع ٣٨١ — حرف الاستفہام ٣٨٢ — حروف الشرط ٣٨٣ — حرف الزجر ٣٩٠ — تاء التانیث ٣٩٠ — التنوین ٣٩١

نون التاکید ٣٩٥

لله الحمد والمنه که بتوفیق خالق زمین و آسمان

حسب فرمایش تاجر ذی المروة والاحسان

محمد زمان سلمه الرحمان کتاب

ضیاء القلوب جاسنه ۱۲۷۵

فوائد المعروف بشرح مامی

بتصحیح و تنقیح خادم العلماء والصالحین العبد المسکین

محمد دین در مطبع مخدومی که واقع است در بندر معموره بمبئی بکمال

زیب و زینت بزیور طبع آراسته و پیراسته گردید

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتنادين بآدابه اما بعد
فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط
التحرير لولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن وصمة
التكلف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا
بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله تعالى
بان جعله جزءا منها بعضا لنفسه لتخيل ان كتابه هذا ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى
حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تركه
اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وتحديد تعريف الكلمة

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث

عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام

ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان

من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح و

قد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال شعر جراحات السنان لها

التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس جمع كلمة وثمرة

بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث

فصاعدا والكلم الطيب ما دل بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة

بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك

الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال لفظت النخلة ولفظت النواة اي رميتهما ثم

نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ

به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ

الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف

والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر واعنه باستعارة لفظ المفصل ثم من نحو هو

وانت واجر عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه او هي مما يتلفظ به الانسان في
الاحيان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي خطوط والعقود والنصب والاشارات اعيد داخلة
فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم
الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الحرف تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق واحس الشيء الاول
فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع
ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف ملا ضم ضميمة غير صحيح
ولا يجوز ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ما يعلمها اهل اللسان في محاورتهم وسائر
مقاصدهم فلا حاجة الى عقد قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فيدخل فيه ما يشمل هم مكان
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر
المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع او لم تتعلق
بها وضع وتخصيص اصلا ولقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى فخرجت
بقوله المعنى او وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع
بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى
قلنا المراد بالمعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان

سواء عم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر
مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل و
الحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الجواب منقوض بامثال
الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع
فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له
في الحقيقة مفردا وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء
لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع
وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي
ان يتركب فيه تجوزا كما يتركب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ
ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما النصب وان لم يساعده

رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه
صحة ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب
الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا
سواء كان كلامية او غير كلامية فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما
واخلافيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم
النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج
عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري وغيرهما مما بعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة واخلافيه فاخرجه لقيد الافراد ولو لم يخرجه
تركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون
الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة

كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون

بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في

المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة

فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما

من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد

بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى

يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء

تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى سبحانه القسم الثاني

وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة

على معانيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة

والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم

والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول

وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك

المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها بأحد الأزمنة الثلثة اعني

الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة

ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا تقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

الاسم وهو ما خوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يترك منه واحد

الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم

الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل

سمي به تضمنه الفعل المعنوي وهو المصدر نحو قد علم بذلك اعني بوجه حصر الكلمة

في الاقسام الثلثة عند كل واحد منها اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه

قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة

اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة

والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال

في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم

بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم

بعدم الاقتران فيعلم لكل واحد منهما معرف جامع للافراد مانع عن دخول غيرها

فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف بجامع المانع وقد دار المصنف حيث اشار

الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح

بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة

ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة **ما تضمن** اي لفظ تضمن

كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل او

المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد**

اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة

او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات

والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية ولقيد تضمن كلمتين خرجت

المهملات والمفردات ولقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية

مثل غلام زيد ورجل فاضل ولقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية

مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان

كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد ولقيد المخاطب

فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة

او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قائم ابوه فان الاخبار

فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا

مثل جبق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيها مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا

اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعه كلام بخلاف

كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى

الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم

ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة

وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد

مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ

يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي

بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون

الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك

اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في

ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ وفي فعل واسم لان

التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام بلتة منها

جنس واحد اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة منها من جنسين

اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد

والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما

الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل

وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان

الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسند اليه فالمسند مفقود وهو

بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي

هو المنوي في ادعو **الاسم ما دل** اي كلمة دلت **على معنى**

كائن في نفسه اي في نفس ما دل اعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على تذكير المعنى

قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى

المعنى اي ما دل على معنى باعتبار في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك

الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل

على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار في نفسه انتهى كلامه

وحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته

وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول مدرك

قصد لمحوظا في ذاته ليصلح ان يحكم عليه وبه وهو معقول هو مدرك بتعاونه آلة لملاحظة غيره

فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى

مستقلا بالمفهومية لمحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى

ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى

ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد لقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا

في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين البصر والبصيرة

مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح ان يكون

محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه

الا بضم كلمة دالة على متعلقه **الحاصل** ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة

من موضوعة لكل واحد من الجزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث لها حالات لمتعلقاتها

وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته

فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات

فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل واحد

منهما ان يكون لمحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك

الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد لقولهم

بقولهم ان الحرف يدل على معنى غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة
المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة من الكلمة وهذا هو الظاهر
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله بذلك
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتمل حد الاسم جمعا ولا احد الحرف
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظا في حد ذاتها لزمها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها
في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لا يتيسر الغرض من وضعها لزم ذكرها
لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل تمام اصل المعنى فهي دالة على معانيها

١٣

عصمت ٥٤ اي لعدم مسبوقية كينونة المعنى في
نفس الكلمة بما يدل على اعتباره بخلاف عبارة الكافية
حيث قوبس فيها كينونة المعنى في نفس الكلمة بما يدل على
اعتباره وهو دليل الظهر ١٢ عب ٥٥ اي لاجل
ارجاعه الى المعنى في عبارة الايضاح جزم المصنف
تعقل متعلقات هذه الاسماء كون معانيها مفهومات
كلية ولزوم تعقل الحروف لمتعلقاتها لفهم خصوصياتها التي
جرت العادة باستعمالها في تلك المفهومات الكلية ١٢ عصمت ٥٦ بيان الحمل
ان ذو مثلا اسم مع ان تعريف الحرف يصدق عليه لانه
يحتاج في الدلالة على معناه وهو صاحب الى ضم كلمة اخرى اليه وهو المال بل صاحب المال وتقرير الجواب
ان معناه ليس صاحب المال بل صاحب شيء مطلقا
عاصم ٥٧ فان شيء ذو مفهوم كلي مستقل بالمفهومية مثلا اجمالا
وتعقلا من غير حاجة الى ذكره فاذا انضم الى من الجهات الست ١٢ عب ٥٨ وضع سؤال فكانه قيل ما السر في انهم استعملوها الى متعلقات مخصوصة لان استعمالها يكون على سبيل
الاضافة من الامور الضرورية لانها لازمة الاضافة فلا يستعمل بدونه ١٢ عب ٥٩ وضع سؤال فكانه قيل ما السر في انهم استعملوها الى متعلقات مخصوصة لان استعمالها يكون على سبيل

معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان

الفعل والاعلى معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك

المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد

الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ

الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية

الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال

لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويدا فانه

قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو بلهيات فانه وان لم يستعمل مصدرا

على وزن قوقات مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو

او عن الظرف او الجار والمجرور نحو اما بك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها

الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان

نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه

المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين

معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في

الدلالة على معين الدلالة على ما سواه ثم لا يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

ماسواه وابن الالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض

خواصه ليفيد زيادة معرفته به فقال وهو خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على

كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء

ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب

بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام

اي لام التعريف ولذا قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام

ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام

اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف

هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل

فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام

للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف في

الاسم لانه لتعين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل

على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع

افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة

وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة

١٥

هنا دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر
او تقدير الخص بالاسم لانه لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل
الاسم ليقضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان
يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الاتنوين الترنم وسيجيء
في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد
اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول
الذكر في الاول واللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم
لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم
خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل

قد يقع مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال بتاويل المصدر

اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه

بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد

بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان

يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب

الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي

يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي

الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء

في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو

عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان

جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع

مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو المناسب والامر بغير اللام

والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى

صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول

من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد تركيب عامل في المعرب اصطلاحا

بل يتحقق عامل للمضاف مبني والمضاف اليه اما المضاف او الحرف

المقدر فالمضاف مبني والمضاف اليه اما المضاف او الحرف

يتحقق ان يكون مبنيا ويكون بناؤه اما كونه اصلا في البناء او لا

الروض وج يخرج في الكلمة المذكورة

هي كما ذهب بعضهم ١٢ ت

قوله فالاضافة اعلم ان الاضافة البيانية انما تتصور فيما يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وهنا كذلك

لان المبني يكون اسما وغيره ايضا ويكون الاسم يكون مبنيا وغيره ايضا

١٧

فما عتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه
واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له عندا
بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم
ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة
المقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره
ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به
الجمهور ويجعل ما عرفوه من جملة احكامه كما فعل المص ره وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان
يبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى
حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل
بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا

في العمل فنفي المثال المذكور لم يتحقق الاختلاف في العمل الذي هو السبب في اختلاف آخر المعرب حتى يترتب عليه المسبب ١٢ عصمت

قولنا ان زيداً مضروب واني ضربت زيداً واني ضارب زيداً فان العامل في زيد في هذه
الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظاً
او تقديراً نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ
او تقدير فالاختلاف لفظاً كما في قولك جاءني زيد ورايت زيداً ومررت بزيد او تقديراً كما في
قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وبفتي انقلبت الياء الفاً فصار
الاعراب تقديرياً والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكماً كما اشرنا اليه لئلا
ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعاً فانه
اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكماً فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
بعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف
باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل
اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة بلبني الاصل مع عامله ابتداء او يترتب
عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب
حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لافسد فيه فان للمعرب احكاماً كثيرة يذكر منها
فليكن هذا الحكم ايضاً من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة للاعراب كما اي حركة
او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً او صفة به اي بتلك الحركة

او الحرف حين يراد بها الموصول الحركة او الحرف لا يريد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها

خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من اسباب السبب القريب والعامل والمقتضى من

الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف

الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم

جمعا ومنعا لكن المص اراد ان يشير على فائدة اختلاف وضع الاعراب بضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة

عليه فكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في قوله ليدل

متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من محتوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالمعنى

فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف اعني ما به الاختلاف على

المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على

المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوره الشيء وتعاوره اذا تداولوه اي

اخذت جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية

لاعراب المعرب متعاقبة بتناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها

اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب

على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا

عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من
عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه
يزيل فساد التباس بعض المعاني لبعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب
وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات كالحال والتمييز والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق اليا المصدرية اليها كما
في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير وما هو مضاف اليه علامة غير الجر
جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى
من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اوجب حصول معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اوجب حصول معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة
لها وفي مررت بزيد الباء عامل اوجب حصول معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة

فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وطلبة

وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال

فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة

والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث

والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة

نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف

يحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل

جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء وتحرز به عن المكسر فانه

قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع

المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف

بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد

اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرءة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها

وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القبيحة

الاربعة منقوصات واويه وفوك وهو اجوف واوي لان لامه واو اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون

بالواوين اذا اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء

الاسماء الاجناس فاعرابه الاسماء الستة حال كونها مضافا الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات نحو

جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع

وانما لم يصح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافا لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن

مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن

الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف

بهذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف

لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اردوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك

لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل

من المثنى والجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها

المثنى والجمع في كون معانيها مبنية عن التعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب

بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة

عند الاعراب كالمثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال

كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه

بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي

هو الاصل واعرب بالحركات

التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع رجع جانب معناه الذي هو
الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قد يكون
اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر وَاثْنَانِ وَكَذَا اثْنَتَانِ وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت
مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بِالْأَلِفِ رفعا وَالْيَاءِ
المفتوح ما قبلها نصبا وجرا لِمَا سِوَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا او يجمع بالواو والنون بالحرف
الْوُجُوهِ وذوالاعن لفظه وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثلثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على
التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي والفائدة هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين
في الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف
اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل
اعرابهما بالحرف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد
منهما بتلك الحروف الثلثة وقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها

بقي المثنى بلا اعراب فجوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في
الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا الجر فيهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية تخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما
سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه فقال التقديري اي
تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا
لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف ومجردة بانتفاء السبب كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابل للحركة كما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم
في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في
هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استقل عطف على تعذر

اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان

محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى آخره

ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضى

رفعا وجرا اى فى حالة الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة

ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة

وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة

رفعا يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان

اصله مسلمون سقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغم الياء

فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا

بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا

ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم

ومررت بابى القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا

بل صار تقديريا واللفظى اى الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعنى فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب

او استثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف

وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

مبوم المنصرف بعد معرفته فينبغى ان يكتفى به دونه ١٢ تاشكندى +

غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ مَا اسْمٌ مُعْرَبٌ فِيهِ عِلَّتَانِ تُؤَثِّرَانِ بِاجْتِمَاعِهِمَا وَامْتِنَاعِ تَأْثِيرِ إِحْدَاهُمَا إِيَّاهُ أَثَرًا

يَجِيءُ ذِكْرُهُ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ أَوْ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْهَا أَيْ مِنْ تِلْكَ التِّسْعِ تَقُومُ هَذِهِ الْعِلَّةُ الْوَاحِدَةُ

مَقَامَهُمَا أَيْ مَقَامَ هَاتَيْنِ الْعِلَّتَيْنِ بِأَنْ تُؤَثِّرَ وَحْدَهَا تَأْثِيرَهُمَا وَهِيَ أَيِ الْعِلَلُ التِّسْعُ مَجْمُوعُ مَا فِي هَاتَيْنِ الْعِلَّتَيْنِ

مِنَ الْأُمُورِ التِّسْعَةِ لَا كُلُّ وَاحِدٍ حَتَّى يُقَالَ لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ عَلَى الْعِلَلِ التِّسْعِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ وَذَلِكَ الْمَجْمُوعُ

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ وَجَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ وَالْعَدْلُ فِي عَطْفِ

هَاتَيْنِ الْعِلَّتَيْنِ مِنَ الْوَاوِ إِلَى ثُمَّ لِمُجَرَّدِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْوَزْنِ وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ

وَوَزْنُ الْفِعْلِ هَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ فَقَوْلُهُ زَائِدَةٌ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ أَوِ الْمَعْنَى وَتَمْنَعُ النُّونُ

الصَّرْفَ حَالَ كَوْنِهَا زَائِدَةً وَقَوْلُهُ أَلِفٌ فَاعِلُ الظَّرْفِ يَعْنِي مِنْ قَبْلِهَا أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ الظَّرْفُ الْمُتَقَدِّمُ

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْ هَذَا التَّوْجِيهِ زِيَادَةُ الْأَلِفِ مَعَ أَنَّهَا أَيْضًا زَائِدَةٌ وَلِهَذَا لَمْ يُعَبِّرْ عَنْهُمَا بِالْأَلِفِ وَالنُّونِ

إِذْ زَائِدَتَيْنِ وَلَوْ جُعِلَ الْأَلِفُ فَاعِلَ الظَّرْفِ أَوْ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ الظَّرْفُ ١٢ رحمن

قَبْلَ النُّونِ اشْتَرَاكُهُمَا فِي وَصْفِ الزِّيَادَةِ وَتَقَدُّمُ الْأَلِفِ عَلَيْهَا فِي هَذَا الْوَصْفِ فَهْمُ زِيَادَتِهِمَا جَمِيعًا مِنْ هَذَا

قُلْتُ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مِنْ قَبْلِ أَخِيهِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاكِهِمَا فِي وَصْفِ الْمَرْكُوبِ وَتَقَدُّمِ أَخِيهِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْوَصْفِ

وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبٌ يَعْنِي أَنَّ ذِكْرَ الْعِلَلِ بِصُورَةِ النَّظْمِ تَقْرِيبٌ لَهَا إِلَى الْحِفْظِ لِأَنَّ حِفْظَ النَّظْمِ أَسْهَلُ مِنَ الْقَوْلِ

بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ التِّسْعَةِ عِلَّةٌ قَوْلٌ تَقْرِيبِيٌّ لِأَنَّ تَحْقِيقَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْحَقِيقَةِ اثْنَانِ مِنْهَا لَا وَاحِدٌ أَوِ الْقَوْلُ

بِأَنَّهَا تِسْعٌ تَقْرِيبٌ لَهَا إِلَى الصَّوَابِ لِأَنَّ فِي عَدَدِهَا خِلَافًا فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهَا تِسْعٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ اثْنَانِ

٣٧

الوصف والمعرفة والجمع والجمعية فان
قلت من البين في ثم للترتيب الذكري دون الرتبي
فلا ظاهر وقوله والنون زائدة من قبلها الف اي زيادة الالف
ثم النون في الآخر فان اللام للعهد فيفيد الآخرية وزائدة حال
من النون لانه فاعل للجنسة وخبره والنون فاعل لفظي كما ان الالف
فاعل معنوي فزائدة من قبيل صفة التقارب الصورة للكلام
حسنا فاندفع اعتراض الشارح بل على زيادة الالف وفيه دلالة على ان
المحاذي للصبان ناشر بما يوصف الزيادة كما قال الكوفيون
مشابهتها الالف ان تثبت كما قال البصريون ولذا احتاج بعضهم
الا بناء الكوفي وقوله وهذا القول تقريب اي اختيار ان يقال في الفرق
ان يقال في الفرق بين الالف والنون في القوانين الفرق بين
تقريب لانه وهو الفرق في القوانين الفرق بين

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال
للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ابراد زينب مثالا للمعرفة
بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد
مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد
مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة
منها تقوم مقامها ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا
في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا
كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا

حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وباد خال الكسرة والتنوين

لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه

للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فاذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما تبع من منع

صرفه لكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله شعر صبت على مصائب لو انها

صبت على الايام صرن لياليا + واما الثاني فكقوله شعرا عهد ذكر نعمان لنا ان ذكره + هو المسك

ما كررته يتضوع + فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين لاستقيم الوزن ولكن يقع فيه

زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري

فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء

واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلام الله على خير الانام وسيد + حبيب الله العالمين

محمد + بشير نذير هاشمي مكرم + عطوف رؤف من يسمى باحمد + فانه لو قال باحمد بفتح الميم لاختل الوزن

ولكنه يختل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف

ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان غاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى

مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه يعني اغلالا فقوله سلاسلا

واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذي صرف المنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وقد يجوز مجموعهما

اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام

العلتين لتكرار احديهما الجمع الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما كالب

واساور وانا عيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح

وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي

واحدة منها كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا لافتقار فانهما اصلا فلا يقال في حبلى حبل وفي

حمراء حمر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة

للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كما

مثلا لم تعرف قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا آخر وجه

اي خروج الاسم اي لفظه خروجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة

انيكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير

الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة باقية

والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة والاعجاز مثل يد

ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغة الاصلية ليستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة

للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته

فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس

انيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو قياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس

وانيب على

خلاف القياس من غير اعتبار جمعها او لا على اقواس وانياب واخراج اقواس وانياب عنهما وقال بعض

الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه

فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل تعريفه

هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا

نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث وآخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا

غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل

فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين

احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الغيرية بدون اعتبار ذلك

الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي

بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى

التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك

الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق

يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما في ان معناهما تكرار دون

لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان

مكرر ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد موحد وثناء وثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر

في كل كلمة ان يبقى على حالها فاذا ارتفع فرده الى الاصل

عن هذا الاصل فلا معنى للعدول ١٢ سندي

عدم صلاحية التركيب والجمع والتنوين والتعريف وزن الفعل فيها ظاهرا وعدم صلاحية الوصف

والتانيث في عمر فلامتناع الاجتماع بين العلمية والوصفية

الاسم الجامع لانهم ١٢ رحمن

فيما عدا عمر من الامثلة ١٢ رحمن

في العدل التحقيقي والتقديري

فيما عدا عمر لان من البين ان لا يكون ذلك الخروج في نفس الامر

المحقق انما يدل على وجود الاصل لا على الخروج ١٢ اعل

خلافا والصواب مجيئها واب منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية

الصرفية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعاله واخر

جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس

اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل احد منها علم انه

معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر

معه من اي عن آخر من وانما لم يذكر الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة

اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وايتم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا

عن احد الاخرين وجمع جمع جمعا مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء مؤنث

افعل الكائنة صفة ان يجمع على فعل كحمر على حمر والكائنة اسما ان يجمع على فعالى او فعلوات

كصحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعي او جمعات فاذا اعتبر اخر اجهما عن

واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت

بالغلبة في باب التأكيد اسما في جمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية

وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاكالب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالاكالب

والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة

للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول

أو لفظي أي خروجا كائنا عن أصل مقدر مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع
الصرف لا غير كعمر وكذلك فرفانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية
اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما عامر وزفر عدل عنهما إلى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة
عن قاطمة وأراد بها كل ما هو على فعال علما للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في آخره
فإنهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل حضار وطمار
فإنهما مبنيان وليس فيهما الأسباب العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه
معربا غير منصرف أيضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج إليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا قال في ذكر باب قطام هنا ليس في محله لأن الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وإنما قال في تميم لأن الحجازيين يبنونه فلا يكون فيه والمراد من بني تميم أكثرهم فإن الأجلين منهم لم
يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها
عليها أو صفة وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل أحمر فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة أو بحسب الاستعمال

مثل اربع فمن مرت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من
قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفية
عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العرضي
لوضعيته فلذلك قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون
وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لان لعرضه الوصفية بعد
الوضع في الاستعمال سواء ابقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تصرفه بان تخرجه عن سببية منع
الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
امر مجمع عليه في قولهم كمررت بنسوة اربع واهتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما
للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية بغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء
الصفة الاصلية وزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف

في الاصل والحال وضعف منع أفعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من العفوة التي هي
الخبث وكذلك منع أجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة وأخيل
للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وجه ضعف منع الصرف في
عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال
مع ان الاصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا يشترط
له شرطه في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا
ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية
فيه لا ان بينهما فرقا فانه في التأنيث اللفظي بالتاء يشترط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط
لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثير
التأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حرف الكلمة على ثلثة
مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط
في وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شأنها
ان تعارض ثقل احد السببين فترجح تأثيره وثقل الاوليين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فهينئذ يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور

٣٥

في الفظ عرفات ١٢ تا سلكوتي قوله
اولا بد اولا ذكر بدليل امرأة قائمة لان الوصف الاصلي موجود بلا
فقور فالقصور ليس الا في التأنيث لو ثبت شرطه وهو الزوم وهو
يحصل بالعلمية لا غير وفيه نظر اذ الزوم يحصل بان يوضع اللفظ للتأنيث
سواء كان علما او لا فالعلمية ليست بشرط ١٢ تا سلكوتي قوله
وقد يصير التأنيث لازما للكلمة اذا لم يكن علما لكان في قوله
الزوال فيكون محدودا من وجه ولا يبلغ الكم من اصل الذي
هو الصرف من دليل اقوى وهو التأنيث من كل وجه فيشترط العلمية
التي توجب لزوم التأنيث لتحقق التأنيث من كل وجه فيشترط العلمية
قوله شرطا آه لان اشتراط اللفظي فيما يصير التأنيث لازما
بسبب آخر بخلاف المعنوي فانه لتحقيق سبب آخر فقط اذ لا يتصور
الوصف من التقدير ١٢ تا سلكوتي قوله احد امور ثلثة اشار به
الى ان كلمة او في عبارة المصنف ليست لترديد وانما اشترط
العلمية لان
اي واحد من الانواع الثلثة ١٢ تا سلكوتي قوله وانما لم يكتف
بكون من اسباب آخر ويؤثر من غير اشتراط تأثير التأنيث
في الثاني لان السبب من جهة الثقل الازم او كانت الخفة الحاصلة
السببين من جهة تحقق الفرعيتين لا من جهة الثقل حتى لو فرض عدم الثقل لكانت الفرعيتان متحققتين واما الثالث فلان الخفة والثقل بالكمان للشدة

الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وتركيبه وسقر علما الطبقة من طبقات النار

وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفهما لمزيد فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره

وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط

واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تاثيره وهو العجمة فان سمي بهما اي بالمؤنث

المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع

في حكم تا التانيث قايم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف

لان التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها

لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع

صرفها لانه وان زال التانيث بعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم

ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

من غير ظهور التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي

المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها

اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي كون هذا النوع من جنس التعريف على

ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الباء للنسبة وانما

جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف

من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ اسما
وصفة غير العرب وتاثيرها في منع الصرف شرطان الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في
اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب من لغة العجم الى العلمية
من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراءة لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه
العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فينا العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف
فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني
احد الامرين تحرك الحرف الاوسط والزيادة على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف هذا التفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح لما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا
اعتبار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث
فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فلنوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر هنا قلنا
اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية السببين الآخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها
تقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصين بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود

الشرط الثاني بينهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة واختص التفريع

بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم الصرافة مع انه

متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام

ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود ولوط ونوح لخفتها وقيل ان هود اكثر

لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود

قبل اسماعيل فيما يذكر وكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام

السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثانيها الف وبعد الالف حرفان

او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها

في بعض الصور من تكسير افانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع

جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت

لتكون صيغة منتهى مقول التغير فوائد تغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها

تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها

بغير تاء لانها لو كانت مع تاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية

الكراهية والطاعة فيدخل في قوة جمعة فيوز ولا حاجة الى اخراج نحو ملائي فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا

في المآل وانما الجمع ملاءين وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان

الشرط الاول صار كانه داخل في الشرط الثاني على

الشرط الثاني على الشرط الاول

الشرط الثاني يستلزم امتناع الشرط الاول

الشرط الثاني على الشرط الاول

الشرط الثاني على الشرط الاول

الشرط الثاني على

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير تاء وثانيهما ما يكون بتاء

فاما ما كان بغير تاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال ما بعد الفه ثلثة احرف وسطها ساكن وَاَمَّا فَرَازِنَةٌ وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع

التاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا تاء وَحَضَاجِرُ مُحَكِّمًا لِلضَّبُعِ هذا جواب

سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع ويطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم لجنس الاسد

فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا

غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية

لِاَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها

كان كل فرد منها جامعا من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية قال قلت لا خفاء في منع صرفه الى

اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان

بعد التنكير منصرفا وانثيته غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في

التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك

اذ لا يتصور العروض في الجمعية وَسَرَاوِيلُ جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت عن

الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع عم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل

وَمَصَابِيحُ

٣٩

فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف

في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة

الجمع كما قلت فقد قيل في القضي عنه انه اسم اعجمي جنس يجمع في الحال ولا في الاصل حمل

في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كمصابيح ومصابيح فانه في حكمها

الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من

ان يكون حقيقية وحكما فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على

الموازن وقيل هو اسم عربي جنس يجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة

تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف

قدر حفظا لهذه القاعدة ان جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة

على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال النقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى القضي عنه ونحو جواري اي كل جمع منقوص على

فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي

حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار

كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري

فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر

فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جواري
قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام
على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الكسرة والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين
الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول رأيت جواري كما تقول
رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري جوار بالضمة لا تنوين
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذا اللغة الاعلال
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرف الثاني كيف وهو صيرورة كلمتين
واحدة من غير حرف فيه جزء فلا يرد النجم والبصري على شرطه العلمية كيا من من الزوال فيحصل له قوة ويؤثر فيها
منع الصرف وان لا يكون مضافا لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف اولى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه
والمراد من الاضافة هو التركيب الاضافي ح ١٢

فالاعلال متقدم على منع الصرف لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جواري جوار بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل
ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام
على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الكسرة والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين
الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول رأيت جواري كما تقول
رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري جوار بالضمة لا تنوين
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذا اللغة الاعلال
واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرف الثاني كيف وهو صيرورة كلمتين
واحدة من غير حرف فيه جزء فلا يرد النجم والبصري على شرطه العلمية كيا من من الزوال فيحصل له قوة ويؤثر فيها
منع الصرف وان لا يكون مضافا لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف اولى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه
والمراد من الاضافة هو التركيب الاضافي ح ١٢

بالضاد والصرف الذي يضاد الصرف اي يضاد الصرف اياه ويرد عليه نحو مررت بعثمان احمد فان
عثمان علم وصرف لعدم الاضافة وان لم يعدم الصرف فالاضافة تمنع الصرف والاضافة تمنع الصرف
فالاضافة تضاد الصرف اي تمنعه وعدمه والثاني

بالضاد اي بال

فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد

او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لتمنع دخول التاء

فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران اى كعلمى فى صفة فانقلبا فعلانة اى وان كان

الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث ليبقى مشابهتهما الالفى

التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرط وجود فعلى

اى على المشابهة وهو عدم دخول تاء التانيث ١٢ ح

لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما الالفى التانيث على حالها ومن ثمة

اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف ارحمن فى انه منصرف او غير منصرف فالليس

له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث

فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف

دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى

لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان

مؤنثه ندمانة لا ندمى اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف

بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد

من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما

ان يختص فى اللغة العربية به اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من

الذى يوان بسببية الالف والنون باعتبار

المشابهة لالفى التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول

الذى يوان بسببية الالف والنون لكونهما زيدتين لا زائدتا عليه فلا

لان قبول تاء التانيث وعدمه لا دخل فى تحقق الفرعية لا زائدتا

عليه وعدمها ١٢ ح ش قوله لانه الخ قالوا اشار الشارح بهذا

القول الى ان اعتبار هذا الشرط ليس لاجل تحقق الانتفاء فعلانة فى شرط

وجود فعلى بل لاجل ان مراده من انتفاء فعلانة انتفاء فعلانة من شرط

فلا يكون فعلانة ١٢ ح ش قوله فعلى اه ولما قال فعلى لا مؤنث

لا رحمى ولا رحمانة فهو غير منصرف لا محالة لان انتفاء العام يستلزم

انتفاء الخاص ومثل ذلك فى قوله ودون شرط وجود فعلى اه

١٢ ح ش قوله ودون ندمان جاز ان يكون بفتح النون

بلا تنوين فيكون غير منصرف وجاز ان يكون بالتنوين فيكون

منصرفا وعلى التقدير الاول يكون ندمان علما لندمان الذى

هو مصدر فيه الالف والنون الزائدتان والعلمية وعلى التقدير

الثانى يكون ندمان عبارة عن الندمان المنصرف فاعطى

حال الدخول العال فالدال المضمر منصرف ١٢ ح ش

قوله وهو كون الخ وانما فسر الوزن بالكون لان الكون هو القاف

المعنى المصدرى مع ان الوزن هو الحالة والهيئة

الحاصل للفظ من ترتيب الحروف كالحركات

والسكنات وهى غير الكون

اللفظ بهذه الهيئة فلو قال هو حالة وهيئة لاسم لم يكن

فسره به رعاية للسوق لانه ما عبر عن الوزن بالكون

المصدرى الدال على هذا الاتصاف

وعلى حالة قائمة بالاسم

اليه

فلهذا فسره به ١٢ ح ش قوله وهذا القدر لا يخفى كانه دفع بهذا ما يتوهم من ان وزن الفعل الذى يختص بالفعل فلا وجه لجعل الاختصاص شرطا لوزن

الفعل والظاهر ان التعبير بالفعل كيف يكون مؤثرا لان منع صرف الاسم مؤثر فيه ١٢ ح

٤٣

الفعل كشمر على صيغة الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس ولذلك لا يجري
بذر للماء وغير ملوضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصنم معروف وهو
العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك
الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية
ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى
منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اول وزن الفعل
اوا اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف انيت
كزيادة تاء اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون
وزن الفعل او ما كان على وزنه غير قابل للتاء عرلا نه يخرج الوزن بهذا التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله
لم يرد عليه ربع اذا سمي به فان لحوق التاء للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسودخان
مجي التاء في اسودة للتحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهمزة ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع اخر
عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء والصرف يهمل قبول التاء في العلة لانه
القوية على العمل والسير وصافية علمية موثرة كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية موثرة في منع الصرف

المخصصة او مع الشرطية سبب اخر واحترز بذلك عما تجامع الفي التانيث وصيغة منتهى الجموع فان

كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يقول العلم بواحد من

الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل علما عن الوصف

المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي

ظهر حين تبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا

تجامع موثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث

بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة

مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع علمية

غيرها هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا

فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل مختصان بالاسم لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون مجموعهما اي

لا يوجد شيء من الاسماء الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا

مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق سبب من حيث هو

سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذلك

والسبب الآخر المشروط بالعلمية حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من

حيث يوجب أفعل على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان أن أصمت بكسرتين علما للمفازة
من أوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه
ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق
لجواز ورود أصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا
كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل والصفة وقد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود
اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصفة عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه لوجود السببين في
اصمت وزال العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر
علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش
المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر من قول
الاستاذ مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وذلك كان
غير مستحسن تنبيها على ذلك في الصرف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التفضيل
فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك

أفعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار أفعل اسما وإن كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتبار الصفة الأصلية أي إنما خالف سيبويه الأخفش لأجل اعتباره الوصفية
الأصلية بعد التنكير فإنه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل أو الألف والنون المزيدتين
فإن قلت كما أنه لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث على اعتبارها أيضا فلم اعتبرها
وذهب إلى ما هو خلاف الأصل أعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
أسود وأرقم مع زوال الوصفية عنهما جميعا وفيه بحث لأن الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل
بقي فيهما شائبة من الوصفية لأن الأسود اسم للحية السوداء والأرقم اسم للحية التي فيها سواد
وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في أحمر بعد التنكير لأنها قد زالت
بالكلية وأما الأخفش فذهب إلى منصرف فإن الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه إلا سبب واحد هو وزن الفعل والألف والنون وهذا القول
أظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الأصلي بعد التنكير وإن كان زائلا لزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضا
نحو حاتم من الصرف للوصف الأصلي والعلمية فأجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه أي سيبويه
من اعتباره الوصفية الأصلية بعد التنكير في مثل أحمر علما بأن باب حاتم أي كل علم كان في الأصل

وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يكون

في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان

العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت

الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة

العلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف

مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين لعذر واله مع ضد آخر في حكم واحد

وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب

غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او بالاضافة اي اضافته الى غيره يجر بالكسرة

اي يصير مجرورا بالكسرة اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله يجر لان الانجرار قد يكون

بالفتح ولا بان يقول بالكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم

في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان

لمشابهة الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت

جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاضافة هو التنوين وسقوطه انما

هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر

فساد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان
كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم
وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك العلمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول ان بما عرف به غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل
ويجمع ايضا جمع مطرد واصفة المذكر الذي لا يعقل كاصائب فتنا للذكور من الخيل وجمال سحلا اي صحاح بكلا الامام
هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا لافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها
ان تكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع لفظا او معنى الرفع المحلي انه
في محل لو كان به معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص الرفع بما عدا المرفوع المحلي وهو يجب مثلا عن حول
الفعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه خبر الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ
وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل
حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما اليه خل فيه مثل قولهم عجبني ان ضربت زيدا اشتد اليه الفعل

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج من الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات غير التابع لتعريفه ذكر التوابع بعدها أو شبهه أي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك

ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقوله

الى الفعل وشبهه عكسه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان

الى ضمير شيء اسند اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد تقديمه عليه وهو ما يخرج عنه المبتدأ المقدم عليه

خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل

قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على

جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون

على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله

ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف

واما على مذهب من جعله داخلا فيه كالمفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في

قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل

ولا خلل في الفاعل اما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون

خبر ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل

اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي

لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فكذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم
الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم + جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل + واجيب عنه بان هذا ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى ربه الجزاء واذا امتنع
الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي
الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة والا عليه فلا يرد عليه ان ذكر
الاعراب مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او
كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه لئلا يلتبس المفعول متأخرا
عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيد ضرب او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد حتى نحو انما ضرب زيد عمرا وجب
+ تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور سالما في صورة انتفاء الاعراب فيهما لفظا

التعريفية فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال

واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر

المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا

لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد

ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في

صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد

فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب

فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر

ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة

كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع

المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الخبر الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا اتصل به

اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط

بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد ما عرفت انفا او

وقع الفاعل بعد معنى الا اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعول به بان يكون

المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره

اى تاخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم

الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب

واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل علما فاة الاتصال الانفصال

بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه

حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة

على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق مثل من

قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام

زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزء منها والتقليل

فى الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا بسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد

بن مخلد ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز

ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع لقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على

ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصوصية متعلق بضارع اى يبكيه من

يذل ويعجز عن مقاومة الخصمان انه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت مختبط مما تطيح الطوائح

والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كملو

اتح جمع ملحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه الضارع السائل بغير وسيلة

من الالقاح السنين كيرون والقياس جمعها على ملقحات ١٢ ح

من اجل اهلاك المهلكات مالكه وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف

الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل قوله تعالى وان

احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام

الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه

ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو لك جارنى رجل اى زيد فتقدير الآية

وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك

الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان

يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد

يحذف اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السوال

لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الاسمية

لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسوال فى كونه

جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل

ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل

وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على

اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اسما ظاهرا او اقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ

المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحق قبل الثاني فلا يكون فيه

مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه

في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان

المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان

يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا فغيه

تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين

وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف والحرف لا يصح اضماره و

لا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع

ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع

الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان

معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو

ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان

يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد

وقد يكون تنازعهما المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت وأكرمت زيداً وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم
ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب وأكرم زيد عمراً وليس هذا القسم من
التنازع بل هو اجتماع القسمين الأولين وثانيهما أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للأولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالإرادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور إلا إذا
كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً وإنما لم يورد مثالاً للقسم الثالث لأنه إذا
أخذ فعل من المثال الأول وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه
كثيرة مثل ضربني وضربت زيداً وأكرمني وأكرمت زيداً وضربني وأكرمت زيداً وأكرمني و
ضربت زيداً وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً فمختار النحاة البصريين إعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز إعمال الأول فمختار النحاة الكوفيين الأول أي إعمال
الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني لسبقه ولا حاجة إلى عزل الإضمار قبل الذكر فإن أعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأت به لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً
أضمرت الفاعل في الفعل الأول إذا اقتضى الفاعل لجواز الإضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم

الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير

والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل

الا اذا استثنى مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر

ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربا في واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي

وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني

عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف

الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمر ان

المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روي عن

تشبيك المرافعين اضماره بعد الظاهر كما هو في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني

واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر

وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت

اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز

اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين

اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا اعملت

زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه
حينئذ لاحد الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت
في الفعل الثاني الواقع على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان معمول
الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ مقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته
زيدا الا ان يمتنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار من الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقا لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف الصريح وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة
الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير
ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد
فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر
ولو انما اسعى لادنى معيشة ✤ كفاني ولم اطلب قليل من المال ✤
حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد

اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرار القيس
الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فباب المص عن طرف البصريين وقال ✤ قول امرئ القيس كفاني
✤ ولم اطلب قليل من المال لكنني منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه
✤ كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشته وانتفاء كفايته
قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يحتمل مدخولها المثبت بشرطا كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ✤ وحينئذ يستقيم المعنى يعني لا اسعى لادنى معيشته ولا يكفيني
قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له ✤ مفعول ما لم يسم فاعله اي
مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا
✤ كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته
كونه فاعلا لفعل متعلق به ✤ واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد
الفعل او شبهه اليه ✤ وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله

ازوم الكفاية وعدم الكفاية ١٢ ت
قوله لان لو لانتفاء الثاني من اجل انتفاء الاول فالاول والثاني
اما ان يكونا مثبتين فيصيران منفيين واما ان يكونا منفيين فيصيران
مثبتين لان انتفاء النفي اثبات واما ان يكونا مختلفين فيصيران
منفيين والمعطوف على الشرط او الجزاء بحكم الشرط والجزاء وقوله
ولم اطلب معطوفا على الشرط او الجزاء بحكم الشرط والجزاء وقوله
حمل على خلاف ظاهره فيصير مثبتا فيثبت الطلب والسعي
شرط يصير عدم السعي فيهما تناف وههنا يلزم فساد آخر وهو
تقليل الشيء لا ينقضه لان الطلب حينئذ معلل بعدم الطلب
فساد آخر وهو استلزام بعد الطلب لادنى معيشته لعدم الطلب
له ودفع المحذورات يمكن بتخصيص السعي بالسعي البليغ لكنه خلاف
الظاهر وفيه ايضا جزالة المعنى ١٢ ت

٥٤

واقامة مقام الفاعل اذا كان عاملا فعلا ان يغير صيغة الفعل الى فعل اى الى الماضي
المجهول او يفعل اى الى المضارع المجهول فتيا ول مثل افتعل واستفعل وتفعيل وتفعل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما لانه لم يكونه مسندا ومسندا
اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب علمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب
فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب
للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له
فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامة مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي
دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين
اى المفعول به له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب

٦٠

بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ بالمفعول به مقام الفاعل

يَوْمَ الجُمُعَةِ ظرف زمان أَمَامَ الأَمِيرِ ظرف مكان ضَرْبًا شديدًا مفعول مطلق للنوع باعتبار

الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص

اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في ذاته جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها

فَتَعَيَّنَ زَيْدٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فَالجَمِيعُ اي جميع

ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل وَالمَفْعُولُ الأَوَّلُ مِنْ بَابِ أُعْطِيتُ

اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول أَوْلَى بان يقام مقام الفاعل مِنَ المَفْعُولِ

الثَّانِي لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه آخذ اي اخذ نحو اعطي زيد درهما

مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو

اعطي زيد عمرا وَمِنْهَا المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ في بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة

المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما

واشتراكهما في العامل المعنوي فَالمُبْتَدَأُ هُوَ الاسم لفظا او تقديرا التيامن نحو قوله تعالى

وان تصوموا خير لكم المُجَرَّدُ عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ اي الذي لم يوجد

فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي

ان وكان وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج

ما يكون مؤثرا في اللفظ ١٢ رحيم

مثل يحسبك ويكرم مسندا إليه واحترز به عن الجزء الثاني قسمي المبتدأ الخارج عن بدأ القسم فإنهما
لا يكونان إلا مسندين أو الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن أو جارية مجرى الفعل
الواقعة بعد حرف النفي كما والألف واللام المشتقة منها ونحوه كهل وما ومن وعن سليمة جواز
الابتداء بهما من غير استفهام ونفي مع قبح والأخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير
نحن عند الناس منكم ✤ فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن يلزم الفصل بين المتضايفين
ومعموله الذي هو من باب حسن وهو غير جائز لضعف عمل بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء
من الفعل ظاهرا أو ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عن نحو قوله تعالى أراغب أنت
عن آلهتي يا إبراهيم واحترز به عن نحو قائمان الزيدان لأن قائمان رافع لضمير عائد إلى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم كمثال للقسم الأول من المبتدأ
وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وأقائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فإن طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثنى نحو أقائمان
الزيدان أو مجموعا نحو أقائمون الزيدون فإنها حينئذ خبر ليس إلا جاز الأمران
كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الجزء وكون ما بعدها مبتدأ والصفة
خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور أحدها أقائمان الزيدان وتعين حينئذ أن يكون

الزيدان مبتدأ وقائمان خبراً مقدماً عليه وثانيهما قائم الزيدان وتعين حينئذ ان يكون الزيدان

فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر وثالثهما قائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد

هو الاسم المخبر به عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في

يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند اي الذي يوقع به الاسناد

واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة

في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد به المسند اي

المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعاً الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني

من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر

هو الابتداء اي تجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء ومعنى الابتداء

عامل في المبتدأ والخبر معاً عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم

عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من

المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية قال

المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر

لفظاً لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها وحيث تم

اي ومن اجل ان اصل المبتدأ التقديم لفظاً جاز قولهم في داره زيد

٦٣

مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا المقدم رتبة لاصالة التقديم كما امتنع قولهم ضاربها

في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر

لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة والكلام الاصل فيه ان يكون

معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة

ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه

التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن

خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل

مبتدأ وخير خبره ومثل قولك رجل في الدار امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما

في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن

فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد

خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد

وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا

كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم

شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع

ما اهر ذا ناب الا شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه
اي بالتخصيص بالفاعل هو تقديم الحكم ١٢ رح
بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر
لا يتعود فحصل التخصيص بتقديم الحكم وبه يحصل فائدة الاشتراك ١٢ رح
للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خبرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا
آواز ١٢ عادت ١٢ رح الكلب لا يحبب صاحبه اي حبيب
كان مجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد تشاؤم به فيكون شرا لا خبرا فعلى الاول يصح القصر
اي عدو صاحبه ١٢ رح
بالنسبة الى الخبر فمعناه شر لا خبر آخر وانا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر ويكون
بالفارسية فال بكر فتشوم بان آواز ١٢ بقا
المعنى شر عظيم لا حقير اي ذنابا وهذا مثل يضرب لرجل فهي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك
القصر ١٢ اي شر اي ذنابا مثل بود رجل تهي كه ديوان السلطان ١٢ رح
في الدار رجل للتخصيص بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة
استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك للتخصيص بنسبة
الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم
اي ١٢ بقا اي يحقق ان يجب النكرة الى الكلام بالاشارة ١٢ البرهان ان وهو
مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها
اي التكلفات الى التخصيص اي يحتاج
الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
١٢ بقا بالفارسية الوبيه الصفح بمعنى ١٢ بقا ساعت درين افتاد ستاره بالفارسية
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان
لعدم علم المخاطب بحصول انقضاض الساعة للكوكب ١٢ رح لعلم المخاطب بحصول القيام لرجل ١٢ رح نحوه عن التكلفات ١٢
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة داخلة
فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون

جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة

الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة متعلقة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها كلا بل في الجملة

الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او

غيره كاللام في نعم الرجل زيدا ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر

تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يخلو عن العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بدرهم

والسمن منوان بدرهم اي الكر منه بالتقدير بتقدير ان بايع البر والسمن لا يتغير غيرهما وهما وقد يظرفا اي الخبر

الذي وقع ظرف زمان او مكان او جار او مجرور افادة كثير من النحاة وهم البصريون على

انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي واقع بجملة بتقدير الفعل فيه لانه

اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل

وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق

عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل

انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه

قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر

الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته

مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك

ثم ذاك ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ

لكونه معرفة ومن خبره اوجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام اي كائنا

والخبر صفة خبر كائن متساويين في التعريف وغير متساويين لا قرينة على كون احدهما مبتدأ

والآخر خبرا نحو زيد المنطلق اي كائنا ممكنا ويكون في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل

صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني رفعا للاشتباه اي كان

الخبر وحده اي المبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا كما في قولك في يد قائم ابوه فانه لا يجب

فيه تقديم المبتدأ لجواز قائم ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قائم يجب تقديمه

اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصورة اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة

فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قائم زيد التبس

المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في

مثال الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون

الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير

ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا والا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء

في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب

الحقيقة جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام

٦٧

كالاستفهام مثل أين زيد فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر

بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة

وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد أين أبوه اذ لا تطلق تابع خبره صدارة ماله صدر الكلام

لتصدره في جملة أو كان الخبر تقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصح

وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو

اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة أو كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان المتعلق الخبر التابع

له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على التمرة مثل ضيف كائن في جانب المبتدأ

راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبد

فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على

التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الخبر بالكل أو كان الخبر خبرا عن أن المفتوحة

الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان

المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة نهائيا وفي الكتابة مثل عندي

أنك قائم وحينئذ يجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما

بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل و

وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة

واحد اي متحد وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف

ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لا في

الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعاطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد

في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن

المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله

فيشبه المبتدا الشرط في سببية الخبر كسببية الشرط للجزا فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم

دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى

في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك

المبتدا المتضمن معنى الشرط اما اسم موصول يشبه بالموصول بفعل او ظرف اي الذي جملة صلته

جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق واما اشتراط ان تكون صلته فعلا

او ظرفا فاولا بالفعل لتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم

الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما

وفي حكمهما الاسم المضاف اليهما مثل الذي ما فيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او

الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم وهذا مثال للاسم الموصوف

٦٩

بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل
يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف
فلك درهم هكذا مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل
يأتيني او في الدار فله درهم وكيت وكيت من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ
الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهته
المبتدأ والجزاء بالشرط والجزاء وليست ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام عن الجزاء الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او
لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل
لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم
قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح
انهما لا تمنع عنه لانهما لا تخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية تؤيده قوله تعالى ان الذين
كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد
بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما

لا اليا عدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على

الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما

غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا

واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب

حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ

لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل

اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المصر للهلال الرافع

صوته عند ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف

الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية

ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا

وليلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة

من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا

السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت

فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير سادّ مسده

اى فعنى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما
التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب
على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود
لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جوابا
لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا
فلا يجب حذفه كما فى قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزرى ✤ لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر اى
لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ
كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان
اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل قائما بى راجلا او ضرب زيد قائما او كان
زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين واكثر
شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فمذهب البصريين الى ان تقديره
ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد
عندك فيبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى
الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر قال الرضى

هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ايلابسه قائما اذا اردت

الحال عن المفعول وضربي زيدا ايلابسني قائما اذا كانت عن الفاعل او لي ثم تقول تحذف

المفعول الذي هو ذو الحال فيبقى ضربي زيدا ايلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع

قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو

خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول اشدد مهديا اي هز رمحا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي

زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده

وتقييد المبتدا بالمقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت

الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم

الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى بالضرب زيدا الا قائما وثانيها

كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك

مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه

لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها

كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا

اي لعمرك وتبارك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف

وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبران او خبرها
اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع
بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ
عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند الى شئ آخر بعد دخول احد
هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التى لنفى الجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها
عليها لا ايراث اثر فيها لفظا او معنى فلا ينقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا
يقوم ابوه فان يقوم فيها من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان هذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
المسند الى اسماء هذه الحروف فيلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم فى ان زيدا قائم كناية المسند
بعد دخول هذه الحروف واخره كاخر خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا
فى اقامته من كونه مفردا او جملة ونكرة او معرفة وفى احكامه

من كونه واحداً ومتعدداً ومثنياً ومحذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلابد من
عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبراً لوجود شرائطه و
انتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبراً للمبتدا يصح ان يقع خبراً لباب
ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا
وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان
هذه الحروف فروع للفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان تقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم شيء منهما
على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
الا ان يكون الخبر ظرفاً اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان
ظرفاً فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من
البيان لسحراً وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في
غيرها كخبر لا التي للتبرئة الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفة اذ لا رجل قائم

٧٥

قوله ان من البيان لسحراً قوله من البيان جر ظرف
لانه جار ومجرور ومعناه بالفارسية از جملهٔ بيان است هر آئينه
سحر يعني اين بيان وكلامي كه ميگوئي از جملهٔ سحر است ١٢ ح
قوله وان من الشعر لحكمة معناه بالفارسية از جملهٔ
شعر است هر آئينه حكمت يعني اين شعر تو حكمت است يعني
مطابق نفس الامر است ١٢ ح قوله لتوسعهم في الظروف
لان كل شيء من المحدثات لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار
مع كل شيء كونه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل الا
جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل ومعناه كما يحتاج الظرف
فاعلم ذلك ١٢ ات قوله الكائنة قدر متعلق الظرف
موافقا بالاسم رعاية لجانب المعنى فان كلمة لا علم نفي الجنس

مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فهو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر
المبتدأ وخبر ان وكاد وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار
والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو لا ضرب في الرجل لضرب ابوه نحو
لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز
ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ودل حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل
غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا
هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي
عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبقولهم لا يثبتونه
اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد
انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يجعلون ما يرى
خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر لا يسمونها ولا المشبهة
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا استعملان

عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولها خرج خبر اسم ما ولا

وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد الجواب في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائم ولا رجل افضل

منك لانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة

بلغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان

بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو

اي عمل ليس في لا دون ما شاذ كقليل لنقصان مشابهته لا بليس لان ليس لنفي

الحال ولا ليست كذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا

على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح * اي لا براح

لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع

ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات

ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية لقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض

بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات

لكثرتها ونخفة النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية

قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامته كون الاسم مفعولا

حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا

وسلمات واباك وسلمين وسلمه فجنسه اي من المنصوب او مما اشتمل على

علم المفعولية المفعول المطلق وسمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير

تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح

اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به

او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد

بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه

فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان

ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها

سمي كونه صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا

بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه

معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما

نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل

كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم خبر معناه بل المراد ان معنى الفعل

مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا

فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل

وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما
اي بقوله بمعناه لا للتقييد زائد وهو ان يكون المفعول المطلق بيانا للفعل كما ذهب بعض الشارحين ١٢ رح
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا
ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت
بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ
ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على
المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا
وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست
جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول
اي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به
النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق لغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب

وما لغا اشارة الى ان النقض على كراهتي
قوله للتأكيد اي لتأكيد الفعل قال الشيخ وهو في الحقيقة تأكيد
لذلك المصدر المفهوم للكلام بمعونة تأكيد الفعل قوسا فتوك ضربت
بمعنى اعرضت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمعنى قولك اعرضت
ضربا فظهر انه تأكيد للمصدر المفهوم وحده لا لاجله والزمان
الذي يتضمنها الفعل ١٢ رح قوله ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس الخالي عن
وجه تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد والخالي للنوع يوجب
ان يقيد بقوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد ١٢ غ
قوله ان دل الخ اي انواع الفعل او على جميع انواعه ولا يتحقق
المطلق النوعي بوجود بعض النوع لانه لا بد في وجود المفهوم
من وجود الفعلين ١٢ رح قوله لانه دال الخ اي يدل على الماهية
عدده اي وحدته او كثرته سواء كان العدد مفهوما
من المصدر نحو ضربة ضربتين او من صفة نحو ضربة ضربة كثيرة
المطلقة اي على الماهية المطلقة المعراة عن الدلالة
على التعدد والامكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل
بخلاف التثنية والجمع فانهما يدلان على الماهية المقيدة
بالتعدد وانما لم يقل لانه دال على الماهية لئلا يتوهم
المعراة عن التعدد كما هو الظاهر اشارة الى
نفي الاشتراك على التعدد فضلا عن
ان يكون لتعدد مدلولهما في
التثنية
والجمع ١٢ رح قوله الا اذا قصد الخ وليس هذا استثناء من قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع لانه اذا قصد به النوع والعدد لا يكون للتأكيد فهو استثناء من قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع

نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي فتعدت وجلست جلوسا وانبته الله نباتا

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جواز كقولك

لمن قدم من سفر خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدره خيرية

الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وجوبا اي حذفا

واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي

سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خابت خيبة من خاب الرجل

خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و

الشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا

وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر

سماعا وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا

وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب

الحذف انما هو فيما استعمل اللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط

كلي يحذف هو الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع

موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مشبها اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

نفيه نحو ما زيد سيراً الا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه او
بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً وانما سرت سيراً لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه
نحو ما سيري الا سيرٌ شديدٌ لكان مرفوعاً على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكرراً
اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبراً عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكاً دكاً
وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو
ما انت الا سيراً اي تسير سيراً وما انت الا سيرَ البريدِ
اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهاً
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة اولى ما هو فعل للمبتدأ
والى ما يشبه به او فعله الى مفرد ومضاف وايهما انت سيراً اي تسير سيراً
مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيراً سيراً اي يسير سيراً مثال لما وقع مكرراً ومنها
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع
مفعول مطلق وقع تفصيلاً لامرٍ مضمونِ جملةٍ متقدمةٍ والمراد بمضمون الجملة مصدر
المضاف الى الفاعل او المفعول وباشره غرضه المطلوب منه وتفصيل الامر بيانه

فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ أي بعد شد الوثاق

وإما فداء قوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من

شد الوثاق إما المن أو الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فإما

منا بعد وإما فداء أي إما تمنون منا بعد الشد وإما تفدون فداء وَمِنْهَا أي من

تلك المواضع مَا وَقَعَ أي موضع مفعول مطلق وقع لِلتَّشْبِيهِ أي لأن يشبه به

أمر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لأنه لم يقع للتشبيه عِلَاجًا أي

حال كونه واللاعلى فعل من أفعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لأن

الزهد ليس من أفعال الجوارح بَعْدَ جُمْلَةٍ واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار

مُشْتَمِلَةٍ تلك الجملة عَلَى اسْمٍ كَائِنٍ بِمَعْنَاهُ أي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو

مررت بزيد فإذا له ضرب صوت حمار وَعَلَى صَاحِبِهِ أي على صاحب ذلك الاسم الذي

قام بمعناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فإذا له صوت صوت حمار نَحْوُ مَرَرْتُ

بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ أي صوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت

تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على

اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير

المجرور في قوله له وَنَحْوُ مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى أي يصرخ صراخ الثكلى

وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول

مطلق وقع مضمون جملة لا تحتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول

المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا فاعترافا مصدر

وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل سواه ويسمى

هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما

يؤكد نفسه وذاته لا امر التعاير وكونا بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي

لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق

يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها

محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من

المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من

حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه لغاير المؤكد

اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل

غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه

ليتكرر ويتقرر حتى يحس التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان

لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة

اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا.
فيكون ثنت مرت وقيل يراد به الكثرة اى كرر النظر حتى تجد منه عيبا ١٢ حل ش
فيكون اعنى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد لتكلف مثل لبيك
اصله الب لك الباب اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة
كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من ألب بالمكان بمعنى الب فلا
يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى
اعينك الان اسعد تعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى
هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم الفاعل بما سبق فى المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج
به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه
المفعول المطلق بما فهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل
الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما لانه يصدق على درهما
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيداً

فان زيداً قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل عبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم

وقد يقدم المفعول على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه مقدماً ومتاخراً

اما جوازاً مثل الله اعبد ووجه الحبيب تحيي واما وجوباً فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من

رأيت ومن يكرم يكرمك فاذا لم يكن مانع التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من

ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة

مقالية او حالية جواز اكحو زيداً لمن قال من اضرب اي اضرب زيداً فحذف الفعل للقرينة

المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية

ووجوباً في اربعة مواضع تخصيصاً بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب

الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة

محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ

ونفسه واتقوا خير الكم اي اتقوا عن التثليث واقصدوا خير الكم وهو التوحيد

واهلاً وسهلاً اي اتيت اهلاً اي مكاناً ما هو لا معمور الا خراباً واهلاً لا اجانب

ووطئت سهلاً من البلاد لا خرناً والموضع الثاني من تلك المواضع

الاربعة كالمنادى وهو المطلوب اقباله اى توجيه اليك بوجهه وبقلبه حكما او تنا وبت

مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فما انصاف بت او لا

من لم صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداءها فهى فى حكم من يطلب اقباله

بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداءه

فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى لهذا اضرب والمصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم

فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت

يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله

تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل

فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا

واى والهمزة واحترز به عن نحو يقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى

طلب لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلته مقدرة

نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب

ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او

للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى

الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه

الفعل المقدر واصل يا زيدا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله

ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد

الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان ما واخواته اسماء الافعال فعلى هذين

المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف

وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة

اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة

اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه

ويكتفى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة

الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على

الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسندا الى

الجار والمجرور او اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام

ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم

لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المنادى

المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية

وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه

قوله الكثرة استعمال الكثرة ... قوله ... قوله ... قوله

الخلف كالكاف ولك لفظا ومعنى انما تعلما ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف

او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثال ما يبنى يا زيد ويا رجلان لما هو مبنى

على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبنى على

الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويختص اى يخير المنادى بلام الاستغاثة

اى بلام تدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه

مختص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له

فاذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا للقوم فانه يلزم الفتح لام المستغاث

لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم العكس الامر لان

المنادى مستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك

بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث

بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له

حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا

نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه

كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف

فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخص المنادى بالتعجب والتهديد ايضا فلام التعجب يا للماء

يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا زيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرها وكيف يصدق

قوله فيما بعد ونصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من بين اللامين لام الاستغاثة كان المبدد

اسم فاعل يستغيث بالمهد واسم مفعول ليحضر فيتقدم منه ويشيح من ام خصومته وكان المتعجب يستغيث

بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف

في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي

وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول

بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي

فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق

الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها والالام فيه

حينئذ لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجمع بينهما

مثل يا زيدا اه بالحاق الهاء به للوقف ويتصب ما سواهما

اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل

دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غير مغير عن حاله

وما سوى المفرد المعرفة اي لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا زيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرها وكيف يصدق

قوله فيما بعد ونصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من بين اللامين لام الاستغاثة كان المبدد

اسم فاعل يستغيث بالمهد واسم مفعول ليحضر فيتقدم منه ويشيح من ام خصومته وكان المتعجب يستغيث

بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف

في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي

وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول

بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي

فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق

الفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها والالام فيه

حينئذ لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجمع بينهما

مثل يا زيدا اه بالحاق الهاء به للوقف ويتصب ما سواهما

اي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل

دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غير مغير عن حاله

وما سوى المفرد المعرفة اي لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف

واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون
مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل
يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقبلا
لغير معين اي لرجل غير معين وهذا اذا قيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو
ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا وحيث اتضح انتفاء كل من
القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على الغير اده مع ان المثال الثاني
يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فالمثلة
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى
بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا لان المتبوع مبني على الفتح وقيد
التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ
لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون
مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبيهة بمضاف او حكما بان تكون مضافة لفظية او مشبهة
بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة

لتدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع

والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن وجهه ويا زيدا والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع

كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارية هذا

الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التأكيد اي المعنوي لان التأكيد اللفظي

حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان

المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان

كذلك والمعطوف بأحد حرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف

البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمها غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على اللفظ

الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه و

تنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا

منصوب المحل بالمفعولية مثل يا تيم اجمعون اجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل

والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف

ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن

احمد هو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مختارا الرفع مع تجويزه النصب لان

المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حاله جارية عليه على تقدير مباشرة

حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك

الحالة اعرابا فصار رفعا وأبو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب

مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا

فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وأبو العباس المبرد إن كان المعطوف

المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس

مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه وإلا اي وان لم يكن

المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكأبي عمرو

اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة

على المفردة اي وتوابع المنادي المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها

اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها

مثل يا تيم كلهم في التأكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان

ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف

بالاضافة الحقيقية والبدل المعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر

من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه غيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم

كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود

بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما
مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضافين
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيدا اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا
زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان
الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز الضمة فان جواز
الضمة لا يكون الا في المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق
بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فتخرج
عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا
الى اسم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء
المفرد على ما يرفع به لكن مختارا فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى الحركة
الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد ندآه
قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه

بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا
هذا الرجل متوسط بين هذا ويا أيها الرجل متوسط الامرين معا وانكر بعضهم العرب
رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانك اي الرجل مثلا
المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي
هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن
قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة
الاسم المبهم عن تلك القاعدة ولو ابعه بالجر عطف على الرجل اي التزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع
امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا تفارقها في سعة الكلام
ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن
محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا

النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من ابن ذلك يا التي

تيمت قلبي + وانت بخيله بالوصل عني + لان لاهما ليست عوضا عن محذوف

وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قوله ح ضيا الغلامان

اللذان فرا + لانتفاء احد الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا وكذلك اي وجاز لك

في مثل يا ايتهم تميم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى والمفرد المعرفة صورة وفي

الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب في الثاني النصب فحسب

اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف

الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك

مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك

مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في

الاصل يا تيم يا تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد ابن عمرو

وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم + لا يلقينكم في سوءة عمر + البيت لجرير حين اراد عمر

التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمرا ان يهجوني

فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم

يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء

بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما

وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره

فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين

حذف الياء والاكتفاء بالكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف

من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى

المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة

الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو

وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون

المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف

تقول يا غلامية ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا

العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم

ووجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت

قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على

على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لا جواز

مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابنا ويا امنا بالالف بعد النون جمعا بين العوضين

دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير

جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام و

العم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر

الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة

مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها و

يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن

ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال

طول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع

في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية

اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في اخره اي آخر المنادى

قوله ان سبب الحرف المبدل منه

قوله اي حال كون الفتحة اشارة الى ان قوله يا ابتا ويا امتا

قوله وقالوا يا ابتا ويا امتا

قوله يا ابتي ويا امتي اي يا ابتي ويا امتي

قوله بالالف وجعل عطفه على

قوله بالنظر الى الابن في جميع الابن

قوله الى الابن الاستدعي ان يقع جميع غير الابن

قوله الى الوجوه الاربعة المذكورة

قوله بالنظر الى المضاف اليه فقط

قوله ان الاصل

قوله الفتحة لكثرة الاستعمال

باب غلامي ولك قول اللفظ بلفظه

وثقل اللفظ وثقل التضعيف وهو الميم المشددة دليل واضح فاذا

قيل يا غلام ام ادع فيكون الامر الاول مبنيا فيه واذا قيل يا ابن

اخ يكون الامر الثالث مبنيا فيه ١٢ ح قوله ولما كان

بقوله في غيره ضرورة ويمكن الجواب بان المراد ان الترخيم على

سبيل الجواز الوقوعي مخصوص بالمنادى او الترخيم الذي في سعة

الكلام مخصوص به وهو في اللغة نزع كردن ١٢ ح قوله

الجواز للضرورة ولكن لا يقيد ويحتمل الجواز مشروطا بالضرورة

وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو كذلك

لم يعتقد سرفه ١٢ الفراخ منه الى ما هو المقصود مادة الابتداء

حالة النداء ١٢ عف

لان الانسان حال نداءه اكثر ونبها

قوله في الضرورة غيره

بيتر يا مفعول له مفعول لفعل الترخيم كما صح

الجواز الترخيم لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل لان فاعل

والتقدير يفعل الترخيم لا اضطرارا والمرخم والمضطر والا

ولا يجوز ان يحمل على مذهب الكوفيين لانه لا يترخم

الفاعل ١٢ عف قوله اي آخر المنادى في حذف

يا غلامي لانه ليس آخر

بدليل اعتبار الاعراب في ما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في نحو يا عبد بدليل اجراء الاعراب عليها ١٢ عف

تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى ففضيته الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى

هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة

ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور

الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا

فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا

حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس

آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ

الترخيم فيها بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب

او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف

لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى

بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو

ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف

وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجودين

هما ان يكون المنادى اسما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته

ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة تداول العلم مع ان الشهرة فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته

على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل البنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبساً

بتاء التانيث وان لم يكن علماً ولا زائد على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فتكيفه

او في مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا

ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل

مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى جيء بها لتدل على معنى

منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح يا صاحب ومع شذوذه

فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط

الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي

اخر المنادى مزيدان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معاً

واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولاً ثم

زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كما سيجيء اذا جعلتهما علماً من الوسط

اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالاً جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من

عمار وعمران او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان

الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من

ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في

الاصالة

99

فتبدله مدة أي ألف أو واو أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة

لتبادرها إلى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فإنه لا يحذف منه إلا الحرف

الأخير وهو الراء والحال أن ما في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة أحرف

كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل البنية المعتبرة

وإنما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لأن نحو ثوبان وقلوبان ورخم

بحذف زيادتيه لأن بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حينئذ أي الحرفان

الأخيران في كلا القسمين باقيان في الأول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا

معا وأما في الثاني فلأنه لما حذف الأخير مع صحته وأصالته حذفت المدتان الزائدة

ليلا يرد المثل السائر حملت على الأسد وبلت عن النقد وإن كان مركبا

وعلم من بيان شرط الترخيم أنه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين

حذف الاسم الأخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لأن له

منزلة تأثير التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وإن كان

غير ذلك المذكور من الأقسام الثلثة فحرف واحد أي فيحذف حرف واحد

لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث

ويا مالك وهو أي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر

فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة

مضمومة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي يجعل المنادى

المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله

وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم

ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر

ما قبلها كما في ادلو في ادلي لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو

وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا فتحركت الواو وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا

يعني العرب صيغة النداء يعني بالخاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها

لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب

ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء

في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بناء او فاء المتفجع عليه عدما

ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده

عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت

فالحدث شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه

واختص المندوب بها امتاز به المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك

بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه

اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم

ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به

ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لبداهة انه لا يقع

نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اى آخر المندوب

لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة

الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما

ندبة غلام مخاطبة قلت واغلاميه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب

واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلاميكمو اذ الميم اصله الضم لا

واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الهاء ساكنة

المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدا

الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليتعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه

فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليتعذر

النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف

بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او
التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيداه الطويلاه خلافا ليونس
فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ
انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان
رجلا ضاع له قدحان فقال واجحمتي الشامتيناه والجحمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف
حرف النداء اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لا نداء له لم يكثر كثرة نداء العلم
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن انه منادى ولهم اشارة اي والامر اسم الاشارة لانها كالجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان الخلط فيهما مما يصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن
حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها
الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو اتحذ الرجل اي يا ايها الرجل

بالموصوف اي بالوصف اي بالوصف اي بالوص

فلا يجوز الحذف من ايها من غير ان يتصف بذى اللام والمضاف الى ذى

معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن واما

المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك ويشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس

فى اصبح ليل اى صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا

قالته امرأة امرئ القيس حين كربته وفى افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص

وقع فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع

اسم جنس شذوذا وفى اطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من

اسم جنس وترخيم غير العلم قيل هى رقية تصيد وان بها الكروان ولقيه لوان الكرا طرق

كرا ابن النعامة فى القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر

الصيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

جواز اكرم الا يا اسجدا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة

امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب

فان ان ناصبة للمضارع او غمت نونها فى لام لا يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف صاحب المفعول به فيها ما اى

مفعول به ضمير اى قدر عامله اى ان له على شرط التفسير الشرطية والشرط واحد فيها الى

الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما

وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شرط التفسير

كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيدا لوك ولا يريد ان يليه الفعل او شبهه

متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه خبر الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت

ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل

فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل

او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال

لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم

هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه

اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير

متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا

ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء

فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت

اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية

اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا تصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في
ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما يخفى وجهه نحو زيدا ضربتك مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير ما يناسبه باللزوم فان ضرب
غلام زيد يستلزم اهانة زيد وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسة المحبوس عليه فنصب زيد
في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب
لزيد في زيد اضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا اضربته اضمر ضربت الاول
لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني
مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في
مظان الاضمار على شرائط التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه

فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع

بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويترجح

عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة

فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب

قرينة اخرى يترجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة

من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة

المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي

يشترط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا كالامر والنهي والدعاء نحو لعيت القوم واما

زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها

لا تقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في

كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا

عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي

وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم

المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار

فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من

جانب النصب خلاف اصل هو الحذف

الكلام فيه سالما عنه فهذا قرينة مرجحة له ١٢ ح ش قوله

نحو زيد ضربته وكون هذا المثال مما نحن فيه على تقدير عدم

جعل الاسم مرفوعا بجعل معنى الابتداء فيه لانه لو عمل فيه فيجب

الرفع فخرج هذا المثال بقيد تفريغ العامل عن العمل فيه بجر وذلك لاشتغال

لا يكون بالمعقود لما لو جعل بعض الاذان يقتضي حذف الجملة ليوافق فيكون

الرفع مختارا فيه مسلم ١٢ ح ش قوله كالامر الخ حتى الطلب

بهما لانهما اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من

هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم ١٢ عفت ش

قوله تأيدت فان المختار حينئذ هو النصب وفعل الطلب ما يكون

فيه الطلب اعم من ان يكون فيه طلب الفعل او كف النفس فانه

ايضا فعل ولا يشكل بمثل ليت القوم واما زيدا فاضربه لان

من فعل الطلب هو فعل الطلب الاصطلاحي بخلاف

ما هنا ليس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب ١٢ ح ش قوله

اطلبه فان صيغته تدل عليه ١٢ ح ش قوله

فان الرفع يقتضي ولان الجملة الطلبية قلما يكون

الجملة لاقتضاء الطلب الفعل كحرف الاستفهام والوصف والتخصيص

وحروف الطلب للفعل ولا لمعارضة السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه

في كلامهم ١٢ عفت ش قوله الابتداء تأويل اي بتأويل

بجملة من اول المبتدأ حتى يصح ربطه وجعله بيانا

كلام من احكامه ١٢ عفت ش قوله

اوقع الخ جواب سؤال مقدر

تقريره

ان هذا الكلام متناقض بالكلام الواقع في بحث الظروف لانه يدل هنا على غلبة وقوع الجملة الاسمية بعد اذا للمفاجاة وفي بحث الظروف يدل على لزوم وقوعها

١٠٢

ان اذا للمفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فلا تناقض

ومختار النصب في الاسم المذكور **بالعطف** اي بسبب عطف جملة هو فيها **على جملة** فعلية

متقدمة **للتناسب** اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في

كونهما فعليتين نحو ضربت فزيدا اكرمته **وبعد حرف النفي** يعني ما ولا وان ولم ولما

ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها ضعيفا في العمل نحو ما زيدا

ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا **وبعد حرف الاستفهام**

نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من

اكرمته ولم يقل بعد همزة الاستفهام لئلا يشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استحسنه النحاة الا قطرب

هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل **وبعد اذا الشرطية** الدالة

على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه **وبعد حيث** الدالة على المجازاة

في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه **وفيما قبل الامر والنهي** يعني موضع وقوع الاسم

المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد

حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور

اذ هي اي هذه المواضع **مواقع الفعل** اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها

الفعل تقديرا ولا اخلال **وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المعنى** اي التباس ما هو معنى في حال

حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع

بالصفة فلم يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفته

له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب

وصفته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى

انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشرط التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه

خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن جيء لبسه بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة

لشيء وقوله بقدر خبرا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا

بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة

لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ولا يستوي الامران

الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا التفات في مثل زيد قام في عمرو اي

اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي لا يستوي الامران فيما اذا

عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية

فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع

تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على

الصغرى وهي فعلية فان خلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه

فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب في
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما واذا كانت من حروف الشرط
فحكمها سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه
بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها
على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
وهلا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ان زيدا ذهب بي منه اي من باب
الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان ظ في بادي النظر انه مما اضمر عامله على
شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن
يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه لو مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه
اعني ذهب فان قلت لا يخطر المناسب في ذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على
صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب او اذهبه احد قلنا
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما السببية فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا
كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس

فليس من باب الاضمار على شرط التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب فكذا اي مثل زيد

ذهب قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شرط التفسير

لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فالمعنى

لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا

فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذا

ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان

كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ

الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وتقديره كل شيء هو مفعول لهم

في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل

عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني

فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على

غير المختار فاشار المص الى ما تحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني

مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء

فلا يكون جملة الشرط جزاء لقوله ونحو الزانية والزاني وجملة قوله جملتان تفصيليتين بل جملة قوله فاجلدوا

وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة قوله الفاء بمعنى

الشرط جزاء لقوله ونحو الزانية والزاني اي معطوفا على قوله كذا الكل فيكون

قوله الفاء بمعنى الشرط بتقدير المبتدأ

قوله ونحو الزانية والزاني اي معطوفا على قوله كذا الكل فيكون

قوله الفاء بمعنى الشرط بتقدير المبتدأ

اي هذه الاية جملتان تفصيليتان بل جملة قوله جملتان

الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل فيما في خبرها
ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان
مستقلتان عند سيبويه لذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه
والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان
الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة و
للتفسير وخبر المبتدأ لا يعمل في خبر جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع
اي لتفسير الحكم المدعى
وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة
تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء
على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع الخ
من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب
حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه
اصطلاح النحاة مفعول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير التحذير اي حذر
ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا لاجله مما بعده اي مما بعد
ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان
قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع

موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول تقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع

الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك

وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد

والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب

عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد

الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منهما والطريق مثال ثاني نوعيه

اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال

زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد في مثال النوع الثاني

غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال تقدير

بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني

مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك ما يوذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق

في بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون

تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتابع خارجة عن المحدود وبدليل ذكره

فيما بعد وتقول في مثال النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد وان تحذف

كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخر اياك ان تحذف نفسك

بكسر الحاء وكذلك في المثال الاول اشارة

الرجل الذي في قوله او ذكر المحذر منه هو الضرب فالمحذر منه

نفسك لانه من افراد النوع الثاني فالجواب بان نفسك مع ان المحذر منه

نفسك بالفارسية دور باش تو نفس را يعني از نفس تو بتو ضرر ميرسد ١٢ ح قوله قيل الاعتراض ساقط فانه داخل في القسم الاول فان التقدير

اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال
الاول اياك الاسد لاستتباع تقدير من وشذوذه مع غيرهما وان خان قلت
فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر مستتبع
ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا في المفعول فيه هو
ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كك او
مطابقة اذا كان العامل مصدرا كقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه
لا يخرج زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة واخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه
ان فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا
المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث
انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور
الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة
او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان

ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف

اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها

فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه و

لذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقديرا في اذا التفظ بها يوجب

الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا فقبل ذلك اي تقدير في لان

المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي

على المبهم لاشتراكهما في الزمانية بخصوصية دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان

كان المكان منها مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في

الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في

اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وعين المبهم من

المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان

امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما وما لا يتناول هذا

التعيين بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المعين بالجهات الست

عند ولدي وشبهه المحدود وسوى بها اي الابهام عند ولدي ولم يذكر وجه حمل

شبهها لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ لا بها كما هو الظاهر فكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان والمكان

عند زيد مثلا يتناول جميع الانقطاع الارض فيكون مبهما وما لا يتناول هذا التعيين

قوله لفظ مكان وما في معناه مثل جلست خلف المسجد فانه مبهم ايضا وان جمع ما كان خلف

وقت معناك وما في معناه مثل جلست في المسجد فانه لا يقبل النصب تقديرا في كذا الميل

بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار كما في الامثلة المذكورة فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا ١٢ رح

قوله والمكان معينا اي والمكان معرفة او المكان له حدود ثابتة

مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الا الابهامية وكذا حل عليه ما بعد دخلت

وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب

الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف

الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه

ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار ولعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت

دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل

نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت

زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان

تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في

البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال

الى امكنتها التي فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال

الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون

في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ ومنصب اي المفعول فيه بعامل مضمر

بلا شرطية التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة والعامل مضمر على شرط

التفسير نحو يوم الجمعة سرت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به نحو ما فعلت اي لقصد تحصيله او بسبب

او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقاً او به او فيه او معه فعل اي
حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكماً فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدراً كما اذا قلت
تاديباً في جواب من قال لم ضربت زيداً فقوله مذكوراً احتراز عن مثل اعجبني التاديب فانك قلت
كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيداً قلنا المراد
مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديباً قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه
يريد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته
تاديباً مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه
وقعدت عن الحرب جبناً مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق يخالف
خلافاً لظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج قصد من غير
لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديباً وجبنت في القعود
عن الحرب جبناً او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان تاويل
نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد
راكباً جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب
المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن والاكرام

مفعول له على ما يدل عليه جيده وبذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا
بخلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها
الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء او في مع انها من
دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير
اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ
ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها
كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن
لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره
نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما
نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او
يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
زمان الفعل اعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود

شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم

لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل

بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها المفعول معه هو الذي فعل لمصاحبة

بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه نحو قوله

منه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله

والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى

لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على

قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ع وقد

حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله هو الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة

لان بين للزوم ظرفيته لا يقوم مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل لمصاحبة على انكون

مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو من كون بعد الواو

بعد عيره كالفاء بصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكورا اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول

فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله

ودرهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنويا نحو مالك وزيدا

اي بالتصنع والمراد بمصاحبة المعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او

ويمكن ان يكون مرفوعا معنى لا لفظا كما مر في قطع بينكم

ويمكن ان يكون مرفوعا معنى لا لفظا كما مر في قطع بينكم

ذكره بعد الواو ليس لاجل مصاحبة معمول فعل اي ليس المقصود فيه ذلك بل ذكره بعدها لاجل العطف لانه معطوف على المفعول به اتفاقا فيكون مفعولا به لا مفعولا

واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها ارضعتها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان

مذهب جمهور النحاة ان العامل فيما المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع

وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب

معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع

فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرو لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على

المفعولية جائزان نحو حيث انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية

وان اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب نحو حيث وزيدا فان العطف فيه

ممتنع لعدم الفاصلة لايتاكيد المتصل بالمنفصل ولا لغيره وان كان الفعل معنى اي

امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على

عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لك وزيد وعمرو وان اي

وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شأنك

وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم

يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما

وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله بمعنى ما شانك

وانما اورده للصوق دليل المص ١٢ رح

وزيدا او معنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو وانجال الما

ما تصنع وزيدا ٢ ف غالبا الغالب لا يخلو من بيان الاسم اي القلب وانباب من حال الشيء يحول

من الفاعلية شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول اي من حيث

الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة المنتهى للشيء كذا في المغرب ١٢ ف

هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر بذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل

وان وقع ظاهر اضافة لان المراد بالذات المخاطب بيد

والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد

الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من

الصفات من التزاوجي خارجة عن الحد كما صرح به غيره ١٢ ت

حيث هو فاعل او مفعول هذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد

فلانيا في الجمع فيقع الحال عنهما او عن احدهما ١٢ ع

عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا ١٢ ع

تمييز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او جنبه لكان المقدر كما اشار اليه في الشرح ١٢ ف

لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير

القائل الخ شرك ١٢ فضل

اعتبار معنى خارج عنه يفهم من محتوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى

اي معنويا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من محتوى الكلام

لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه

اللفظ والمعنوي ١٢ ع

المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدث

المطلق كون فاعلا ١٢ ع

الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه وقيام

ابراهيم

مقامه كما في قوله تعالى فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تجعل

قوله تعالى بالنصب ما يدل عليه مثله براه حق ١٢ ع

وحنيفا حالا من المضاف او المضاف اليه ليس حنيفا اي ثابتا على كل دين باطل

قوله تعالى ان رحمة الله قريب ١٢ ع

قوله تعالى الحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا مشتركا على وجوه

من النفي عن الغيبة الاستفهام المحرز والمضارع الدال

او الفضل والمسارعة الى الخير والمحبة التي هي ارادة الخير للذة او النفع

الخلل ميل على القطع والاكل ولحم الانسان

والاستقرار لمقاد

اضافة اللحم والاخ والميت ١٢ اصل ش

١٢١

قوله باعتبار لفظ الكلام يعني ان فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول

في نظم الكلام ومنطوقه بقصد المتكلم مثل جاء زيد راكبا وقد لا يعتبر

قصد المتكلم به فالاول الفظية والثاني معنوية ١٢ ت ش قوله فيدخل

فيه الحال ولا يجوز ان يكون حالا عن المبتدا والخبر اذا لم يكونا فاعلين او

مفعولين معنى لا عند ابن مالك في التسهيل ١٢ ت ش قوله لكونه

في معنى الفاعل والمفعول به لان المفعول معه الكائن شريكا للفاعل في صدور الفعل عن

الفاعل فهو فاعل حكمي مثل جئت وزيدا راكبا والكائن شريكا للمفعول

في وقوع الفعل عليه فهو مفعول حكمي مثل ضربت وزيدا راكبا ١٢ ع ش قوله قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا اي اتبع ملة ابراهيم

كما لا يبان بالمد لكما فانها المملوة دون الفرعيات الفقهية الفتح

المالكي وفق قوله تعالى لكم دين حنيفا اي ثابتا على كل دين باطل

الى دين الحق والاسلام او دين ابراهيم والا دين ابراهيم ليكون حالا من

من نفي الاشراك واهم التذكير اصل على من نظر فيها قال الواقي

مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا وهو
خبر المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى
ان ابرهة لا مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هو لاعتبار ان الدابر المضاف اليه خبره فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول لم يسم
فاعله ولو قرئ بين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل وبين على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق
من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما
مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن
في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ
حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار
بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما
هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية
لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد

وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو

من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف

مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو زيد حسن فيها كما

او معناه المستنبط من محتوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه نحو

هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما

ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان

اصل الغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بحصول الحال والتعريف يدل على الغرض

ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي

يكون صاحبها معرفة في جميع مواردها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع

الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية

غاية المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا

حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الانقضاء للنفي

نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه

غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال وهو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط

بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة

حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها معرفة المبنية عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية و

يحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبره معطوفا على

قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يزدها ولم يشغق على نفس الدخال

البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد

بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اي ارسلها متروكة زاحمة ولم يزدها اي

ولم يلنها بمن العراك لم يشفق اي ولم يخف على نفس الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها

الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين

بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه وجعل المراد به ههنا نفس مداخلة

بعضها في بعض او المعنى على نفس مثل نفس الدخال ومرزت به وخليته وعنوه

مثل فعلته جهدك مشاقا بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها

على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي اتترك العراك وتفرد وحده اي انفراده

ويجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها

معارف موضوعة موضع النكرات اي متركة او منفردا او مجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في

التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها

صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص سوى التقديم ولم تكن الحال متركة بينها وبين معرفة

معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص

النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ او خبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضرب رجلا

راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا

مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو

مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في

الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف

الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه الا نظرا

الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار

فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما

في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى

الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا تتقدم عليه هذا

اذا لم يكن الظرف واخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته واخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من

كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على

ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال

عليه اتفاقا نحو جاءني مجرورا عن الثياب ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه

١٢٥

بالاقسام الموصول ولا على التحقيق فيما عدا

قاعدا ١٢ عص قوله ويحتمل الخ اي الحال لا تتقدم على

العامل المعنوي بخلاف الظرف سواء كان حالا او واقعا

تتقدم على العامل المعنوي ١٢ رح قوله لا غير وهو الاحتمال

الاول وذلك لانه اذا كان داخلا فيه فلما قال لا تتقدم الحال

على العامل المعنوي فالمعنى حينئذ لتوسعهم بخلاف الظرف

فلا يرد حينئذ ان يستثنى ويقال الا في الظرف بل لا نقض

النوع من العامل المعنوي فان المتعارف بينهم في مثل

هذا الموضع هو الاستثناء بالا وان صح تركه بخلاف الظرف

الفرق في نفس الامر لكنه ليس بمتعارف لانه لا يقع جاء

القوم بخلاف زيد بل جاء الا زيد كما لا يخفى فيهم احتمال الاحتمال

الاول غير مراد ١٢ رح قوله والمضاف اليه

لا يتقدم على المضاف لان قوة التقديم على الفصل لان حق

بخلاف الفاعل فان قوة التقديم على الفصل

لعارض الا يتقدم على المسند والمسند اذا كان متقدما

فلا يفصل بجار ومجرور كما جاء زيد

على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف قيل يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح

ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل و بعض حروفه فاذا قلت مررت راكبة فكانك قلت اومأت راكبة هذا فالمجرور بحرف الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة و بعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا البسر اي ما يلقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمتبسر والرطب بالمرطب من البسر النخل اذا صار ما عليه بسرا والرطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا طيبا تعلق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين

مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقة والبسرة تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل

وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في الطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى

المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه

وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم

يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب

بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا الوجه لا يصح لانه يمكن

ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع

اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا طيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة

لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية

خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واخبارها عليه في قوة

الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة

في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها

من رابطة ترتبطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية

اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل

فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية مثبتة بالواو والضمير جميعا لقوة الاسمية في الاستقلال

فناسب ان تكون الرابطة هنا في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني

زيد وهو راكب فبالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله

عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها وبها مع

الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو وتقول هو الحق لا شك فيه وذلك

لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف

لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فلا بد

من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا

بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع

وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على

المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف

عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم

غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني

زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي

المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج

عمرو كلا بدي الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة لزمان الماضي الى

١٢٨

الى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل

التي انت فيها يعني ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم ١٢ جم

من في الحال او وقوعه عليه يجوز الا ان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه

انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين

فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاء زيد قد ركب

غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف

مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله ما

حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله

جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشتمل زمان الفعل ويجوز

حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر

المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة

لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا

سر راشدا اي سر مهديا فيكون من الاحوال المترادفة ١٢ رح

بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي

نزلت حين قال عدي بن ربيعة ان لو عاينت يوم القيمة لم اصدق بجمع الله هذه العظام ١٢ جمل شرح

بنانه اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي

الحال المؤكدة مطلقا التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة

قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر

اي الحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها ١٢ رح قوله غالبا اي الحال المؤكدة لا تنتقل من صاحبها في غالب المواد واكثرها فتنتقل عنه على سبيل الندرة ١٢ رح

إني أحقر بفتح الهمزة أو ضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين أو من أحققت
الأمر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبته أي تحققت أو ثبتك وصرت منها على يقين أو أثبتها لك
وقال صاحب المفتاح أحق التقديرات عندي أن يقدر بحيي عطفا ومشترطها أي شرط وجوب حذف
عاملها أن تكون مؤكدة لمضمون جملة احترز بها عما تؤكد بعض أجزائها كالعامل
في قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فإنه لا يوجب حذفه واحترز بها عما إذا كانت فعلية
فإنه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط لأنه حال مؤكدة من
فاعل شهد ولا بد هنا من قيد آخر وهو أن يكون عقدتك الاسمية من باب الأصليان للمجمل منها
وإلا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط الكتاب من أي
الذي يرفع الإبهام واحترز به عن البدل فإن المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الإبهام عن
شيء بل هو مركب مبهم أيضا ومعين للمستقر أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث أنه
موضوع له فإن المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف إلى الكامل وهو
الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فإن قوله جارية يرفع الإبهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن أوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فإن هذا مثلا إما موضوع لمفهوم كلي بشرط
استعماله في جزئياته أو لكل جزئي منه والإبهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من

من جزئيته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع
هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص
معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر نزل بذكره انحصار الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار
لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع
لما وضع الرطل مثلا للنصف المن بلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز كما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب اصل الوضع
اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع
الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مثل كوزه او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا
والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع
الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام

عن ذات مذكورة فيه عن مميز يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صيغة لمفرد

هو ما يقدر به الشيء أي يعرف به قدره ويبين غالبا أي في غالب المواد وأكثرها أي مع

الإبهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الفرع الخاص في أكثر المواد وذلك لأن الإبهام

فيه أكثر والمقدار إما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه

في باب أسماء العدد وإما في ضمن غيره أي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا

فإن الرطل نصف من ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو

ذراع ثوبا وكالمقاييس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو

المقدرات لأن قولك عندي عشرون وربما رطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا

المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وإنما اقتصر المص على الأمثلة الثلاث لأنه

كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا أو النون كما في منوان

سمنا والإضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف أقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى

تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع

ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانيا فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل

صار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يقع

بعد تمام الكلام فلينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الأشياء وإنما قامت مقام

١٣٦

مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة
على اول الاسم والكان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقول عندي الى اقود خلا
فيتفرد اي التمييز والكان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتشابه
اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيثنى
ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد
الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد خلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد
خلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات
الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما
بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التي
فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جاز الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة
بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع
التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الا اضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافة

المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشر يك وعشرى رمضان

بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند

اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا

يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون في الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار

عطف على عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد

غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديد

فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا او اخص اي خص التمييز باضافة

غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز

لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز

وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات

مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه

عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلته ما في هذا القسم

للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة

او مضافا اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول

نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا

اباً او المصدر نحو اعجبني طيبه اباً وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلاً نحو طاب زيد
نفساً مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب اباً مثال لما اشبه الجملة
والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما اضاهاها
المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً وابا فقوله وابوة وداراً وعلماً
عطف على نفساً وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو
بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما اضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين اضافي غير
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل
لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه
او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما اضاهاها مثل يعجبني طيبه نفساً وتركه لانه
اظهر التمييزات ولا خفاء به وابا وابوة وداراً وعلماً اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضاً لما اورد
حسب المفصل مثالاً لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهماً كضمير ربه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه
اراد انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة على ان يكون الضمير فيه معيناً معلوماً والابهام يكون في
نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً
والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة

بالكسر من التفسير ثم إن كان أي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة

يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله إطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز أن يكون ذلك

التمييز تارة لما انتصب عنه بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عنه وتارة لمتعلقه

بأن يكون تمييزا يرفع الإبهام عن متعلقه وذلك بحسب القصد من الأحوال مثل أبا في

طاب زيد أبا فإنه يصح أن يجعل عبارة عن زيد فيجاز أن يكون تارة تمييزا عن زيد إذا

أريد إسناد الطيب إليه باعتبار أنه أبو عمرو وجاز أن يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار أن الطيب

مسند إلى متعلقه وهو أبوه وإلا أي وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه

اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد أبوة وعلما ودارا فإن

هذه الأسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصلح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو

الذات المقدرة أعني الشيء المنسوب إلى زيد فيطابق التمييز فيها أي فيما جاز أن يكون

لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه أو محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما أصلا من جهة التمييز

أو تثنية وجمعية سواء كانت موافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد أبا والزيدان أبوين والزيدون

آباء أو المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد أبا إذا أردت أبا له فقط وطاب زيد أبوين إذا أردت

أبا وجدا له وطاب زيد آباء إذا أردت آباء وأجدادا له فعلى كل من التقديرين إذا قصدت

وحدة التمييز أورد مفردا وإذا قصدت تثنيته أورد تثنيته وإذا قصدت جمعيته أورد جمعا فإن

فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز مبهما يقع على

القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي

ان يوتى به مفرد الصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان

علما والزيدون علما الا ان تعصك بالتمييز الذي هو الجنس الا انواع من حيث امتيازاتها

النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان

متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى

وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لبدرة فارسا او ما في حكمها نحو كفى زيد رجلا فان معنا

كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا

والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم

نحو ابا وطبقا له الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او

مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له مطابقة اياه

والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتمالات

المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال

كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لبدرة من فارس وقولهم عز من قليل يؤيد التمييز لان من تزاد

في التمييز لا في الحال والغرض المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية

بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله ولا يصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه
من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعل للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه
او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ
الاناء ماء اي بلاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء
في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام
فيه لا جرم فسره بقوله ماء افهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد والكان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا
يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من
ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما

متمسكها في هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على

تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشان المذكور ويعود ضمير تطيب الى

سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب و

نفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك واقيل يحتمل ان يحمل البيت على

تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى وما كادت

نفس الحبيب تطيب بمكلف والتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة

على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين عرف كل واحد

منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد

جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اخواته نحو اشتريت العبد الا الفرس سواء كان ذلك المتعدد

لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي

ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد

واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد

١٣٩

او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا ونحو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما

عرفت وثانيا بما يستفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او

غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رومالاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد كلا

لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى

لئلا يدخل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز

به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو

ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه

منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على

الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا اذ لا يتم الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل

قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على

الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا

معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول ومقدما على

قوله بعد الا المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير

موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه اف

منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا فخ الا كثر

في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب
متعلق بمنصوب هو ملحوظ في الكلام ١٢ ح
النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم او لا يتصور فيه
الابدال الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق القصد
المروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فيهم هنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فهو المرحوم
معصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا او عدا الى مستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا العدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول من نحو خلت الدار
من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وجاء عليها ضمير راجع الى
مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد
ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات
لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في

جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر اذا خلا وما عدا الى المستثنى منصوب ايضا وجوبا .

اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا

عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو فالنصب على الظرفية تقديرا مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد

ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا

خالين بعضهم او بعضهم من زيد ومجاوزين بعضهم او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما

زائدة ولعل الم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد

ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيعلم الكفار لمن عقبى الدار لا يكون بشرا وانما يكون بعدهما

لانهما من الافعال الناقصة الناسخة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع

الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب

على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تتصرف فيها لانها

قائمة مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء

ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا

في محل يكون متاخرا عن الاحتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا

وغيرهما في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر

واعلم انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل في

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر

فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق

فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء

ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا

زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا

البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة او بواسطة

الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه

العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم

المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه

وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة

مثل ما ضربت الا زيدا اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيدا بخلاف ضربت الا زيدا اذ لا يصح ان يضرب

كل واحد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم

نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك

قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى

قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة

اعراب البدل بالاصالة اي بالسبب
التشبيه بالمفعول فلا يرد ان اعراب البدل ليس
بالاصالة بل بالتشبيه بالمستثنى ١٢ ح قوله على حسب
العوامل اي حسب اقتضائها فان اقتضى العامل الرفع رفع وان
اقتضى النصب نصب وان اقتضى العامل الجر جر ولا ينصب
على الاستثناء فقوله شبيها بالمفعول حتى تكون العامل في
الفضل بواسطة الا ١٢ ح قوله لانه الخ اي لان المستثنى
فرغ لاجل العامل عن العمل في المستثنى منه ظاهرا بان
يعمل في المستثنى وانما قلنا ظاهرا لان ما هو عامل في المستثنى
فهو عامل في المستثنى منه المحذوف ايضا ١٢ ح قوله وهو اي
المعنى ان يقصده العرب في كلامهم سواء كان صادقا او كاذبا
لا المطابقة للواقع كما قيل ١٢ عل قوله اذ يصح الخ
غير فائدة فائدة صحيحة مطابقة لما في نفس الامر والكاذب
يفيد فائدة ما في الخارج او يحصل بالخبر الكاذب تصور
غير حاصل او تصديق غير يقيني ١٢ عل

كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك

وتقابل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما جاءني الا زيد فينبغي ان يشترط في تجويز الموجب

ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا

فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان

هناك قرينة دالة على الفرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة

بدونها واجيب بان المعتبر في الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي

عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما في ذلك مما يكثر ويغلب

واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان

الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين

من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا

قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد

فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة

كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون في

الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ان زيدا لا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات

النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم قال

الشارح الرضي يمكن ان تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما تناقض المستثنى من

جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت لكن ان يحصل فيه جميع الصفات

الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه

التاويلات رجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يمثل في قولك

ضربني لا زيد الا اذا حمل من تصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في علو شان على

ضربك واذا لم يكن بدا من حيث حمل على اللفظ الى لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي

يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه غالبا نحاة على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد

فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا

عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد

فشيء مرفوع محمول على محل شيئا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى

ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه

لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما يزيد عليه

صفة غير الشيئية لكان اوفق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لكونه

من الاستغراقية الا ان اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض

النفي بالا لانها تاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد

اي نفي الجحود ما سوا باشتراه او لا نحو ما جاءني من رجل الا امرأة ١٢ عف

بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فتلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز

وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل الا احد فيهما الا عمرا بالنصب

لان فتحته مشبهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد

من تقدير لا حقيقة وحكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل

المستثنى على المستثنى منه لا بد من تقدير كذلك لتعمل فيه وما ولا الا تقدير ان لا حقيقة

اذا لم يكن البدل الا تكرير العامل ولا حكما اذا الكفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه

فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل لتعدد اي بعد

الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا فهما اي ما ولا عملتا النفي وقد

انتقض النفي بالا وحيث تعذر في ثانية الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمر مرفوع

على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع

مرفوع ١٢

بالجرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا

اي اللفظ احد ١٢

ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما

هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد

شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا فهما اي ليس عملت للفعلية

لِلْفِعْلِيَّةِ لَا لِلنَّفْيِ فَلَا يَنْقُضُ مَعْنَى النَّفْيِ فِي عَمَلِهَا لِبَقَاءِ الْأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ أَيْ لَيْسَ لِأَجْلِهِ

أَيْ لِأَجْلِ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَهُوَ الْفِعْلِيَّةُ وَمِنْ ثَمَّ أَيْ وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ عَمَلَ لَيْسَ لِلْفِعْلِيَّةِ لَا لِلنَّفْيِ وَعَمَلُ

مَا وَلَا بِالْعَكْسِ جَازَ لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا بِإِعْمَالِ لَيْسَ فِي قَائِمًا وَإِنْ انْتَقَضَ نَفْيُهَا بِإِلَّا لِبَقَاءِ

فِعْلِيَّتِهَا وَامْتَنَعَ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا بِإِعْمَالِ مَا فِي قَائِمًا لِأَنَّ عَمَلَهَا فِيهِ إِنَّمَا هُوَ لِلنَّفْيِ وَقَدِ انْتَقَضَ

النَّفْيُ بِإِلَّا وَالْمُسْتَثْنَى مَخْفُوضٌ أَيْ مَجْرُورٌ بَعْدَ غَيْرٍ وَسِوًى مَعَ كَسْرِ السِّينِ أَوْ ضَمِّهَا مَعَ الْقَصْرِ

وَسَوَاءٍ بِفَتْحِ السِّينِ أَوْ كَسْرِهَا مَعَ الْمَدِّ لِكَوْنِهِ مُضَافًا إِلَيْهِ وَبَعْدَ حَاشَا فِي الْأَكْثَرِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ

جَرٍّ فِي أَكْثَرِ اسْتِعْمَالَاتِهِمْ وَأَجَازَ بَعْضُهُمُ النَّصْبَ بِهَا عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ حَاشَا مُضْمَرٌ وَمَعْنَاهَا تَنْزِيهٌ

الْمُسْتَثْنَى عَمَّا نُسِبَ إِلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نَحْوُ ضَرَبَ الْقَوْمُ عَمْرًا حَاشَا زَيْدًا أَيْ بَرَّأَهُ اللَّهُ

عَنْ ضَرْبِ عَمْرٍو وَإِعْرَابُ غَيْرٍ فِيهِ أَيْ فِي الِاسْتِثْنَاءِ دُونَ الصِّفَةِ إِذْ هُوَ بِإِعْرَابِ مَوْصُوفِهِ

كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِيمَا سَبَقَ فَكَأَنَّهُ لَمَّا انْجَرَّ بِالْمُسْتَثْنَى لِلْإِضَافَةِ

انْتَقَلَ إِعْرَابُهُ إِلَيْهِ وَغَيْرٌ أَيْ كَلِمَةُ غَيْرٍ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِدَلَالَتِهَا عَلَى ذَاتٍ مُبْهَمَةٍ بِاعْتِبَارِ

قِيَامِ مَعْنَى الْمُغَايَرَةِ بِهَا فَالْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَقَعَ صِفَةً كَمَا تَقُولُ جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ وَ

اسْتِعْمَالُهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لَكِنَّهَا حُمِلَتْ عَلَى إِلَّا وَاسْتُعْمِلَتْ مِثْلَهَا

فِي الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَذَلِكَ لِاشْتِرَاكِ كُلٍّ مِنْهُمَا فِي مُغَايَرَةِ مَا بَعْدَهُ

لِمَا قَبْلَهُ كَمَا حُمِلَتْ إِلَّا عَلَيْهَا أَيْ عَلَى كَلِمَةِ غَيْرٍ فِي الصِّفَةِ لَكِنْ لَا تَحْمِلُ إِلَّا عَلَيْهَا فِي الصِّفَةِ

غالبا إلا إذا كانت أي الإتيان بالجمع أي واقعة بعد متعدد وجب أن يكون مع صوفها مذكورا لا مقدرا
كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعده كان مذكورا يكون متعددا ليوافق جاءني
صفة حالبا أداة استثناء أو لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل إلا زيد والمتعدد أعم من أن يكون جمعا لفظا كرجال أو تقديرا كقوم وشرط أن يكون
مثنى فيدخل فيه نحو ما جاءني رجلان إلا زيد منكورا أي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد
أو الاستغراق وفعله التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير أن يشار به إلى جماعة يكون
زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المنقطع أو عدم التناول قطعا على تقدير أن يشار به إلى جماعة لا
زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان أما الجنس المسموق نحو ما جاءني رجل
وأما البعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم إلا عشرون وإنما اشترط أن يكون غير محصور
لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل
إلا زيدا جاءني وله علي عشرة إلا درهما وإنما يصار عند وجود هذه الشرائط إلى حمل إلا على غير
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر إلى حملها على غير وإنما قلنا في صدر هذا الكلام إن
إلا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني
مائة رجال إلا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال إلا واحدا وإلا رجلا
والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة نحو

لو كان فيهما اى فى السماء والارض الحق جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله

اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا فى الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هى

الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول السد فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفى الآية

مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حمل عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله

وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله لجواز ان يكون فيهما

آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن

فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير فى تفسير

فى غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ثم ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى

قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه

ابيك الا العرفدان فالعرفدان صفة لكل اخ لا استثناء ولا يجب ان يقال العرفدين بالنصب

لانه فى كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال فى البيت شذوذان

احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه وهو المقصود وكل لافادة الشمول فقط

وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل والاعراب سيبويه وسواء النصب والرفع

اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد

على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين

يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجر الكثير بمن كقول الشاعر شعر

لم يبق منهم سوى العبدان دنا هم كما دنا الوأوز عم الأخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا

ومعنى البيت باقى نماند درين سوى بندگان دشمنى كه بكشتيم ما ايشانرا چنانكه دشمنى كرده بودند ايشان ١٢ رح

نصبه استنكار الزفرة فيقولون جاءني سواؤك وفي الدار سواؤك ومثل هذا في استنكار

الزفرة فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها

وسنعرفها في مستتم الفصل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى

اخواتها والمراد بعد بقية المسند بعد دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على

اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين

اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان

زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في

هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف يمكن بان يقال في جواب هذا النقض ان المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وكان امرؤ اي امر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه و

شرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر لكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة

حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر و

ذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيدا بخلاف

بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة

للبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان

الفتى هذا وقد يحذف عاملها اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف

من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الكلام نحو ان خيرا

فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء

اسم ثم خبر بعدها اسم آخر نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى منهما نحو ان خيرا فخير اي

ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا

رفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خيرا فخير اي ان كان

في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته وقد

يجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي

لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت

كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة بعد ان في موضع

كان عوضا عنها واذ عمت النون في الميم وبقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا

انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا

انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اولا لا لام فيه واقتصر المص

على الاول لانه اشهر اسمها ان واخواتها وسعرضها في قسم الحرف انشاء الله تعالى هو المسند

اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت

من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع اعتراض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان

زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل

لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا

بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان

بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها

تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني

منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها

خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها

لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي

يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به * *

اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير

المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع

في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظرف فيها

رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين دينارا لك مثال

لما يليها نكرة شبيها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما

فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا

بانتفاء الشرط الاخير فقط وسيكون مصاحبا او مسببا اي يليها نكرة غير مضاف

ولا شبيه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او

مفصولا فحكمه غير ذلك فقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا

عليه هو الفتح في المفرد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين

نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر

السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له وقيل

فيه للمثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من في معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه

جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني

على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم

يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى

ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء

شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا

لا من رجل في الدار ويكون الجواب مطابقا للسؤال

قوله لا من رجل في الدار ولا من في السؤال محذوف من في الجواب تخفيفا

قوله لا من غلام رجل ظريف فيها لا من غلام رجل ظريف لانه لا يصح جواب

لمن يقول لك من غلام رجل ظريف فيها ١٢ ح

قوله وبين المضاف ولا المضارع اي لا يبنى المضاف ولا المضارع

ترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى الاسم الصريح

لا يكون

مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر وبخوه ١٢ عف رح

باتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او شبيها به

اولا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار

رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو

جميع هذه الصور لست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اشراك النافية للجنس فيها واما في

المفصول فلضعف لاعن التأثير مع الفصل والتنكير اي وجب تكرير اسمه لئن مطلقا

لان ان العمل لمشابهة ان وهي انما تعمل لمشابهة الفعل فالعمل لمشابهة الحرف اولى من العمل بالمشابهة

لا يصح اما في المعرفة لسبب كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون

مطابقا لما هو جواب له مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا

التعليل جار في المعرفة ايضا وهو قضية ولا ابا حسن لها اي هذه قضية

هذا جواب دخل مقدر على قوله والكان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة

لان ابا حسن علم رضي ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه مؤول

بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتأويله بالفصل بين الحق والباطل اشتهاره رضي بهذه

الصفة فكانه قيل لا فصيل لها ويقوي هذا التأويل ايراد حسن محذوف اللام

لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما ذكرت

فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل نحو نحن نقتسمه وجب

بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى

الحركات الاعرابية والبنائية ١٢ منه

لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا فى كل منها لنفى الجنس ولا قوة عطفا على لا حول

فالحول الانفصال عن المعصية والقوة القدرة وعن ابن مسعود رض لا حول عن معصية الله ولا قوة على الطاعة الا بمعونة الله اى اعانته فانها

عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او

عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فيحذف خبر الجملة الاولى

استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة

الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا

الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا

حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان

يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع اى رفع الثانى نحو لا حول

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة

والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر

لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما

بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم الغير الله حول وقوة فجاء

بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان

لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة

١٥٥

وعلى تقدير عطف جملة على جملة قوله اى لا حول ولا قوة توجد الا بالله

قوة الا بالله مع ان هذا التقدير ايضا يصح على تقدير عطف مفرد على مفرد

علم ان الغير قولنا لا حول ولا قوة الا بالله على تقدير عطف مفرد على مفرد

اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ايضا ١٢ ح

ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وهو من قبيل عطف المفرد على المفرد

يقدر لكل منهما خبر على حدة فيرد واحد وهو من قبيل عطف الجملة على الجملة

تقدير الخبر الواحد عن البعض فان لا عاملة عند رد فى المعطوف

والثانى معا وعن بعض يجوز تقدير خبر واحد لان لا عاملة

مع اسمه المبنى مبتدأ والمعطوف منصوب بانه تقع الخبر

مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا فالخبر الاول

مرفوع على الاولى والثانية جميعا محلا لا يقال كيف يجوز

ويجوز الامران ههنا ايضا ١٢ ح

يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان

يقدر لكل منهما خبر على حدة ١٢ ح

قوله على ضعف متعلق بقوله رفع الاول المعلل بقوله ليس على ان لا بمعنى ليس اى رفع الاول على ضعف بناء على ان لا بمعنى ليس على هذا التقدير ١٢ ابو البقا

الا بالله على ان تكون لا لنفي الجنس ضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لا لغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل
ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب هذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله والقوة الا بالله بل يمكن ان يكون قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا عاد على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد وعطف
جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي جنس لم تغير العمل اي عمل لا
اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام وكفتنا اه
اي معنى الهمزة الداخلة على التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في
الدار استفهاما واما التحضيض فتقول الا رجل عندي لم يذكر سيبويه ان حال لا في الوضع
كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف وذلك لانه قال هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثال ان ولو وحروف التحضيض
فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء شربه حيث لا يرى
ما رواه فالرفع الا رجل جزاء الله خيرا فعند الخليل ليست لا الداخلة عليه احرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا ترون رجلا يعني هلا ترون
رجلا وانما لك نصب وكون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني

التمني فكان القياس الا رجل ولكنه لزمه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت

اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي الا الثاني و

ما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير معنى والعامل فيه معنى احتراز

عن مثل لا رجل حسن الوجه عليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف

هذا القيد يغني عن الاول كمبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه

النفي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة

لا بالتبعية فان المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه

مثل لا ماء ماء بارد مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا اليه فان بارد في هذا المثال

نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس ما يليه لتوسط التابع بينهما

لان الاصل في التوابع بتعيينها المتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد و

نصبا حملا على اللفظ وعلى محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا

بالنصب ولا اي وان لم يكن النعت كذلك فلا اعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا

حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الامثلة في بيان

فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا

في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا

لك لان قوله والمكان معرفة او موصوفات فانه في ذلك الموضع او موضع

الفرق بين الرفع والنصب فيقتضي الرفع والنصب فيقتضي

الفرق بين الرفع والنصب

١٥٧

كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ

اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان

الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة او المعطوف على المنفي بزاد منه

لا كثير نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل

مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتازرا وسائر التوابع لا ضم فيها لكن ينبغي

ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له

اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام

الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني

ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا

على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة

الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له

اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف

عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته

اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي المضاف

في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى

او المعنى ان مثل لا اباله و لا غلامي له جائز تشبيهها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة
فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي
لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا
ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من
غيره وهي ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا اباك فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان
الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بالبوة له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافة الى الدار فكيف يشبه تركيب لا اباك فيها بتركيب يضاف فيه
الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف
حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب
او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة
لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او
غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف

لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل و

جمهور النحاة ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف

اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا

عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا

الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا احد كزيد خبرا ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة

الاسمية ليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسميتها

لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر

باعتبار الخبرية فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى

اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما

عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم

واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في

استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين وانتقض النفي بالا

نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان

ح واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان عامل ضعيف عمل الشبيه بالليس فلما فصل

فصل بينهما وبين معمولها لم تعمل ولما انتقض النفي بالا فلان عملها المعنى النفي فلما انتقض

بطل العمل ولما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ اي على

خبرها بِمُوجَبٍ بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما

بل مسافرا وما عمرو قائما لكن قاعدا فَالرَّفْعُ اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في

نقض النفي المجرورات هُوَ مَا اشْتَمَلَ اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال

الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها

اقسام الاسم عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف

اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث

هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه

والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو شبيه به

فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة

اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور

بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه

بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم

ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ اسما كان نحو غلام زيد

او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف

كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل

بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف

قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه

غير مراد اذ لو اريد لاستحق فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف

اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي

منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل

الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما اراد وان يمزجوا

الكلمتين مزجا تكتب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف

حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة والحقوها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف

نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قايلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير

شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظ من كلام المص في المتن والتصريح

في شرحه كلا ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير

حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه

شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقويمية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن
الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اشتق منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان
قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا لما
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما تفيده الاضافة قلت فائدة الاضافة التخفيف
في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة لكن غير مضافة
معمولها بل اغيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عند اجنس المضاف وظرفه اي لا يكون
صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه
ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس
المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف
اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل

ان المضاف اليه المباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما

مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص

كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فالمضاف اليه

اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى في ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى

خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح

التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال المص رح اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل

الاستغناء كثير من مولدي الاضافات اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل

واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة

بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب اختص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت ان نجعل هذا

يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم

لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال

الاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة و

ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتقييد اي الاضافة المعنوية

بالاضافة وهو كل اجزاء الرجل فيصح كل رجل كل اجزاء الرجل

تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهودية فان
ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قولك ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
وضعه ليس بجزئي بل الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا يفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة
لتوغلهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة
عن السكون وكذلك ذا كان للمضاف اليه مثل يشتبه بما تلبسه في شيء من الاسماء كاسم
واشجاعة يقال له جاء مثلك كان معرفة اذ قصد الذي بماثله في الشيء الفلاني وقيد
لاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه
شرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
كان باللام حذف امه وان كان علما كزيد بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم
يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند اضافة

سواء كان نكرة في نفسه من غير تجوز وكان معرفة خرجت عن التعريف وانما يجب التنكير

لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للاعلى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو

التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في

لزوم تعريف المعرفة بالاضافة جوزوا ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها ازالة

تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت

اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوم بها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف

وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ تَرْكِيبِ الثَّلَاثَةِ الْأَثْوَابِ وَشِبْهِهِ مِنَ الْعَدَدِ الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ

الْمُضَافِ إِلَى مَعْدُودِهِ نَحْوُ خَمْسَةُ الدَّرَاهِمِ وَمِائَةُ الدِّينَارِ ضَعِيفٌ قِيَاسًا وَاسْتِعْمَالًا أَمَّا قِيَاسًا فَلِمَا ذُكِرَ مِنْ

لزوم تحصيل الحاصل وأما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار

البلاقع وأما ما جاء في الحديث من قوله بألف الدينار فعلى البدل دون الاضافة وَالْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ عَلَامَتُهَا

أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً احْتِرَازًا عَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ صِفَةً نَحْوُ غُلَامِ زَيْدٍ مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا

احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضَارِبُ زَيْدٍ من قبيل اضافة

اسم الفاعل الى مفعوله وَحَسَنُ الْوَجْهِ مِنْ قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ إِلَى فَاعِلِهَا وَلَا تُفِيدُ الْإِضَافَةُ

فَائِدَةً إِلَّا تَخْفِيفًا لَا تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا لِكَوْنِهَا فِي تَقْدِيرِ الِانْفِصَالِ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى بِأَنْ

نبض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة

والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل

حواج بيت الله بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف

اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كقائم الغلام كان اصله قائم غلامه فحذف

الضمير من غلامه واستتر في قائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف

والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين

وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة

اللفظية التخفيف انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل

حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز

هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة

صفة للنكرة ولجواز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلثة

وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول و

امتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام

بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة

تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارباه زيد والضاربو زيد حصول التخفيف بحذف

النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للاضافة واللام لا للاضافة

والاشك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب

التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة الخلاف للفراء

فانه يجوز تركيب الضارب زيدا مالانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل

التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير

مستقيم لان القول بتاخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما

وقع في شعر اعشى من قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف

على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع

ذلك حيث اتى به بعض البعداء لا يمتنع هذا واجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة

الهجان وعبدها يعني ان هذا قول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت

من امتناع مثل الضارب زيدا لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على

المطلوب اذ لا يخفى ان ايقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب

حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة

وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والنسب

الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي فممدوحه الواهب المائة الهجان

اى البيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة

الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها

او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتاج

حال من المائة يزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها

منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول للمؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة

الامر انكشف الابعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك

فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه لاقتفاء

التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار فى حسن الوجه وهو

بالاضافة وفيه وجهان آخر رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون

المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه

فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم

جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربى والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول من قال

يعنى سيبويه واتباعه انه اى الضارب فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف

والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه

الى حمل حملا اى المحولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا منوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في
ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا
على ما يكون مسمى مسبوبا بالمفعولية ثم ايضا ويقال ان ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يصير
ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما ضعف
حذف التنوين وصار الضمير منفصلا متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك
لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله
لوجوب اعتبار حذف ص
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله اضاز الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على
الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضاز زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين
ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدة ومناسبة للحكم بامتناع الضاز زيد فيعني

قوله وضعف ما ذهب المانة الهجان ومحمد بانه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى باللام المضاف

اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم

اى الذى اضيف اليه صفة مفعول مالم يسم فاعله لقوله المضاف اليه ١٢

يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحمل فى المعطوف مالا يحتمل فى المعطوف عليه وحينئذ

يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول ورجاع كل من الصورتين

الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة وتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف

لانهما مثل الضارب زيد بدون توسط العطف فكما انه مسئلة عليحدة كذلك كل منهما بخلاف

الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى

معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها

اى لا يراد من احدهما معنى الآخر ١٢

فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد

الجامع عندهم المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى جرد قطيفة من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله

فعندهم يجوز ارادة المعنى الوصفى من التركيب الاضافى ودليلهم هو التركيب المذكور فى عبارته وهى قوله

لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى

وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد

والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها

واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع

وذلك بان يجعل مضيفين اى ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وانما

تكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الكزبرة جانب المسجد

واضيف على اضرابه وان اصل جرد قطيفة فجرد فى التأويل من المضاف اليه لان المسجد

المضاف نحو مسجد الجامع الاول كما اشار اليه

الثلثة المذكورة ١٢ حق وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة فاضافته كاضافة سيف بتاع ١٢ عف

قوله فيندفع الى آخره اى يندفع الشبهة بطريقين والشبهة على ما عرفت هى ان الجامع صفة المسجد فيكون مضافا اليه ايضا

ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف

للمسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة

الاولى ويقلة الحمقاء متاول لصلوة الساعة الاولى وبقلة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين

لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية

لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكان جزء وكل فالمكان الذي

اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل

المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة

وَاَخْلَاقُ ثِيَابٍ فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قامت الصفة مقام الموصوف فضيفت

واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما

قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة

وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافة اليها من حيث

انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف

اليه سواء كانا مترادفين كَلَيْثٍ وَاَسَدٍ في الاعيان والحدث كجلس وَمَنْعٍ في المعاني والاحداث

او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ في ذكر المضاف اليه

فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كُلُّ الدَّرَاهِمِ وَعَيْنُ الشَّيْءِ فَإِنَّهُ اي المضاف فيهما
يَخْتَصُّ اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افاد الاضافة
او التخصيص واعمية العين عن اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء
ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سَعِيدُ كُرْزٍ فان
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه مُتَأَوَّلٌ
بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم تقولوا كرز سعيد لان القصد بهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم
وَإِذَا أُضِيفَ الْاِسْمُ الصَّحِيحُ وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو
ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة
لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون تشبه بعد السكوت في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى يَا الْمُتَكَلِّمِ كَسَرَ
آخِرَهُ للتناسب مثل غلامي ودار في الصحيح وظبي ودلو في الملحق به وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً
وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء

حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان

آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم

موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف

التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى

ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا

اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي

وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا

اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة

يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء

والواو فتحة يبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي بخفة الفتحة

وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم

يتحرك واخره بالفتحة لخفة واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي

وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي

ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما

بالباقي عارض عن الفائدة ١٢ قوله فالحال في اخ واب فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا

وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء تمسك في ذلك بقول الشاعر وأبي مالك

ذو المجد بادر وحمل الأخ على الأب لتقاربهما لفظا ومعنى وأجاب عنه المص في شرحه بأن ذلك

خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع أنه يحتمل أن يكون المقسم به أبي الجمع أب فاصله

أبين سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان فأدغمت الأولى في الثانية فصار

أبي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر شعر فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأبينا

أي لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم وتقول أي امرأة قائلة لا تتناع

أضافة الحم إلى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم وإنما فصلهما

عن أخي وأبي لأنه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور

وإن نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة ويقال في فم حال إضافته إلى

ياء المتكلم فمي بالرد والقلب والإدغام في الأكثر أي في أكثر موارد استعمالات فمي في

بعضها إبقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الإضافة وإذا قطعت هذه الأسماء الخمسة

عن الإضافة قيل أخ وأب وحم وهن وفم بالحركات الثلاثة ولكن فتح الفاء أفصح

منهما أي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم أو حمك ورأيت حما أو حمك ومررت

بحم أو حمك ومثل دلو بالهمزة فيقال هذا حم وحموك ورأيت حماء أو حماك ومررت

بحم أو حميك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو أو حموك ورأيت حموا أو حموك ومررت

عن نسبة الحم والهن لأنفسهما قيل لو قال يقال

الا الى الاسم الحذف مضاف بان يقال

الحذوف أي يقال

بحموك وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما او حماك ورايت حما او حماك ومررت بحما
او حماك مطلقا اى جوازهم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل تجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا
اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعرا انما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكما خص المضمر
بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى
المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة
لا جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها النوابغ وهو جمع نابغ منقول عن
الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها
توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلا تنتقض حدها بنحو خرج
ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اى متاخر متى لوحظ مع سابقه
فى المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه
اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة

شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه من
جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ثابت من جهة واحدة بخصوصه هي فاعلية زيد العالم
لان المجيء والمذهب [illegible]

يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان اخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعلمت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعلمت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني الخبر [illegible]
عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا
في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة وكذا اعلمت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم
من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال
يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون
للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالحد ودخول كل وهو نائب
باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد يكون

مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل
على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد
عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه و
لا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة
التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد هذه فلو جردت عن
المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها
دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدة اي فائدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد
الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من
في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا

بقوله ولا فصل اى لا فرق بان يكون النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا

اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى

الواقع فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذو مال فان

يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او

خصوصا اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما

وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل

مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على

اى مررت برجل اى رجل عندك فيكون فى هذا التركيب موصوفا ١٢ ر

كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان

يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات

فان الرجل يدل على معنى فى متبوعه وهو تعيين الذات المبهمة يقع

معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا اصح ان

الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة

وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان و

مثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه بهذا فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى

حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع

صفة وتوصف النكرة بالمعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد

فى المفرد توجد فى الجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة

في المفرد لكنه يوجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل

بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه

ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم

يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل

جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن

اذا حسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية

تحصل له بمتعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى

فيه انما اعتباري فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة

امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف و

التنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لا اذا كان صفة يستوي

فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل

جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق

الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها

في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث والفعل يشبهه يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا

او مثنى او مجموعا أفرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا

كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او

حقيقيا مفصولا بذكر ويونث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه ومررت

وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم

بامرأة قائم ابواها مثل يقوم ابواها وبرجل قائمة جارية مثل تقوم جارية وبرجل معمور او

معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جارية مثل يقوم او تقوم في

الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في

الخمسة البواقي كالفعل فان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى

الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في

الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة

ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون

وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام

بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الاعراب

العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت التقى فيه بالحكم

عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه

غير منضبط بل بين ضابطة عدم تبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين جاز عند
التبعية ومن ثمة اى من اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل حسن
قام رجل قاعد غلمانه كما حسن تقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقى كما حسن تقعد علمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة تقعدون
غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى الظاهر هما ضعيف و
يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل تقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان تخرج الواو
من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل
عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل
على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا عند
الشارح الرد وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة

يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا
لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة ومن ثم اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع الاخص نعتا لغير الاخص فهو محمول على البدل
عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام
مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف
احترازا لابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد دفعه لا يتصور
بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسوال
من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام كرفع

لابهام بيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصدت نسبته الى
شيء او نسبته شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو وقعمر وتابع لانه معطوف على زيد قصدت نسبة المجيء اليه بنسبة
الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبة ازيد الذي هو متبوعه ايضا
مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل
المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها
احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد يكون المتبوع مقصودا
بان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على
المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله
يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في

في قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين

متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم

والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير احداهما حيث ان

احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المتبوع واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة

بينها تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط

وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول

فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من

هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد

اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله

تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو

بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال ابا علي الكافية ان العاقل

في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف

على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف

لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه

لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك

في الصفات وهي العطف

الواو ولم يورد المص في شرح المفصل

الاولها كتاب معلوم ١٢ ج ش قوله وما اهلكنا

الكفرة تلك القرى والمكابرة فان عذاب الكفر مختص

بالآخرة وانما انذروا اولا ليكون الزاما لهم في طي

لعذرهم واعلم ان نظم القرآن الجيد بلا واو وقال

المص في الايضاح ان المستثنى منه يوصف بما

قائم وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون وانما هي

الشارح في ذلك لتقليد المحقق الشريف في هذا الموضع

اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم مبين لان الانذار وما

اداجل مقدر مكتوب في اللوح هذا لان الحكم

عليهم قال ابن مالك لو صفة لو الواو والا مانع للوصفية

بصرا ولا لكم في فلا يلتفت اليه ١٢ ش

ش قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه

الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف صفة لا محالة

بكون معطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة من وجه

على كون المعطوف بغاير المعطوف عليه لكن الصفة

الصفات

على ما يدل الحروف عليه في غير الصفات وهي العطف وكلمة من في قوله من الجميع آه لبيان ما لكن الجمع في الواو والترتيب في الفاء وقوله

ففي حصلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية

اليه وإذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان

او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه ذلك لان المتصل الرفوع كالجزء مما

يتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز الفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل

وعطف على الشيء قبل تأكيده لو عطف قبل الفصل حروف التأكيد لانه بعد ذلك

يلزم [illegible]

اتصل به تأكيد ويحصل [illegible] لا يجوز ان يكون [illegible] لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه لكن يلزم ان يكون هذا المعطوف [illegible]

الضمير منفصلا نحو ضرب انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا [illegible]

ضربتك وزيد لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو

وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي

ترك التأكيد لان طول الكلام لوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان

الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا

آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد

بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا

واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد و
لا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور واعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز الفصل والمجرور لا ينفصل من جره فكره العطف
عليه لكونه كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير متصل كما يجيء في المضمرات
حتى يؤكد او لا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في استعارة المرفوع له
ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا يأتي الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا في اختصاص
التاكيد بالمنفصل بعد ثلثة [illegible] الا اعادة الجار
مرة [illegible] وبين زيد فالمعنى هو المجرور والجار مكرر وجره بلا
والثاني كالعدم معنى [illegible] قولهم بيني وبينك [illegible] الا اعادة
بالعطف [illegible] على الضمير المجرور بلا اعادة الجار [illegible] غير جائز
الزائد كفى بالله وهذا الذي ذكرناه لزوم اعادة الجار حال السعة والاختيار
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير
اشار به الى ان ترك الاعادة ليس حال السعة بل حال الاضطرار والضرورة [illegible]
شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه
اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
جره بالباء [illegible] كفى بالله

الاصح اعادة الجار قلنا التاكيد عين الموكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغلط قليل نادر فهما ليسا اجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطهما بمتبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف بغاير
المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل
في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف
عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
الافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام و
حرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين
رب شاة وسخلة لها او نحمل على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ واي رب شاة وسخلة شاة
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل

المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب
ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو والا الرفع في ذاهب اذ لو نصب وخفض لكان
معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين
الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع
منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب
فاء السببية اي فاء لها نسبة السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين جملة واحدة فيكفي
بالربط في الاولى وللمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية
فالمعنى يطير فيغضب زيد بسبب الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد يطيره
الذباب واذا عطف اي اذا لو وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف

اسمان على معمولهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا

محمول على معناه اللغوي اي اماله الاسمين نحو العاملين بان يجعلهما معمولهما او اكثر الشارحين

حمل ان على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز

نحو ما قام زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه

مختلفين غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان

مثل ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ

العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء

شحمة وفي قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان

الظاهر انه لكن لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام

عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يلزم

الاشكال الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف

مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان

الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في

كلامهم فانه يجوز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا

لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف

اي الفراء لا يقتصر

والبقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والتدبير يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في

بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه

عند السامع يعني حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه

فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع

ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو

ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد

قتيل وفعالتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ حتى

لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى من والمراد نسبته الى

بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ ايضا تكرير المنسوب اليه لفظا

نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في

الشمول اي التاكيد يقرر امر المتبوع النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او شمول المتبوع افراده دفعا

لظن السامع تجوزا لا نقص المنسوب اليه بل في شمول الافراد فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد

المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع وعنوانه وكلاهما وثلثتهم

اي تقرير المتبوع في النسبة والشمول الغرض من جميع الفاظ التاكيد لذا عرفت هذا فالتعريف بقوله

واجمعين نحو جاء القوم كلهم اجمعون الغرض من جميع الفاظ التاكيد ولذا عرفت هذا فنقول اخرج المبدل والعطف والصفة

عن حد التاكيد بقوله يقرر امر متبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان

فيه بذلك معنى ان ذكر او الشمول

وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع
اما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو لتقرير امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في التفسير والشمول هذا
حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد اللفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي
تكرير اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاء في زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان
ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا ويجري التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها
اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك بعد ارجاع الضمير الى التاكيد
اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ
محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالالفاظ محصورة اي معدودة
وهي نفس وعين وكلا وكلتا واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة قيل لا هذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بن قيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام
والبصع بالمهملة نبات يشبه العرق اسما وبالمعجمة من بصع اي روى وابتع من التبع وهو طول
العنق شاة تنزره ويكون استدلالا مناسبا خفية بين هذه المعاني ومعناه التاكيد
بالتامل الصادق والاولان اي النفس والعين يجتمعان اي يقعان على الواحد

والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما اذا اراد تثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد انفسهما
بالياء او صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع
المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس
والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف في الضمير العائد الى
المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو
اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن فباختلاف الصيغ في الكلمات
الباقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في
جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع تبعاء ابتعون تبع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر
اجزاء الا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة

مثل أكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء

فيصح تاكيده بكل بقيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افراق اجزائه لا حسا ولا

في حكم المجيء وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بارز كان او مستكنا بالنفس و

العين أي اذا اريد تاكيدهما أكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين

مثل ضربت أنت نفسك ففنسك تاكيد لتا الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ

لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير

المستكن في اكرمني بقوله هو يقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما

دفع الالتباس في هذه الصورة اجرى بقية التاكيد عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير

المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك

لعدم اللبس بالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت

نفسك قيم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا

تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان

العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني اتبع

واصبع أتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لا جمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث

بتبعية لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع

واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر الكتع مع اخويه دون اي دون

ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون

الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب

الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء

بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد النسبة التابع سوا كان ما نسب اليه مسندا

او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى

المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع

مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع

التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل ان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدلالة فاعرض

عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل

الذي بعد الاشمل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه

من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة

القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام

بعينه التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبة بنسبة ما نسب

الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي

ثم قوله وليست نسبة ما نسب اليه الى المتبوع لانه فاعل ومثال الاول

يكون ما نسب اليه غير مسند الى المتبوع فيه فعول وهو مسند الى الفاعل وهو واقع عليه لان المتبوع

يصدق الحد على اه اي لا ذكر وقال لا يكون النسبة الى المتبوع

مقصودة ابتداء لا يصدق الحد اه مثل جاءني زيد لا عمرو فان

النسبة الى زيد مقصودة ابتداء فالنص في التعريف لعدم الماخوذة

فضم الفاعل في التابع الى انه اي المتبوع والمعنى ظاهر اي عن الاول

الى المتبوع دونه اي دون المتبوع لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء

بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد النسبة التابع سوا كان ما نسب اليه مسندا

او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى

المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع

مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع

التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل ان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدلالة فاعرض

عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل

الذي بعد الاشمل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه

من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة

القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام

بعينه التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبة بنسبة ما نسب

الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي

ويمكن ان يقصد نسبته الى شيء ما نفيا او نسبته الى شيء ما اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني

وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه والبعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما كشلهما في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب عما

غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب يده ثوبه

او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه بدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاول

في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلول

مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد

فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانما الى الآن لم يظهر

فرق بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من

ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة وان متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان

والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لم نسلم ان المقصود في بدل الكل هو

الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم

لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان

مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني توضيحا

فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد

فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل بمقصود اتباعه المقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة

فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث

اي بدل الاشتمال يغيره ويبين الاول اي المبدل منه ملابسة وحيث توجب النسبة المتبوع

الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته

وتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا

حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب

بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه

ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدال منه بتلك الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه

والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد

لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فان البرج عبارة عن مجموع

الدرجات وانما لم يجعل بدل البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بالنسبة الى

لعدم وقوعه كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد

ان تكون بان تقصد اليه اي البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت

بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكون ثانيا اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو

ضربت زيدا اخوك فسكتت نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفتين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاز

الاشتمال بعض افراد بدل الغلط والملابسة بقوله بحيث يوجب النسبة فيدخل في بدل

الاشتمال اجمالا بنسبة المتبوع ان نسبة الضرب الى زيد تامة

والحاصل انه لما اطلق الملابسة فيدخل في بدل

الاشتمال بعض افراد بدل الغلط كضربت زيدا غلامه

الى المتبوع اي يدل على المتبوع اي يدل على المتبوع

الى المتبوع اي يدل على المتبوع

الى المتبوع اي يدل على المتبوع

الى

غلام زيد وإذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالصفة أي صفة البدل النكرة واجبة

ليئلا يكون المقصود والنقص من غير المقصود من كل وجه فإن توافيه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص

النكارة مثل بالتاصية ناصية كاذبة ويكون ان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك

ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه

ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا الا ان

المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص

من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود

اذ ليس لدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني

علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع

التوابع غير صفة احترز به عن الصفة بوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف

والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من

اجتماعهما الايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني

مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف

بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رض فقال ان ابي بعيد والى على ناقة دبراء

عجفاء نقباء استحمله فلعنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول

الضمير المستتر الى الاعرابي والبارز الى عمر رض

وهو يمشي خلف بعيره شعرا اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر

وعمر مقبل من الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى

التقتا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا نقباء حفاء فحمله على بعيره وزوده

وكساه وفصله اي فرق من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل

انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه

لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا

فيما سبق في الضارب زيد وآخر عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعول التارك ان جعلنا

بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه والا كان مبتدأ فهو حال

من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لا زهاق

روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما

سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي

اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا

الباب الكل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء

ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا

جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والاول اظهر والثاني افيد المبني

في بدل الكل نقلا عن الرضي ١٢ ش قوله ويمكن ان يراد به اي يمكن ان يراد بمثل التركيب المذكور ما هو اعم

من هذا الباب اي من باب عطف البيان ليشمل ان يكون مثنى ولا لعطف البيان

ايضا لكان حكم مخالفا اذا وقع بدلا كما في المثال المذكور

عطف بيان لم يجز بدلا من غير جائز وجعل حكم

صورة النداء ايضا لانك

تقول

يا غلام زيد وزيد بالرفع حملا على اللفظ لان حركته شبيهة بالحركة الاعرابية فيصح حمله على اللفظ وبالنصب حملا على المحل لانه من المفعول به فيكون منصوبا هذا اذا كان عطف بيان

اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى
اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى مناسب اى اسم
مناسب مبتنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى
الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام لو بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى
الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشابهته
موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع الكاف المشابهة
فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب
مع غيره على وجه تحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب وان كان المبنى مقابلا للمعرب فى المعرب ايضا ان المركب
وعدم المشابهة الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما او بانتفاء احدهما
فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو واما ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تعليما وتنبيها
ايثار التقدم ما مفهومه وجود الشرف والقابه اى القاب المبنى من حيث حركاته او اخر وسكونها
عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب
المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات النائبة لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب

لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا
كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما
يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب
على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف آخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن الرأة ومن زيد وهي
اي المبني والتانيث باعتبار الجر المضمرات واسماء الاشارة والموصولة
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء
الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد الاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه
ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في
الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين
احديهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة اينما
لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه
او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من
يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم

والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره

ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وانكانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا

فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما

تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان

يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ

بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله

اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل

واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكان تقدم ذكره معنى

واما التقدم الحكمي فانما جاء ضمير الشان والقصة لانه انما يجيء من غير ان يتقدم ذكره قصدا

لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من

ذكره اولا مفسرا نصا كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك

وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون

كاجزاء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا العامله نحو ما انت منطلق عند المجازية او

غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير مستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي

قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع و
منصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر واقسام الظاهر اليها فلا وقد لان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي
المضمر المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف
المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل
ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى
ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم
انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت انتن هو ان اجماعا والحروف
الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

ضمير المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى
ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا
القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم
انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت انتن هو ان اجماعا والحروف
الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضَرَبَنِي الى ضَرَبْنَهُنَّ ضَرَبَنِي ضَرَبَنَا ضَرَبَكَ ضَرَبَكُمَا ضَرَبَكُمْ ضَرَبَكِ ضَرَبَكُمَا
ضَرَبْكُنَّ ضَرَبَهُ ضَرَبَهُمَا ضَرَبَهُمْ ضَرَبَهَا ضَرَبَهُمَا ضَرَبَهُنَّ والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو اِنَّنِي اِنَّنَا اِنَّكَ اِنَّكُمَا اِنَّكُمْ اِنَّكِ اِنَّكُمَا اِنَّكُنَّ اِنَّهُ اِنَّهُمَا اِنَّهُمْ اِنَّهَا اِنَّهُمَا اِنَّهُنَّ والنوع الرابع
اي المنصوب المنفصل اِيَّايَ اِيَّانَا اِيَّاكَ اِيَّاكُمَا اِيَّاكُمْ اِيَّاكِ اِيَّاكُمَا اِيَّاكُنَّ اِيَّاهُ
اِيَّاهُمَا اِيَّاهُمْ اِيَّاهَا اِيَّاهُمَا اِيَّاهُنَّ وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو اياي واللواحق
للدلالة على المتكلم والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والنوع الخامس غُلَامِي مثال المتصل بالاسم وَلِي مثال المتصل
بالحرف غلامنا غلامك اِلَى غُلَامِهِنَّ ولي لنا لك الى لهن وكان القياس
ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائبة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة
معان ضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطوا للغائب حكم
المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك منهما والتاء حرف
التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخا
طب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية معان فاذا كان لكل من الانواع

الخمسة اثنا عشرة كلمة ثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبنو التلك
خمسة عشر وخمسة للخاطب واثنان للمتكلم
الامور علا ومناسبات لا لطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة لا المنصوب والمجرور
المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في
باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في
آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما القي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن
هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم
يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة
الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل
الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان
واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب
واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل
وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو قائم الزيدان كقولك زيد
ضارب هند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما

تنقلبان یاء فی النصب والجر والضمائر لا تتغیر عن حالها الا ان یتغیر عاملها والعامل ههنا لیس
عاملا فی الضمیر وانما هو عامل فی اسم الفاعل والضمیر فاعله والضمیر باق علی ما کان علیه فی الرفع
فلو کانت ضمائر لا تتغیر الا تری ان الیاء فی تضربین والنون فی تضربن والواو فی
یضربون والالف فی یضربان لا تتغیر فهما ای الالف والواو فی الصفة حرفا التثنیة
والجمع ولیستا بضمیرین ولا یسوغ ای لا یجوز الضمیر المنفصل مرفوعا کان او منصوبا
لاجل شیء الا لتعذر المتصل ای لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل
اختصر متی امکن لا یسوغ الانفصال وذلک ای تعذر المتصل بالتقدیم
ای تقدیم الضمیر علی عامله لانه اذا تقدم علی عامله لا یمکن ان یتصل به اذ الاتصال
انما یکون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا یحصل الا به اذ الفصل ینافی
الاتصال وبترکه یفوت الغرض او بالحذف ای حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا یوجد
ما یتصل به او بکون العامل ای عامله معنویا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنی او
بکون عامله حرفا والضمیر المعمول له مرفوع اذ الضمیر المرفوع لا یتصل بالحرف لانه
خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انی وانک او بکونه ای کون الضمیر مسندا الیه ای الی
ذلک الضمیر صفة جرت علی غیر من هی له ای تلک الصفة کانت له لو لم ینفصل الضمیر عن هذه
الصفة لزم الالتباس فی بعض الصور کما اذا قلت زید عمر وضاربه هو فانه لو قیل زید عمر وضاربه التبس علی

السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف

ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف

الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض

الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي كما هو

الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير

على العامل فما ضربك الا انا مثال للفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك

والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا

وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير

الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فاسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا وهي

صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تاكيدا والا لكان

داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون

ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار

بالتمثيل صورة اللبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا

اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء

من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل من الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

فإن كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون أحدهما مرفوعا أحدهما أي أحد الضميرين
أعرف من الآخر احترازا عما إذا تساويا نحو أعطاها إياها حيث يجب الانفصال في الثاني
للتحرز عن تقدم أحد المتساويين من غير مرجح وقدمته أي أحد الضميرين الذي
هو أعرف على الآخر احترازا عما إذا كان الأعرف مؤخرا نحو أعطيته إياك فيلزم انفصاله لعدم
المتكلم في تأخير الأعرف ولا يلحقه طعن في أول الوهلة بإيراده على خلاف الأصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال أيضا نحو أعطيتهوك فلك إيجاد أي الاختيار في الضمير الثاني
إن شئت أوردته متصلا نحو أعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو
متصل وإن شئت أوردته منفصلا نحو أعطيتك إياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما يفصله وإنما كان متصلا وتحو ضربني فإنه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعا
بجر الأول بالإضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك
الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني إياك
للاعتداد بالفصل وإلا أي وإن لم يكن أحدهما أعرف أو يكن ولكن ما قدمته فهو
أي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير أما على التقدير الأول فلئلا يلزم
الترجيح في تقدم أحد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح وأما على التقدير الثاني
فلكراهتهم تقديم الأضعف على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو أعطيتهوه إياه مثال ما لم يكن

احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما
اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضمير الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في
الاصل خبر المبتدا وجب ان يكون خبر المبتدا ضمير منفصلا لان عامله معنوي ويجوز
ان يكون ضمير متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان
يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف
الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما
سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها انه ليس بضرورة كذلك
الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت
الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى
ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد تقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا
كانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير

مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعاني
فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل وَنُونُ الْوِقَايَةِ مَعَ الْيَاءِ اي ياء
المتكلم لَازِمَةٌ فِي الْمَاضِي اذ الحقته تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم لتي
هي الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عَرِيًّا عَنْ نُونِ الْإِعْرَابِ اي عن نون الاعراب نحو
يضربني لتقي آخر المضارع الصاعن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما
وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية
فيه اي في المضارع وَمَعَ لَدُنْ وَإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا يعني ان وكان ولكن وليت
ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن
وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج حملا على اخواتها
كما في ليت وبخلاف نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع ذاتها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفي مِنْ وَعَنْ وَقَدْ وَقَطْ هما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لَعَلَّ في الاخيرة فالمختار فيها ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف وَيَتَوَسَّطَانِ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ الْعَوَامِلِ مثل زيد هو القائم

وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان
الاختلاف في كونه ضمير منفصل مطابق للمبتداء افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم التبع فادخل في ما لا لبس فيه وذلك عند
اختلاف الاعراب وكون المبتداء ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس شرطه اي شرط الفصل
بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها اذا فعل من كذا
لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد
دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع
له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني
فيه للاعراب او لا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله
مبتدا اي المستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده
خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ما مفعول يجعله وانما غير من
جملة مبتداء برفع ما بعده مثل كنت انت الرقيب وكنت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتداء
ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واراد لفظ قبل لتاكيد
التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال ان الكلام ويقع متقدما من غير ستر
الشاني الخ عطف واصرفكم العامل متحد فيكون
المفعول الاول لمعمول لكون وقوله جملة اي جعل ضمير الفصل
مبتداء وخبر حال من المفعول الاول بتوسط الجملة
وقرا ومنصوب عطفا على المفعول الاول بتوسط الجملة
الفصل لا يترتب على التسمية ولكان
المقدم بيان التسمية يقال لانه يفصل اولا ثانيا فاصل
لمثل ذلك الضمير او بالوضع عفوه قوله فيما يصلح لهما
اي الفصل بين كونه نعتا وخبرا في شيء يصلح لهما وما يلي
لا يصلح لهما لا يحتاج الى هذا التوسط لكن ايراده في الاطراد
الباب كما ذكره بقوله ثم التبع فادخل اه وشرحه قوله واراد
من كذا عطف على قوله مع قوله اي شرطان يكون الخ
التفضيل من لانه يحتاج بالمعرفة وشابه لها في احتياج دخول
الالف واللام عليها وقوله كذا اعادة عن الفصل
قوله والخبر حال اي الجملة المتبدئة بالواو او الضمير
مبتداء وخبر حال من المفعول الاول بتوسط الجملة
قوله ومنصوب عطفا على المفعول الاول بتوسط الجملة
قوله ما بعده عطف على المفعول

مرجع ذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي
قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا وحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها
مونثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة
الحضة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا
في القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا والا
يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قائم خبره فانه
يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج
عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى فيكون ضمير الشان والقصة
متصلا ومنفصلا اذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا اذا كان منفصلا
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا اذا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح للاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثال المنفصل فهو زيد قائم مثال المتصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر
وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لانه ضمير حال كونه
منصوبا ضعيف لا جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فلكونه على صورة الفضلات واما ضعيفة فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام
مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع
ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم
كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلها
بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ لان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهي احق بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا
تزيد المكسورة عليها عملا مع انها احق به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف
المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح
والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها
للاشارة المعاينة اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما ستوضح وهي اى اسماء الاشارة ذا حال
كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا

وَلِمُثَنَّاهُ ذَانِ رِضًا وَذَيْنِ بِضِيًا وجرا اذان وذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم ليكون
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله مبتدأ وقوله ذا مع
ما عطف عليه تقييد اكل واحد منها بحال خبره ويحتمل فيه بعض اللغات ان في جميع الاحوال الرفع
والنصب والجر وجه لغات ان هذان لساحران على احد الوجوه وَلِمُؤَنَّثِ الواحدة تا قيل هي الاصل
في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وَذِهِ وقيل هي الاصل لكونها بالزاء
وذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول بالاصالة قدمتا على سائر الفروع بها
وَتِي بقلب الالف ياء وَتَيْ وَذِهِ بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وَتِهِ
وَذِهِي بوصل الياء بها وَلِمُثَنَّاهُ اي مثنى المؤنث تَانِ في الرفع وَتَيْنِ في النصب
والجر ولا يثنى من لغات الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان
وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس
بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء
فيها وَبِجَمْعِهِمَا اي جمع المذكر والمؤنث أُولَاءِ مَدًّا وَقَصْرًا اي ممدودا ومقصورا
وَاذَا كان مقصورا يكتب بالياء وَبِلَحَاقِهَا اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حَرْفُ التَّنْبِيهِ وكلمة ها فهو ليس في الحقيقة

منها وانما هو حرف جيء به تنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به لتنبيه على النسبة الاسنادية

كقولك هاذا زيد قائم وهاذا زيد قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف

الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

وانما جعلت هذه الكاف جزءا لامتناع وقوع النطق موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع

ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي

الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع

اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمونث وفنا بهما وجمعهما وهي ستة اربعة الى خمسة

لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المونث يرتقي

سبعة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة و

العشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت

الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس

ذاتك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاتكن وذينكن اذا اشرت

الى مذكرين وخاطبت مونثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتاتك

وتينك الى تاتكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما

ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي في الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال

ذَالِكَ لِلْقَرِيبِ وَذَلِكَ لِلْبَعِيدِ وَذَانِكَ لِلْمُتَوَسِّطِ وَاخِرِ الْمُتَوَسِّطِ لِاَنَّ التَّوَسُّطَ لَا يَتَحَقَّقُ

الَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الطَّرَفَيْنِ وَلِمَا رَاَى الْمُصَنِّفُ كَثْرَةَ اسْتِعْمَالِ كُلٍّ مِنْ هٰذِهِ الْكَلِمَاتِ الثَّلٰثِ مَقَامَ

الْاُخَرَيْنِ مِنْهَا لَمْ يَتَّخِذْ هٰذَا الْفَرْقَ مَذْهَبًا وَاَحَالَهُ اَعْنِيْ فَقَالَ وَيُقَالُ ذٰلِكَ وَتَانِكَ

وَذَانِكَ حَالَ كَوْنِ هَاتَيْنِ الْاَخِيرَتَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ وَاُولَالِكَ بِاللَّامِ هٰذِهِ الْكَلِمَاتُ

الْاَرْبَعُ مِثْلُ كَلِمَةِ ذٰلِكَ فِي اِفَادَةِ الْبُعْدِ وَلَا يَبْعُدُ اَنْ يَجْعَلَ ذٰلِكَ اِشَارَةً اِلَى كَلِمَةِ ذٰلِكَ

الْمَذْكُورِ سَابِقًا وَاَمَّا تَاكَ وَذَاكَ وَتَانِكَ مُخَفَّفَتَيْنِ وَاُولَاكَ بِغَيْرِ اللَّامِ فَلِلْمُتَوَسِّطِ وَمَا هُوَ

بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْخِطَابِ مِنْهُ لِلْقَرِيبِ وَاَمَّا ثَمَّ وَهُنَا بِضَمِّ الْهَاءِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ

وَهُنَّا بِفَتْحِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ وَهُوَ الْاَكْثَرُ وَجَاءَ كَسْرُ الْهَاءِ اَيْضًا فَلِلْمَكَانِ الْحَقِيقِيِّ

خَاصَّةً لَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ اِلَّا مَجَازًا عَلٰى سَبِيلِ الشُّبْهِ وَاَمَّا مَا عَدَا اَبَا مِنْ اَسْمَاءِ الْاِشَارَةِ فَقَدْ

يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَكَانِ وَغَيْرِهِ الْمَوْصُولُ اَيِ الْمَوْصُولُ الْمَعْدُودُ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ

مَا لَا يَتِمُّ جُزْءًا اَيْ اِسْمٌ لَا يَتِمُّ مِنْ حَيْثُ جُزْئِيَّتُهُ يَعْنِي لَا يَكُونُ جُزْءًا تَامًّا اِنْ كَانَ جُزْءًا تَمِيمًا

اَوْ لَا يَصِيرُ جُزْءًا تَامًّا اِنْ كَانَ تَتِمُّ مِنَ الْاَفْعَالِ النَّاقِصَةِ وَالْمُرَادُ بِالْجُزْءِ التَّامِّ مَا لَا يَحْتَاجُ

فِي كَوْنِهِ جُزْءًا اَوَّلِيًّا يَحْتَاجُ اِلَيْهِ الْمُرَكَّبُ اَوْ اِلَى انْضِمَامِ اَمْرٍ آخَرَ مَعَهُ كَالْمُبْتَدَاِ وَالْخَبَرِ وَالْفَاعِلِ

وَالْمَفْعُولِ وَغَيْرِهَا وَلَمَّا نَفٰى كَوْنَهُ جُزْءًا تَامًّا لَا جُزْءًا مُطْلَقًا لِاَنَّهُ اِذَا كَانَ مَجْمُوعُ الْمَوْصُولِ

وَالصِّلَةِ جُزْءًا مِنَ الْمُرَكَّبِ يَكُونُ الْمَوْصُولُ وَحْدَهُ اَيْضًا جُزْءًا لٰكِنْ لَا جُزْءًا تَامًّا اَوَّلِيًّا

الا بصلة عائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة

عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول

فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي

لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول

مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول

يمكن ان تعرف الصلة بما لا توقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة

متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة

معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الاصطلاحي لتصريح

علم ضمنا مباينة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيه اعم بحسب المفهوم من

ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او

غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواو ان يكون ضمير الموصول عينها

بقوله وصلة اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كاسمي الفاعل

والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير لاي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او

مفعول لا اللام الموصولة لتشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها كالجملة مفردا صورة عملا في الحقيقة

والشبه وهي اي الموصولة لا الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث

وَيُجَوَّزُ بِالْكَافِ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْيَاءِ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ وَالْأُولَى عَلَى وَزْنِ الْعَلَى لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ

وَالَّذِينَ بِالْهَاءِ الْمَكْسُورَةِ فَقَطْ وَاللَّائِي بِالْيَاءِ فَقَطْ مَكْسُورًا وَسَاكِنًا وَجَازَ الْوَصْلُ مَجْرَى الْوَقْفِ لِجَمْعِ

الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَاللَّاتِي بِالْهَاءِ لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فَقَطْ وَاللَّاتِي وَاللَّوَاتِي لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ وَجَازَ فِي اللَّائِي اللَّاتِي بِحَذْفِ

الْيَاءِ وَإِبْقَاءِ الْكَسْرَةِ عَلَى التَّاءِ وَفِي اللَّوَاتِي بِحَذْفِ التَّاءِ وَالْيَاءِ مَعًا وَمَا بِمَعْنَى الَّذِي فِيمَا لَا يَعْقِلُ

نَحْوُ عَرَفْتُ مَا عَرَفْتَهُ وَجَازَ فِيمَا يَعْقِلُ نَحْوُ وَسَمَاءٍ وَمَا بَنَاهَا وَمَنْ بِمَعْنَاهُ فِيمَنْ يَعْقِلُ

وَيَسْتَوِي فِيهَا الْمُفْرَدُ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ وَالْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ وَأَيٌّ بِمَعْنَى الَّذِي نَحْوُ اضْرِبْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ

أَيْ اضْرِبِ الَّذِي فِي الدَّارِ وَأَيَّةً بِمَعْنَى الَّتِي نَحْوُ اضْرِبْ أَيَّتُهُنَّ فِي الدَّارِ أَيْ اضْرِبِ الَّتِي فِي الدَّارِ

وَذُو الطَّائِيَّةُ أَيْ الْمَنْسُوبَةُ إِلَى بَنِي طَيِّئٍ لِاخْتِصَاصِ مَجِيئِهَا مَوْصُولَةً بِلُغَتِهِمْ بِمَعْنَى الَّذِي وَالَّتِي

قَالَ الشَّاعِرُ وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ أَيْ الَّتِي حَفَرْتُهَا وَالَّتِي طَوَيْتُهَا وَذَا بَعْدَ

الْكَائِنَةِ لِلِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ مَاذَا صَنَعْتَ أَيْ الَّذِي صَنَعْتَ وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ أَيْ

مَجْمُوعُهُمَا بِمَعْنَى الَّذِي أَوِ الَّتِي أَوِ الْمُثَنَّى أَوِ الْمَجْمُوعِ وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ أَيِ الْعَائِدُ الَّذِي لَا يَتِمُّ الْمَوْصُولُ

إِلَّا بِهِ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ إِلَّا إِذَا كَانَ فَاعِلًا لِكَوْنِهِ عُمْدَةً

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ أَيْ لِمَنْ يَشَاءُ وَاعْلَمْ أَنَّ النُّحَاةَ وَضَعُوا

بَابًا سَمَّوْهُ بَابَ الْإِخْبَارِ بِالذِّي أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ وَمَقْصُودُهُمْ مِنْ وَضْعِهِ تَمْرِينُ الْمُتَعَلِّمِ فِيمَا تَعَلَّمَهُ فِي هَذَا الْفَنِّ

من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاصل اخبر عن الاسم الاصلي في الجملة الفعلانية بالذي لعله
اي الجملة الاسمية او الفعلية ١٢

بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تكرير كثير من مسائل النحو ودقة النظر فيها حتى يعلم ان
ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال
اي باب الاخبار بالذي ١٢

وَإِذَا أَخْبَرْتَ اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بِالَّذِي اي باستعانة الذي او التي
او الالف واللام فان انما يثبت الصلة للاخبار لا الذي اخبر عنها لا المخبر بها صلة لها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت مَوْضِعَ مُخْبَرٍ عَنْهُ
اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى وَضَمَّرْتَ لَهَا
اي لكلمة الذي وَأَخَّرْتَ اي المخبر عنه عن الضمير خَبَرًا نصب على الحال اي ضمن اخرته جملة
من ضمير خبرية فانه مستعمل ١٢ ش مغني
جملة خبرا مستأخرا عَنْهُ اي عن الذي فَإِذَا أَخْبَرْتَ مثلا عَنْ زَيْدٍ مِنْ جملة ضَرَبْتُ زَيْدًا
صفة لقوله خبرا اي المخبر عنه يكون خبرا مستأخرا عن الضمير ١٢
بِكَلِمَةِ الذي او قائمها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اي زيدا والمراد
بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني
زيدا وجعلته خبرا عن الذي وَقُلْتَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ اي مثل الذي الالف
وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنْهَا فان صلة
اي الاخبار بالالف واللام مختص بالجملة الفعلية دون الاسمية ١٢
الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوضع اسم الفاعل من المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنه الجملة الفعلية

٣١٩

ش قوله او هو الضمير العائد اليه ١٢
خبرا بان يكون قوله خبرا مفعولا ثانيا لقوله اخرت متضمنا
معنى جعلته لعدم لزومه من باب المفعولين بخلاف الجعل ١٢
ش قوله او المراد بموضعه هذا محل آخر لقوله وجعلت موضع
المخبر عنه ضمير الها اي انك جعلت الضمير في محل الذي كان
هذا المحل في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
لان زيدا مفعول في ضربت زيدا فانت تضع الضمير
موضع قولك ضمير الها وقولك اخرت المخبر عنه اي وضعه قولك
واخرت خبرا ١٢ ش قوله اي مثل الذي الالف واللام
بان يخبر عن جزء جملة بالالف واللام فيقال في قام زيد
اذا اخبرت عن زيد القائم زيد اي الذي قام هو زيد ١٢
ش قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول م
اي فعل الخبر يقوم او كان احد جزئيها
على فعل الخبر بقوم او كان احد جزئيها
اسم الفاعل او المفعول من الجملة الاسمية اذا اشتمل خبرها
اسم الفاعل او المفعول م
والمفعول من الجملة الاسمية اذا اشتمل خبرها
اي فيهما فان قيل لم لم يصح بناء اسم الفاعل
والمفعول م
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول م
الجملة الفعلية دون الاسمية ١٢

متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر
بالام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويشترط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف الاستقبال
من اسم الفاعل والمفعول معنا كالسين وسوف وحرف والاستفهام فلا يخبر باللام
من زيد في جملة تسيقوم زيد فانه اذا اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين
فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه
اذا تعذر امر منها تعذر اخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون
ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه جزا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك
امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل
بدون المعمول فلا يجوز في نحو اعجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي اعجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب
ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستتر

اى لغيره كلمة الذى لامتناع تقدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقى ذلك الغير بلا
ضمير وكذلك اتفق فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا
الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد
وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما
زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشىء يعجبك واما بجملة
نحو شعر بما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شىء تكره النفوس وتابعة لمعنى شىء
منكر عند الاعلى والشىء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا او نعم الشىء وصفة
نحو اضرب به ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من
جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو
من جاءك فاكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجىء تامة ولا صفة واى
للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو
اى لقيته فالعائد محذوف

قوله لامتناع تقدير الذى اى لغيره كلمة الذى لامتناع تقدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك اتفق فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقى الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

قوله وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشىء يعجبك واما بجملة نحو شعر بما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شىء تكره النفوس وتابعة لمعنى شىء منكر عند الاعلى والشىء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا او نعم الشىء وصفة نحو اضرب به ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فاكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجىء تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اى لقيته فالعائد محذوف

أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى والموصوفة تحويا أيها الرجل قيل أي تقع صفة التقاء فلم جعلها
للمصحكمن التي لا تقع صفة أصلا وأجيب بأن أيا الواقعة صفة هي في الأصل استفهامية
لأن معنى مررت برجل أي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل أحد نقلت عن
الاستفهامية إلى الصفة وهي أي كل من أي وأية معربة بالاتفاق وأحدها
لا يشاركها في الإعراب غيرها من الموصولات إلا على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية
وإنما أعربت لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث
قال وإذ وإذا إلا إذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم أيهم هو أشد وإنما بنيت موصولة
عن حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج إلى أمر غير الصلة وبنيت على الضم
لأنه إذا حذف صدر صلتها بعض ما يضاف إليها كما حذف من الغايات ما بينها وهو
المضاف إليه ثم إن أيا في الآية الثانية أيا أيها الرجل كما استثنى التي حذف
صدر صلتها لأنه ذكر في الكشاف أن كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوف
لهذا فلا حاجة إلى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان أحدهما أن يكون
ما الذي على أن يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير أي شيء الذي صنعت
أي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس

وجواب رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته

ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معنا اي شيء

وههنا عبارتان احديهما ان ما ذا بمنزلة لهما بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء

و ذا زائدة والظاهر ان مؤديهما واحد فان معنى قولهم انهما بمنزلة لهما اي شيء انه ليس كل

منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه

اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال

في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية

رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ولم يعتبر المصنف المطابقة بين السوال والجواب

اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي الذين هما من اقسام

الاصل فعلة لمشابهتها كونها مشابهة لمنبئ الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد

اتضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالان المعنى على الانشاء وهو اولى ان يعبر عنه بالمضارع

مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وفيها ذاك بفتح التاء الخطاب وبكسرها في تميم

وبالضم في لغة بعضهم ايضا بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذين حملهم على

ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاويلها بمعاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها

مخالفة لصيغ الافعال ولا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد

بان كان رويد مثلا موضوعا للفظ امهل للمعناه فقوله على ان يكون آه في ذيل النفي

مثال لما هو بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نقل عنه

لا طرد الباب لان بعضها من اسماء الافعال مبني

قالوا ان اسماء الافعال ليست بافعال مع انها تؤدي معاني الافعال هو امر لفظي فقوله امر لفظي مقول القول

مثلا موضوعا لكلمة أهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا للمعنى بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه
مع انه لم يخطر ببالها لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل
ما كان معناه الامر والماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا
على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي
المجرد قياس اي قياسا كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه
لا يقال قوام وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه
قياس للكثرة واما الرباعي فاتفقوا على انه لا يأتي الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن
دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة
مبنيا اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبنيا لمشابهته اي لفعال الامر عدلا وزنة
اما زنة فظ واما عدلا فما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل
معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها كلام طويل فمن اراده الاطلاع

عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما

ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه

للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كك كقطام علما

للمؤنث وغلاب لك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهة فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا

معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي في فعال علما للاعيان يكون في آخره

داء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات

الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل

في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة اي باب المصادر ولذا

المصدرية ولم تلزم اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصار اسم فعل فالاول مثل واما للتعجب حكمه حكم

الثاني مثل مروحة وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا

ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول

المتندم او المتعجب وهي لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على

سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما ينبئ به صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدر الاصدار ما يشابه

الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها كلام طويل فمن اراده الاطلاع

عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما

ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه

للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كك كقطام علما

للمؤنث وغلاب لك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهة فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا

معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي في فعال علما للاعيان يكون في آخره

داء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات

الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل

في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة اي باب المصادر ولذا

المصدرية ولم تلزم اسم فعل او لم تلزم المصدرية فصار اسم فعل فالاول مثل واما للتعجب حكمه حكم

الثاني مثل مروحة وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا

ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول

المتندم او المتعجب وهي لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على

سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما ينبئ به صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدر الاصدار ما يشابه

صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به الابل
حيوان اما الزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وخ ايضا لا تقدر ان
تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنية لامتناع التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية
كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ لوغاق عند حكاية صوت الغراب
فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية
عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما عليه من غير تعلقها على سبيل الحكاية و
بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجرى
حكمها ونيت بجريها مجرى ما تركب منه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قالفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي صوت اي صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت
كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا الاناخة او زجرا او
دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول
ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف كلها فالاول لوغاق اذا صوت انسان تشبيها بالغراب والثاني نخ مشددة
عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير
قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك

القسم كك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اعني فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة

ليس بينهما نسبة اصلا الى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فانه

الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء

المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وبابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل

العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب

نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقول المراد بالنسبة

نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي

في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في بابط شرا النسبة التعليقية المكونة بين الفعل والمفعول

بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد

شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فالمطلق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن

الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره مبنيا اي الجزء الاول لوقوع آخره في وسط

الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فاصله خمسة وعشر حذفت

الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخواتها حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع

عشر خمسة عشر بالمذكر للخفاء وتضمنها الحرف ويؤيده ان عمرو ايضا يكون من افراد المحدود لان كان افراد التضمن

او اخواتها كل من عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد

اي من نوعه واحد اعني تضمن حرف العطف معرف الحد

جزئية العدد والزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا مراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات
لدلالة على ما ذكرنا اردوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ اخذ بعض الحروف
من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى احد من احد عشر الواو شرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي عشر اذ لا دليل على هذا القياس الحادي والعشرون
لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن
الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك ويبنى
الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء
الاول هو الافصح واللغات فيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه واخيرهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه

لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد ههنا

ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض كل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب

المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر

تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات

كم وبنا وها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها

وكذا وبنا وها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة

كلمة واحدة بمعنى كم وبقي فاء على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء

كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت

للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة

من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء اصلا وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء

الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على

اي وان كان في الاصل معربا لكنه انحنى عن الخبرية معناهما الافراد وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم

الخبرية فصار كالاسم مبني على السكون لتركبه مع لا التنوين ساكنة كما في من لا تنوين ممكن ولهذا يكتب بعد الياء نون

مع ان التنوين لا صورة لها الخط مجرد تبعة في البناء ومنحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر

معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسؤل عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى
تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما
كم الخبرية تميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال
كما تقول عندي ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا
لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية
مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وقد دخل من فيها اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو
كم من ملك كم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم يجئ
عليه مجرورا من نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية
وكما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على
انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر كلاهما لو قال
لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية

والخبرية اي كلواحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله

فكلما اي كلواحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل وشبهه لفظا او تقديرا غير

مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا مفعولا لا على حسب

اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم

منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات

فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت

في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت

وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك

كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا

ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من

قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل

ما قبله اي كلواحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم

رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة

وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم

عليهما ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر الا اي ان لم يكن لفظا او تقديرا فعل او شبهه

فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع

اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجيز

عند المعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكون نكرة

وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اذ داخل تحت قاعدة

النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ

وكذلك اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام

والشرط بمعنى انه تتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منهما وهو اي واين

واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام

واذا كانتا استفهاميتين تتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت

ومن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع

واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع

ومن تمر امر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه

عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل

ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه الكلمتي واين وايان وكيف واني

واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا

قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا القوم زيدا اذا القعد عمرو واوقت قيام زيد وقعود

عمرو وهي حينئذ معربة بالابتداء وقال الشارح الرضي انا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو

لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا هو خبر

نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتاتى فيه الوجوه الاربعة

كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت

مجيئك اي وقت كائن مجيئك فاوقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية

مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني

فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل

تميز كم عمة اما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احد رفعه بالابتداء

والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق لقوله منصوبا معمولا على حسبه

كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها

اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية

على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق

تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق

يهجو جريرا وتمامه فدعا وقد حلبت على عشاري القدعار المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة

الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت لك او هذه خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة

وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لحلبها مستكفا منها فحلبتي

على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواد وهي ابلغ في الذم من خدمة

الاناث والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختار لها اناث من الحلب

ولا تطيع لسهولته ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه

وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته

فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك

حلبت على محشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة

على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحة توصيفه بقولك وخبره قد حلبت وكم استفهامية

كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط

عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقد عاد واذا نصبتها

نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت

او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل

عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها

فمعناها كم درهما او دينارا او كم درهم ودينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية

ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات
ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او اضربك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر
واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان
وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا
او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة
من البنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها منها اى
من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان عند بنيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خبرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف غايا ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لخير النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ودون واول ولا يقاس عليهما ما يعنيها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فيعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق
بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم

تضمنها حتى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى

مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء

على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهها بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف

منه المضاف اليه الا بعد لما وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما

وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة

ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف

الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث

سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان طالعا سهيل آخره

نحم تضى كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف

الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة

الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم

منها ومع الاضافة الى المفرد يعربها البعض لزوال علة البناء الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية

او مكانية وانما بنيت لما ذكر فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل

وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص

بوقوع حادثة مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر

في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعمالها

فقطع عالم الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين

وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب

مضمون جملة على اخرى فضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى

الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم على الوجه الغير

المختار لعدم ما صلحها الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا المفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال

فاجأ الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ

بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي

ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع فاذا

حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن

اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج

قال الشيخ الرضي ويؤيده وقوع ثم موقعها المعنى الفاء في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون من رحمته

قيل والاقرب التحقيق انها للعطف من جهة اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت

ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان وقوف

السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عندهما مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه

لفاجات لا مفعول به واللام بمعنى اذ ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت
فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو اتيك اذ احمر البسر اى
وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو وقد سبقت
اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى
حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجىء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجىء للمفاجأة نحو خرجت
فاذ زيد قائم ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما او
شرطا اى حال كونهما للاستفهام او الشرط وبنائهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد وانى
تكن اكن وانى يزد والى تجلس اجلس وقد جاءا لزيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى
للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال وصفته فالمراد بالحال
صفة لا زمانه الحال كما توهمه بعض الشارحين وقال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها

السوال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف

عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس مطلقا عند الكوفيين نحو

كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل

مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنذ

اى من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تامة بمعنى

اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول

مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما العدد ومنذ المرفوع او الاسم

المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان الذان

فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا

يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى

والمجموع اذا وقعا اولا المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما

نحو ما رايته مذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه

فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت بالزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان

بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى

قصد بيانه حال كونه منبئا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه نحو ما رايته

اى جميع اخبار مدة زمان عدم رؤيته يوما لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو

اى ابتداء عدم خروجى ... ذهابك ومعنى الاشتراك البيانية شيء فرق ١٢ م

ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة

... او اكثر او القصر ١٢ م

مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت الجملة الاسمية

نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه

الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك

وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما

معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره

ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ

... ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر

معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا

يصح سدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما

يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن

بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن

بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد

بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال

وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال

المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال

لدى زيد ولدن الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد

وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها

بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر

استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر

لغاته وقد تخفف المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة

وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي

اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع

الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة

لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح

العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل

المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة

نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه

مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي

يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة وكل كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز
بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم
ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها
اسما مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي
كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما
وان مخففة ومشددة مثل قياسي مثل ما قام زيد وقياسي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم
لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف
ويجوز اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة
من اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي
بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فمقيد بهذه المعلومية والمعهودية
اذا وضعا الاسم فهو المعرفة واذا وضع الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو
النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة وهي اي المعرفة ستة
انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة شخصية باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث
انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك

الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك
المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي
ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته
ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء
متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان
وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه
كل واحد من تلك الافراد المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة تحسينا
اللفظ والميم في ليس من اجر الصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخله قسما آخر

من المعارف أو عرف بالنداء نحو يا رجل إذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فإنه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه إلى ذي اللام إذا أصل يا رجل يا أيها الرجل والسادس
المضاف إلى أحدها أي أحد الأمور الخمس المذكورة ولا تستلزم صحة الإضافة إلى أحدها
صحتها بالنسبة إلى كل واحد فلا يرد أنها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربعة الأول فإن المنادى
لا يضاف إليه قيل كان عليه أن يقول والمضاف إلى المعرفة ليدخل فيه المضاف إلى المضاف إلى
المعرفة أيضا مثل غلام أبيك والجواب أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم من أن يكون
بالذات أو بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا إلى ما سبق أن المضاف إذا كان لفظ الغير أو المثل
أو الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم فمعنى أي إضافة معنى يعني إضافة بمعنوية فقوله معنى مفعول مطلق
بحذف مضاف واحترز به عن المضاف إلى أحد هذه الأجناس لفظية فإنها لا تفيد تعريفا ولما سبق
تعريف المضمر والمبهمات ومعنى المضاف إلى أحدها ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن
التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان أو لقبا أو كنية لأن صدر باللام
أو الأب أو فهو كنية وإلا فاقصد به مدح أو ذم فهو اللقب وإلا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا أو جنسا واحترز به عن النكرات والأعلام الغالبة التي تعين بفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في
لأن غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين
فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره أي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء

بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد

اي تناول الوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في

الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه بهذا الترتيب فقال

واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقربها البسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم

لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت

انا لم يلتبس بغيرك واذا انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب ليس المراد بالاعرفية

الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب

انه دون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف

لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف

اليه ولهذا اما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة

النكرة ما وضع لشيء لا بعينه الا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو

كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد

انما افرد بالذكر لان لها احكاما خالفت بغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية

آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدود واحادها كل واحد

هينا بذكر الالفاظ من ذكر الاسماء كما يظهر ذلك مما ذكر من بيان التعريف ١٢ ج

ان التفاوت فيه باعتبار تفاوت المضاف الى اصنافها ايضا لما عرفت من ان

دون في المؤنث من المؤنث من الاحكام الخاصة

التعريف ليدل على كمية افراده

الاسم ان افراد المعدود وثلثة او اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم درهما عندك فيقول ثلثة فعلم منه ان افراده ثلثة واذا قيل واحد او اثنان لا يعلم

٢٤٥

واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات

بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون لكل واحد منها موضوع لكمية واحدة

منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل

عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت

مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى

ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما

من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الخاص من العدد ولما كان

من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض

بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية

فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة

واثنتان او باسقاطها كثلث التسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمائة

والف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلثمائة او اسناديا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة

ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان في المفرد

وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث

الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين الذكر والمؤنث
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعمل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوز عشرا احد
عشر اثنى عشر فى المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة فى
المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل تذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى الواحد
للتخفيف فتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة
الى تسع عشرة فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة القاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى
فى المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا
عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير فى
ثلثة عشر والتاء فى ثنتا بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من
التانيث وفى اثنتان وانكانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثانى فى المؤنث
لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث ثم تكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات
مع ثقل التركيب فى احد عشرة واثنتا عشرة او خمس فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بالياء
لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما

أي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك
إلى عقد آخر أحد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة
بهنا بدون التركيب لأن المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف
على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عدها
فقال ثم بالعطف أي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم
من أسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون
في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث عشرون في المؤنث هكذا إلى تسعة وتسعين بل
إلى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة وألف في الواو مائتان وألفان
في التثنية فيهما أي في الذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة وألف
ما يتفرع عنهما بالعطف أي بعطف الزائد عليهما أو عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا
على صورة ما تقدم من أسماء الأعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة
واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال أو ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا أو واحد عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلا أو واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا أو اثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا أو ثلث وعشرون امرأة إلى مائة وتسعة وتسعين رجلا
أو تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والألف وتثنيتها ويجوز أن يعكس العطف في الكل

فتقول واحد مائة الى آخر ما ذكرنا والأصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور
الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي سكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه
بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه
مركبا فروعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها
ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الا وآخر مركبة
مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان ما يميزها وابتداء من الثلثة
لانه لا يميز الواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ويميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا
لانه لما كر استعمال اثر واقيمة حرف التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا
ليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا
مائة بعين يميزها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان
لما تجمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا الثاني لكنهم كرهوا
ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو صورة المجموع بالواو والنون
اي ان يقع التمييز بلا فصل بعد المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود اي تخذ التمييز المجيء بعد ما هو في صورة المجموع

أعني عشرين إلى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه أخصر ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين

منصوب مفرد أما نحو في العقود فلتعذر الإضافة إذ لا يستقيم بقاء النون

معها إذ هي في صورة نون الجمع لا حذفها إذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع وأما فيما عداها فلأنهم

كرهوا أن يصير واثنتا عشرة أسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لأن المضاف إليه فيه لما كان

غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة أشياء شيئا واحدا وإنما جوزوا ثلاثة

أمر مع أن فيها صيرورة ثلاثة أشياء شيئا واحدا ليطرد بناء امرأة وأما أفراده فلأنه لما صار منصوبا

صار فضلة فاعتبر أفراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة وألف ومميز تثنيتهما ومميز

جمعيهما أي جمع الألف وإنما لم يقل جمعهما كما قال وتثنيتهما لأن استعمال جمع تام مميزا في الأعداد مرفوض

لا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال ثلاثة آلاف رجل بخلاف التثنية فإنه يقال مائتا رجل مثل ألفا رجل بخفوض

مفردا لأن الكلمات والألف من أصول الأعداد كالآحاد وناسب أن يكون مميزها على طبق مميزها

لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الأعداد والمائة والألف في جانب الكثرة منهما اختير في مميزها

الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل وإذا كان المعدود

مؤنثا واللفظ المعبر به مذكرا كلفظة الشخص إذا عبرت بها عن المؤنث أو بالعكس

بأن يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس إذا عبرت بها عن المذكر

فوجهان أي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فإن شئت

قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت

قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد واحدة ولا اثنان واثنتان

وثنتان بميز فلا يورد الواحد مع ميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا

رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون

الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير

ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن

الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان

من صيغة الرجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء عن

الميز فان قلت يجب ان يميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان ميز الاثنين كك نعم اذا كان

ميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في

ميز سائر الاعداد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية

ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواز

حروفه المصورة بهيئة الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة

الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر

الواحد واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين عليحدة

فاختار والحوق العلامة التي هي أخف على ذكرهما ولا شك أن رجلان أخف من رجل وذلك

الاستغناء إنما يكون لإفادة الإفادة لفظ التمييز النص المقصود أي التنصيص على العدد

والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد أي بذكر اسم العدد فلما أفاد التمييز

ذلك التنصيص استغنى في إفادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد

في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره أي بسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد عدداً أنقص

أو يزيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول إنما هو باعتبار تصيير

الواحد اثنين بانضمامه إليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره باضمامه إليه اثنين وإنما ابتدأ

من الثاني إذ ليس قبل الواحد عدد يكون الواحد مصيره واحداً والثانية في المؤنث

على هذا القياس وهكذا إلى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير أي لا تقول غير ذلك

فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة إذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق

اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله أي مرتبته من التعدد من غير اعتبار معنى

التصيير الأول والثاني إذا وقع المرتبة الأولى والثانية في المذكر والأولى والثانية

في المؤنث لكن من غير اعتبار معنى التصيير وإنما لم يقل الواحد والواحدة لأنهما لا يدلان

على المرتبة فأبدل منهما الأول والأولى للدلالة عليهما وهكذا إلى العاشر والعاشرة

والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذا الثاني عشر والثانية

عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان

بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة

الى العاشرة وكذا في جميع المركبات من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في

المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى

للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون

والثالثة والعشرون ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار

حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد

القول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين

ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد

باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه

اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة

يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد

العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر

متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان

الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى

خاد احد عشر نحو الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا

القول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبقي

الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد

لاجرار مباحثه اذ كل التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف

الموجود المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت

تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تا

التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة

غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي

اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة

التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد

بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس لكسحبة بجواز ان يكون صيغة موضوعة

للمؤنث مثل هند او هو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم باز ائه اي

في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي

بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة

التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي فمعنى اكظلمة مثال للتانيث اللفظي

بازائها النور ولكن ليس بحيوان بخلاف

فرع علم واخرق التعريف لان مفهومه يخرج ومفهوم المؤنث

توقف على ثبوتها بالعدم في التصور لان الاعدام

اعم من ان يكون حقيقة او حكما والاول مثل امراة وناقة

عقرب لعلامة وصارية وجبل وذكرى وحمراء وصحراء والثاني

التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنث

السماعية وكما يضع طائفة من الصفات المختصة بالمؤنث

وارادوا بالتقدير مثل قولك اذن وعين فان التاء مقدرة

فيهما لقولك اذينة وعيينة اذ لا يجوز ان تاء في صيغة المصغر

قيلت الا اذا كان ثابتة في صيغة المكبر

٢٥٣

حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
على حقيقة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه وإذا أسند الفعل بلا فصل
كما هو الأصل الكثير أي إلى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء أي فذلك
الفعل متلبس بالتاء وجوبا إذا كان تأنيث الفاعل من أول الأمر إلا إذا كان مسندا إلى الظاهر
غير الحقيقي فلك الاختيار في إلحاق التاء وتركه وإلى هذا أشار بقوله وأنت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك أن تقول في طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فإنه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنائه
من إلحاق التاء لما في لفظه من الإشعار بخلاف مضمره أو ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض
الشارحين ضمير إليه راجعا إلى المؤنث الحقيقي أو ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وأنت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة بصورة الفصل أيضا
لئلا يحتاج إلى التقييد بقولنا بلا فصل أيضا لكان أحسن استيفاء لأحكام جميع
الأقسام ففي صورة الفصل أيضا لك الخيار في إلحاق التاء بالفعل وتركه فتقول حضرت
القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس إلا إذا كان المؤنث الحقيقي
منقولا عما يغلب في أسماء الذكور كزيد إذا سميت به امرأة فإنه مع الفصل يجب إثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع اللبس وحكم ظاهر الجمع لا ضمير فإن الحاق التاء وضمير الجمع فيه
دليل لقوله لا ضمير

واجب نحو الرجال جاءت اخوتها غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم
يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مونثا نحو
اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي فانت
ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضميره جمع المذكر
العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم
الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون
بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو
موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع
المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فهو جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث تاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في
جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له
في التذكير كالرجال فراعي حقه فاجري مجرى المونث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على
جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره
آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق

التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو انتفى بظهور المراد لاستغنى

عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف

كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة

ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع

وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او

اللاحق وحده او مع الملحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على

ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة

دالة عليه غاية ما فى الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه

اى مع مفرده مثله فى العدد اى واحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده

باعتبار دخوله تحت الجنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله

فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف

بالاسم المفرد الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرأ ويراد بها الطهر

والحيض بل يراد بها طهرا او حيضا على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين

للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين هما الاب والام وكذا ثنى

باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب دعاء لقوة

التناسب بينهما ثم يأول اللام بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فينثني
باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت
فليعتبر مثل هذا التاويل في القران ايضا لا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فينثني باعتبار قلنا
لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية مجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي
اختلف فيه والمصنف حاكم عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء
وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير لا يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعاء
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد
الذي تلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو
ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود واو لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يعلم كالواو في المسمى به وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة

احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة

او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل قرآلا اي وان لم يكن

كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول

الاصل او عديمه وقد ميل كميتان في متى حيث جاز متى مالا او كان على اربعة احرف

فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه

مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة

احرف والاسم الممدود وان كانت همزته اصلية او غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية

او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة

او للمتنبك من قراء اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان

ان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين

احديهما للمد والصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة

قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع

بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا

قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني

قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا قرآلا اي وان لم تكن الهمزة اصلية

ولالتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن

واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان

احدهما ثبوت الهمزة وبقاءها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل

وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب

الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهتا همزة حمراء فقلبت

مشبهاها واوا وفي الزجاجة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان

يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور رداءان بالياء

فكان ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة

ورديها الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا

قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا

مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة

من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء او تحذف نون

التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب

تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيشافيا وحذفت

تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن اخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان

والبان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها
فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشو
وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية واليه وانكانتا اقل استعمالا منهما و
لما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار
بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي
اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم
بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد
من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة
او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله
بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله تغير ما جمعا السلامة لان
الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد حتى يشمل الجموع واسماء الاجناس

كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع

كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده

خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا

قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذا بقوله بحروف

مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء

ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني

اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان

الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على

الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في

التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لا الاخفش قال جميع

اسماء الجموع لها آحاد من تركيبها كجامل ودهاقين وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء

الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم الجنس او الجمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس

الجمع بالالف والتاء مما الجمع والواحد فيه متحدا بالصورة جمع لصدق الحد

عليه فان التعبير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة

فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع

نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة لمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما الحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة
الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على
سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل حركة الفتحة تقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه
اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل
يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه لا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان
يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره
اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كالقاض انقلب قبلها كسرة حذفت اي الياء
مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى قبلها بعد سلب حركة قبلها
لطلب الخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان
اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين
وان كان آخره اي آخر الاسم الذي يريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم تغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع

٢٦٣

قوله تقل الواو والضمة في التثنية ١٢ ش
فاختار واو الجمع في حال الرفع
على حالة واحدة في الجمع وقد ظهر من قوله انه جعل حال الرفع اصلا
وحال النصب والجر فرعا ويمكن ان يجعل الاصل بالعكس بانه
لو كسر النون في حال النصب والجر يلزم الثقل وهو اجتماع
الكسرات لان الياء مركب من كسرتين فلذا اختير فتحة النون
في النون فيهما واختير فتحة في حال الرفع ليكون النون
على حالة واحدة ١٢ ش قوله او مع الملحوق
والنون جميعا مع الملحوق لان الملحوق صفة اللاحق فاذا
كان اللاحق مع الملحوق فيكون الملحوق قطعا ١٢ ش قوله
ولم يقل من جنسه اي ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه
ولا بد من قيد الجنس اي اكثر منه غالبا من جنسه
لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا ١٢ ش قوله
اسم التفضيل فان اكثر من الواحد يستدعي
ثبوت اصل الفعل وهو الكثرة في المفضل عليه وهو
الواحد الحال ١٢ ش قوله فلان افقه من الحمار
واعلم من الجدار ثبوت الفقاهة في الحمار
والعلم في الجدار على سبيل الفرض كذلك
الاحق على سبيل الفرض كذلك
وشرح قوله تعالى احسن الخالقين قوله تعالى
الرازقين فان الخالق
هو الله تعالى ١٢ ش

ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذف الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي
شرط اسم اريد جمعيته جمع المذكر الصحيح يعني شرط صحة جمعيته انكان ذلك الاسم
اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما
يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة لخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان
علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا
فتمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي
شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح انكان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل
والمفعول فمذكر يعقل اي لشروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط
الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوفي

صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياما مع المونث بل يكون المذكر على صيغة

افعل المونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل

كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة

والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكر اغير مستوفي

تلك الصيغة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى

مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة

كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمونث

لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا

فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور

اي في صفة التذكير والتانيث وانما قال بتاويل الوصف لدفع ما يقال كان على المص ان يقول فيها

يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا

بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا

مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر

والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث

مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت

التاء لزم اللبس وتحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية

ذكر هذا الشرط والكان مستغنى عنه بقوله فذكر الخ

فذكر علم مجرد من التا اعام الاسماء والصفات

بالواو والنون فلا يجمع مع التاء

التانيث والثاني ايضا غير جائز

لانه يلزم الالتباس

حيث

لا يعلم ان الواحد اما مع التاء او بدونها او بعبارة اخرى لا يعلم ان الجمع بالواو والنون هو الاسم مع التاء او الاسم بدونها

وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ سِنِينَ بِكَسْرِ السِّينِ جَمْعِ سَنَةٍ بِفَتْحِهَا وَأَرَضُونَ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَقَدْ
سُكِّنَ جَمْعُ أَرْضٍ بِسُكُونِهَا وَإِنَّمَا حُكِمَ بِشُذُوذِهِمَا لِانْتِفَاءِ التَّذْكِيرِ وَالْعَقْلِ وَعَدَمِ كَوْنِهِمَا
عَلَمًا أَوْ صِفَةً وَقَدْ أَدْرَجَ صَاحِبُ اللُّبَابِ بَعْضَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تَحْتَ قَاعِدَةٍ كُلِّيَّةٍ أَخْرَجَتْهَا
مِنَ الشُّذُوذِ وَمِنْهَا سِنِينَ وَأَمْثَالُهُ وَأَبْقَى بَعْضَهَا عَلَى الشُّذُوذِ وَمِنْهَا أَرَضُونَ وَأَمْثَالُهَا
أَرَادَ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فَلْيُرْجَعْ إِلَيْهِ الْمُؤَنَّثُ أَيِ الْجَمْعُ الصَّحِيحُ الْمُؤَنَّثُ مَا لَحِقَ أَيْ جَمْعٍ لَحِقَ
آخِرَهُ أَيْ آخِرَ مُفْرَدِهِ أَلِفٌ وَتَاءٌ وَشَرْطُهُ أَيْ شَرْطُ الْجَمْعِ الصَّحِيحِ الْمُؤَنَّثِ إِنْ كَانَ
مُفْرَدُهُ صِفَةً وَلَهُ أَيْ لِذَلِكَ الْمُفْرَدِ مُذَكَّرٌ أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ أَيْ مُذَكَّرُ ذَلِكَ الْمُفْرَدِ
جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِئَلَّا يَلْزَمَ مَزِيَّةُ الْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيْ لِمُفْرَدِهِ مُذَكَّرٌ
جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَإِنْ لَا يَكُونَ أَيْ فَشَرْطُ صِحَّةِ جَمْعِيَّتِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مُجَرَّدًا عَنِ التَّاءِ
كَحَائِضٍ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي جَمْعِ حَائِضَةٍ حَائِضَاتٌ فَلَوْ قِيلَ فِي جَمْعِ حَائِضٍ أَيْضًا حَائِضَاتٌ
لَزِمَ الْإِلْتِبَاسُ وَقَوْلُهُ إِلَّا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ كَانَ صِفَةً أَيْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُؤَنَّثُ صِفَةً بَلْ
كَانَ اسْمًا جُمِعَ هَذَا الْجَمْعَ مُطْلَقًا أَيْ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الشَّرْطِ مِثْلُ طَلْحَاتٍ وَ
زَيْنَبَاتٍ فِي جَمْعِ طَلْحَةَ وَزَيْنَبَ وَفِي شَرْحِ الرَّضِيِّ أَنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ لَيْسَ بِسَدِيدٍ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي
بِتَاءٍ مُقَدَّرَةٍ كَنَارٍ وَشَمْسٍ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَأْنِيثُهُمَا غَيْرُ حَقِيقِيٍّ لَا يَطَّرِدُ فِيهَا
الْجَمْعُ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ بَلْ هُوَ فِيهَا مَسْمُوعٌ كَالسَّمَوَاتِ وَالْكَائِنَاتِ وَ

وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما

تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة

به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون بحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل

مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في

تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث

الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله تغير

ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر

جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن

افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس

وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع

غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي

ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان

لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق

العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى

وقد المصدر اسم الحدث كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلوس فان
الاسماء المتصرفة بالافعال ثلاثة المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصيغة المشبهة واسم التفضيل
واسمه الزمان والمكان واسم الآلة ومعنى الفعال
لان المصدر اسم الفعل واسم المفعول من وقع عليه الفعل وكذا
الباقي من الثلاثة ١٢ ش قوله معنى قائما بغيره سواء كان ذلك
بغيره بان يكون الحدث صفة لغيره او لا كالطول
والقصر الذين هما صفتان لشخص الانسان ١٢ ش قوله
والجاري على الفعل ولو قال المصدر اسم الحدث الذي
يشتق الفعل منه لكان اظهر ولا ذكر لفظ الجاري فاراد
بيان معناه بقوله والمراد بجريانه اي الحدث على الفعل الخ
الحدث بعد اشتقاق الفعل منه تاكيد اللفعل او يقع
بعده وقد اورد الاشتقاق على ترتيب اللف والنشر وقوله
تاكيدا مفعولا لقوله يقع ١٢ ش قوله فمثل القادرية والعالمية
الفاء للتفريع فان المراد بهما المعنى المصدري كما هو العلم
والقدرة له دخول يا والمصدر عليهما وليس في مبهما
مصدر العدم اشتقاق الفعل منهما ١٢ ش قوله وان كان
اي كونهما مفعولا مطلقا لا يستلزم

٢٦٨

ثلثة قرود مع وجود اقرار المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء
صدر عنه كالضرب المنشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة جلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا
له وويحا له عالم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا
مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي
عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي
اي المصدر يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول
كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره
استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في
علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا
نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس فحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا
نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق منها
اي ولاجل ان ذلك العمل لمناسبة دون الشبه فلم يشترط فيه مطلقا
لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع بشرط ان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيعطى حكمه

ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء
مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله
فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لا ضمير فيه لا ضمير في المثنى والمجموع
قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل و
لما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا اسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا
ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه
بل مضمر مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضرب
زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا
نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولا لانه حينئذ اقوى من مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف الى المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا مطلقا بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد
وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي واعمال المصدر

متلبسًا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما
لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا تدخل على المصدر المقدر به و
لكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات فى القران
شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا
بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل
للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو
ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له
حمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله وجها وجها وانما فصل بين
قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين
توهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب

بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة

الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول

والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع

ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان

تدل على معنى ثابت والظ ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه

ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون

موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة

ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق

على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله

لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل

الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله

بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق

لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع

فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير

ذلك الاسم موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له لا جزءه معناه اي من قام به

يحتمل المعنى المطابقي لا المعنى التضمني وان كان عبارة المص

تقدير حمل عبارته ان يكون معناه المطابقي

بقوله لمن قام به لانه ليس موضوعا لمن قام به الفعل

فقط بل موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة الدالة

اسم التفضيل على الزيادة وخالف

اكثر الشارحين المص على ظاهر عبارته فانهم

اسندوا اخراج اسم التفضيل لقوله بمعنى الحدوث

كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه لظنهم

ان الاشتقاق اي اشتقاق اسم الفاعل

لمن قام به شامل لاسم التفضيل

وقوله لمن قام به لان من قام به اعم من ان يكون

اسم التفضيل لقوله بمعنى الحدوث

معناه المطابقي او التضمني

وثانيهما بمعنى الثبوت

لان اسم التفضيل لو كان اصله بمعنى الحدوث

الشارحين على ان الاشتقاق المتضمن

لمن قام به وقد عرفت ان المتبادر

من وضع اسم التفضيل

ذلك الشيء تمام المعنى الموضوع له فيخرج بقوله لمن قام به

اسم التفضيل لقوله لمن قام به لان من قام به اعم من ان يكون

اسم التفضيل لقوله لمن قام به لان من قام به اعم من ان يكون

يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل

فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه

ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما

اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل

هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغة

اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه

او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم

مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة

مضموما او لا ومع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل

ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة

ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام

مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل

من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل

عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان

كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان

الاعتماد على الهمزة او ما والنافية ١٢ ٧

متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال

والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى

هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه

متلبسا بشرط الشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان

بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في

الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال

اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان

باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناه ان يقدر المتكلم

باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك

الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه

اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوى

فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء

الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده

على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية

ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى

فانه وارد بهما شبهه فعل نحو اقائم زيد وافائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المنعت للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد
ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه
يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لانها عنده
من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان كان له اي للاسم الفاعل معمول آخر
غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان
دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا الان او غدا لانه عمل بالحقيقة ح عبد

عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه

اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل

للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب

وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل

واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن

حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل

اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن

او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب

مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة

وكذلك المجموع منهما صحا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان

مفردا في العمل والشروط لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها

بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربو عمرا

الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن

او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في

معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب

ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين
الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة
بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا
العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام
مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن
وقع بحكمه اي لذات من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واعتذر اقامته من مقام مامر في اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع
عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا
سواء كان لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف
بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول
كمستخرج بفتح الراء وامثاله اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او كاسم اسم الفاعل

اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع
مايقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن
لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من
ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين
بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اصار الرحم طبيعة له
ككريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون ككث بحسب اصل
الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث
لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى

مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع
انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها
مشبهة به ولكون عملها المشابهة اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد
وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى
لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسأل عن
حكمه وبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى
كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى
عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في
الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت
اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من
حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اى
الفاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في

المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا
عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى
التفصيل واجر في المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه تفصيلها
اى مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة
المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا
وجرا وكذا اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجه المذكورة
وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة
الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه
شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجهه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام اذ لتقسيم المسائل على الصفة

قوله والاولى التفصيل لان المعمول كان نكرة فنصبه على التمييز او جره بالمفعول ولو كان معرفة فنصبه على التشبيه بالمفعول اى مفصل هذه الاقسام اشار به الى ان المصدر بمعنى اسم المفعول لان هذه الامثلة ليست تفصيلا وايضا ليست بمفصل الاقسام المذكورة فالمراد ان مفصلها ما هو في ضمن الامثلة الجزئية ١٢ عبد الرحمن

قوله عطف على حسن الوجه ان كان الصورة الخطية فحسن وجه الثلثة بلا اشتباه توهم البعض ان الاوجه انما هو اذا كانت الصورة الخطية محتملة لها فاعترض ان الصورة الخطية في حسن وجه لا يحتمل الا وجه الثلثة كيف وفي صورة النصب فيه الف وليس كذلك وليس في وجه الف والمراد ان التركيب باعتبار

٢٠٩

اعراب المعمول امثلة ثلثة كتب او لم يكتب ولو سلم فوجوب اثبات الالف انما هو في المتقن لا في المحتمل ١٢ جمال الدين قدس سره

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها يختلف فيه وسائر
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين هنا ممتنع كما قال اثنان
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة
اما بحذف التنوين او النون كحسن الوجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن الوجه
الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجهه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها
مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

فی السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتکبوا الاضافة لقصد التخفیف فیقتضی الحال
ان یبلغ اقصی ما یمکن منه ویتعین ان یقتصر علی ابون التخفیفین اعنی حذف
التنوین ولا یتعرض لاعظمهما مع امکانه وهو حذف الضمیر مع الاستغناء عنه بما
استکن فی الصفة والذی اجازها بلا قبح نظر الی حصول شیء من التخفیف فی الجملة
وهو حذف التنوین والبواقی من الاقسام الثمانیة عشر التی خرجت عنها الاقسام
الثلثة المذکورة وهی خمسة عشر قسما ما کان فیه ضمیر واحد منها ای من
تلک البواقی فی الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه برفعه والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فی
المعمول مثل الحسن وجه وحسن وجهه برفعه فیهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمیر
فیه بقدر الحاجة من غیر زیادة ولا نقصان وما کان فیه ضمیران منهما احد
فی الصفة والآخر فی المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فیهما فهو قسمان حسن لاشتماله
علی الضمیر المحتاج الیه غیر احسن لاشتماله علی ضمیر زائد علی قدر الحاجة وما لا ضمیر فیه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فیها
قبیح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما کان وجود الضمیر غیر ظاهر فی الصفة مثل ظهوره
فی المعمول احتیج الی قاعدة یظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتی وصفت معمول الصفة

ان یبلغ اقصی ما یمکن منه ویتعین ان یقتصر علی ابون التخفیفین اعنی حذف
التنوین ولا یتعرض لاعظمهما مع امکانه وهو حذف الضمیر مع الاستغناء عنه بما
استکن فی الصفة والذی اجازها بلا قبح نظر الی حصول شیء من التخفیف فی الجملة
وهو حذف التنوین والبواقی من الاقسام الثمانیة عشر التی خرجت عنها الاقسام
الثلثة المذکورة وهی خمسة عشر قسما ما کان فیه ضمیر واحد منها ای من
تلک البواقی فی الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره
وحسن الوجه برفعه والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فی
المعمول مثل الحسن وجه وحسن وجهه برفعه فیهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمیر
فیه بقدر الحاجة من غیر زیادة ولا نقصان وما کان فیه ضمیران منهما احد
فی الصفة والآخر فی المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فیهما فهو قسمان حسن لاشتماله
علی الضمیر المحتاج الیه غیر احسن لاشتماله علی ضمیر زائد علی قدر الحاجة وما لا ضمیر فیه
منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فیها
قبیح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما کان وجود الضمیر غیر ظاهر فی الصفة مثل ظهوره
فی المعمول احتیج الی قاعدة یظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتی وصفت معمول الصفة

بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم
تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع تثنية
فاعله الظاهر وجمعه كذلك الصفة لا تثنى ولا تجمع تثنية معمولها وجمعه والا اي وان
لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون
فاعل لها فتؤنث انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة
وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه و
حسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه
وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعدي بين اي اسم الفاعل غير
المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا بين لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير
متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وينصبانهما ايضا فان اليهما
تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا
قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول

مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول

ثان لمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول

الثاني محذوف وكذلك اي مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي

الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق

من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول

قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في

اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات

متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة

فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان

والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء

وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو

اي اسم التفضيل من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب

الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف

اي وان كان افعل بحسب الاصل اي سواء كان صيغة افعل بحسب الظاهر او بحسب التفضيل

لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم

من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل منه اذ البناء

٢٨٣

من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة

لا تسع الزيادة على ثلثة حروف مع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه

مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل

ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول

او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او من مجموعهما فلا يتعين

ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى لَيْسَ بِلَوْنٍ اي من ثلاثي مجرد ليس بلون وَلَا

ظاهري لِأَنَّ مِنْهُمَا اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق

اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا

التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل

وهو لك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة

الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان

افضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي

المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير

الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه

وبياضا مثال للون وعمي مثال للعيب حيث وقيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو

اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل

فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا الشذوذ في نحو احمق من هنبقة

والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن هنبقة من تعليق

خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف

بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا

فمن انا ففيه شائبة من حمق هنبقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا

بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثر جهله وبلادته

ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من

قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان

الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس

الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا

لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع

قليلة نحو اعذ لمن هو اشد معذورية واعوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس

اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة

او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء

فصل عظام

جسم عظيم

على غيره فلا بد من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
الظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى تعيين المفضل عليه
المذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا
للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد
افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها
نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست
بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان
المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر غير الزيادة
اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف
اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترك

في استعماله بهذا المعنى أن يكون موصوفه بعضاً منهم داخلاً فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وإن كان خارجاً عنهم بحسب الإرادة لأن المقصود من استعماله هذا التفضيل موصوفه على
مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد أفضل الناس أي أفضل من مشاركيه في
هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف أحسن إخوته بخروجه عنهم
أي عن الإخوة بإضافتهم إليه والثاني أن يقصد به زيادة مطلقة
أي ثابتة فيه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن تكون على المضاف إليه وحده
ويضاف اسم التفضيل إلى ما أضيف إليه للتوضيح أي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما
يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر حسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف إليه فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا
صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أي أفضل الناس من بين قريش وإن تضيفه إلى
جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم كقولك يوسف أحسن إخوته فإن يوسف لا يدخل في جملة إخوته
وإن تضيفه إلى غير جماعته نحو فلان أعلم بغداد أي أعلم مما سواه وهو مختص ببغداد
لا أنها منشأه أو مسكنه ويجوز في النوع الأول من نوعي اسم التفضيل المضاف
هو الذي يقصد به الزيادة على ما أضيف إليه لا فرادى أي إفراد اسم التفضيل المضاف
إن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً وكذا التذكير وإن كان الموصوف مؤنثاً نحو زيد أو الزيدان أو الزيدون

٢٨٧

او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس
فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة
اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له
نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوا هم وهند فضلى النساء والهندان
فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة
واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة
والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل
لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم
قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم
التفضيل الذي يستعمل بمن مفردا مذكرا لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق
ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم
مظهر الرفع بالفاعلية لقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل
في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه
لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل

على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من

كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف

والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز يصبه ما يخلو

عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة

انما هو لعمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس بفعل بمعنى فى الزيادة ليعمل عمله

ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل

صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا او خبرا عنه

او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضلا

ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا

تقييده ايضا ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول

فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا بمن بعد خبر لكان او حال

عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن فى

عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ

والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه

عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل لصاحب اعتبار
عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من
وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا
المتعددة تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على
ما هو الاصل في اسم التفضيل هو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستعرف فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل
منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا
بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر
بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى
حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل
منفيا عن زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يابا بها مقام المدح

فرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن
مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة
عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل
معينا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل حسنه
فى عين زيد فانتفت المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد معنى المساواة نفى الزيادة ايضا لان الزائد
على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا
ولو فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل
عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان
زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل فى الظاهر ينبغى ان يكون
عمله فى مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز فى المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات فنفى صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فلذا زال بالنفى زوالا بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه

بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالجرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن
وبين معموله اما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين
زيد وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله
بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ
والخبر اذ العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق
اجنبيا حرفا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم
الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا القول بهذا
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو الكحل في عين زيد لا يخرج عن ركاكة وتعقيد
ايضا مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في ادا مثل هذه المقصود والكلام
فيها ولما فرغ من مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا
زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بصيغ
اخر منه على ترتيب غير ترتيبه وتنتقل بهذا التقريب اما نشده سيبويه واستشهد به في
اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال ذلك ان تقول ما رايت رجلا احسن

في عينه الكحل من عين زيد باقامته من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اختصار
منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من العين والكحل من زيد كان
اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من
قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتحد الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
اشار الى ان الكحل الذي هو المفضل عليه هو الكحل في العين لا الكحل المطلق ١٢ م
اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه
استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل
من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في
غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جاز
هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاول وان
من التفضيل مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل وكذا اخرى منصوب على اضمار
مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صلة رأيت
ليكون مبتدأ بها هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كان المماثلة الكاملة في
ذكره او في مقابلة قوله واو ياء هو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور او
الصورة وانما لم يكن فيها فصل في هذه العبارة اذ يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث
العبارة فرع العبارة الاولى فالضرورة وهو مذهب والجواب ان هذه
عن ذكره ثانيا لان من التفضيل مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما
عينا مع ان المماثلة الكاملة بين المثال المذكور وبين هذا البيت انما يكون في ذكر الموصوف لان هو موصوف احسن وهو قوله عينا في مقابلة قوله

وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين
يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائه واخوف الا ما في الله سار يا كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا
الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائه من تاه اذا تحيره
من حي او حي وهو الملك والثاني وسار يا من السرى وهو السير في الليل فقوله
ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله
الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا
ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد
الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائه تمييز عن نسبة اقل الى ركب او
منصوب على المصدرية اي اتيان تائه واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم لوادي السباع واخوف منه وما في
ما وفي الله مصدرية وسار يا اي ركبا سار يا مفعول في والمستثنى مفرغ اي واديا
اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى سار يا يقول مررت على واد
الى السباع لكثرتها فيه والحال التي لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون

يكون توقف الركب اقل من توقفهم لوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا سارا يا سائر الليل فيه عن الآفات
والمخاوف ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى وادي اقل به ركب اقل منه بوادي
السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى وادي اقل به ركب اقل من وادي
السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد
منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي في نفس ما دل اي الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى
وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فيرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس
الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق المذكور في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل
كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما والاشكال ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي

بل هو اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن المتضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا

بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو

صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال

لان جميعها انما منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن

الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن

باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان

عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها

انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في

الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على

الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر

او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في

الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها

تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بما الحقها من التاء المتحركة

الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال تانيث احترازا عن المتحركة

لاختصاصها بالاسم نحو قامت فعلت الرؤية نحو نا فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل

بالمفهومية لما عرفت ان المعاني الحرفية الات لتعرف

الاقسام

فيدخل فيه تاء فعلت ايضاً وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل

انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عن منع احد نوعي الضمير تحرزاً عن لزوم تساوي

الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم

اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة

على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان

بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون الزمان

زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول

الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس والدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بمثل

لم يضرب وجمعه بمثل ان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي

مبني على الفتح لفظاً نحو ضرب او تقديراً نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي

هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع

وشرطاً وجزاء تقول ان ضربني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح

فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربت

الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل

بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازاً عن مثل ضربا فانه ايضاً مبني على الفتح

مع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كمروا المضارع ما
اشبهه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد
حروف اتين في اوائله يعني الحروف التي يجمعها كلمة نايت وهذه المشابهة
انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر
عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد
من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة
القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى
اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم
مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب فكانهما اخوان من انا ونحن والتاء للمخاطب
واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة
اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات اذ ذوي غيبة والياء للغائب غيبة

غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث وتثناه فقوله غيرهما
فيكون للواحد المذكر والمثناه ومجموع جمع المؤنث ١٢ تكملة
بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة
لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
فى الرباعى اى فى ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج ولا يخرج
ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ماضيه على اربعة احرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما لا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو
عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع
تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل
الاعراب واعرابه رفع ونصب لشبه الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير

٥٦

٥٧

بِاسْمٍ مَجْرُورٍ مَرْفُوعٍ مُتَّصِلٍ بِهِ لِلتَّثْنِيَةِ مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا مِثْلُ يَضْرِبَانِ وَتَضْرِبَانِ وَالْجَمْعِ
الْمُذَكَّرِ مِثْلُ يَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ وَالْمُؤَنَّثِ مِثْلُ يَضْرِبْنَ وَتَضْرِبْنَ وَالْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ
مِثْلُ تَضْرِبِينَ فَهٰذِهِ أَرْبَعُ صِيَغٍ يَضْرِبُ فِي الْوَاحِدِ الْغَائِبِ الْمُذَكَّرِ وَتَضْرِبُ فِي
مَوْضِعَيْنِ فِي الْوَاحِدِ الْغَائِبِ الْمُؤَنَّثِ وَالْوَاحِدِ الْمُخَاطَبِ الْمُذَكَّرِ وَاضْرِبْ
فِي الْمُتَكَلِّمِ الْوَاحِدِ وَنَضْرِبُ فِي الْمُتَكَلِّمِ مَعَ الْغَيْرِ بِالضَّمَّةِ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالْفَتْحَةِ
فِي حَالِ النَّصْبِ لَفْظًا أَيْ حَالَ كَوْنِ الضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ لَفْظِيَّتَيْنِ وَالسُّكُونِ فِي حَالِ
الْجَزْمِ مِثْلُ يَضْرِبُ وَلَنْ يَضْرِبَ وَلَمْ يَضْرِبْ وَالْمُضَارِعُ الْمُتَّصِلُ بِهِ ذٰلِكَ
إِلَى الضَّمِيرِ الْبَارِزِ الْمَرْفُوعِ وَذٰلِكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ بِالنُّونِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ
وَحُذِفَ فِيهَا أَيْ بِحَذْفِ النُّونِ فِي حَالَتَيِ الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ
تَابِعٌ لِلْجَزْمِ كَمَا أَنَّهُ فِي الْأَسْمَاءِ تَابِعٌ لِلْجَرِّ مِثْلُ يَضْرِبَانِ وَتَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ
وَتَضْرِبِينَ وَلَمْ يَضْرِبَا وَلَنْ يَضْرِبَا إِلَى آخِرِهَا وَالْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ بِالْوَاوِ
وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا فِي حَالِ الرَّفْعِ لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ ثَقِيلَةٌ تَقُولُ
يَدْعُو وَيَرْمِي وَالْفَتْحَةِ لَفْظًا فِي حَالِ النَّصْبِ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ نَحْوُ لَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ
وَالْحَذْفِ أَيْ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي حَالِ الْجَزْمِ لِأَنَّ الْجَازِمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ حَرَكَةً
أَسْقَطَ الْحَرْفَ الْمُنَاسِبَ لَهَا نَحْوُ لَمْ يَدْعُ وَلَمْ يَرْمِ وَالْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ

بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول رضى ولن يرضى

والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ولم يرتفع المضارع

اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد

كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل

فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل

يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن

يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك

مذهب البصريين

لا يرتفع فيها موقع الاسم

كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد

نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب

ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان

ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قاما الزيدان ويكفينا وقوعه موقع

الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا

عن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده

والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان

٣١

اقرب من قولهم يرتفع اذا وقع موقع الاسم

الاعراض عن ذكر قوله واورد عليه الخ

فى اكثر المواضع

اذا وقع موقع الاسم

لا طرد الباب

اذا وقع الاسم موقع المضارع الذى دخل السين او سوف

عليه لزم دخولهما على الاسم وهما من خواص الافعال

الزيدان فاعلا لا مبتدا

خبره لعدم المطابقة

اعراب بالحركة بخلاف اعراب التثنية فانه بالحرف مع

الرفع والنكان فى احدهما بالحركة وفى الاخر بالحرف

اعراب الضارب مع تقديره اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا

مع التقدير الثانى لان ذلك التقدير

محقق فى سائر المواد

على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلا معنى لان الوصلية

قوله وانما حذف الاسم يعني الاصل لم يجئ في باب افعال لمقدرية انشاء السدفا

وتنقيص اي المضارع بان مفتوحة ولكن قال الفراء اصله لا بدن

نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كما يقال في اي شيء وقال سيبويه انه حرف

براسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوض

عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد

لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان

المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم ان هذه الثلثة جواز فتح دخولها على الفعل لا بجعله

مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو

لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد اي نحو لا تنهه عنك او تعطيني حتى قال الواو

والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الجزء على الانشاء

فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد لمفهوم من ذلك الانشاء

فيكون المعنى في زرني فاكرمك تكن زيارة منك فاكرام مني اياك

وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن

معه فان التي تنصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي

مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون

وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان

المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع

فلا تناسبه ولكنه اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان

لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق و

عدم التيقن يلائم ان المصدرية لصحة وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان

ولن مثال لا ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا يعبد

والا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض

لان من تعقل الغاية يدوم حتى ياذن الانتهاء اذن التي ينتصب بها المضارع اذا

لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد

ما بعدها على قبلها لا ينتصب به لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها

فصار كانه سبق احدهما فكان عطف على المعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا او جزاء لا حقيقيا

الا في الاستقبال فمن فعل احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك كقولك

لمن يجيئك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يجيئك

٣٣

توف او قدا او عرف النفي من ام ولا

يكون كالعوض من حروف ان ولذا سمي

التعويض والاشارة بقوله والمثال الخ ٥٤ قوله على علة

الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد الغلبة

الكمية كما هو المتبادر ٥٧ قوله فجرى اه وذكر

النحاة اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى الصلة الجهاد

٢ تكمل ٥٨ قوله يعني الوجهان ليس المراد به ان يتحقق فيها

الوجهان بل انه يجري فيها الوجهان ٥٩ قوله فلن فارق الارض اي قال قائل عاليا عن ان

في الاضراف ايضا ١٢ صح ٥٩ قوله فانه اذا اعتمد اه عاملا

١٢ تكمل ٥٩ قوله المذكور بعدها اي مقدما كما هو المتبادر

في المغني ١٢ تكمل ٥٩ قوله لو مثلا اي في الاصل

المتكلم بحال يحقق اذن اكرمك ٥٩ قوله وهي اي مقدم صدر عن ذلك

المقابل للفعل والمقابل للمبدء ان يكون بعد المقابل الاول المستقبل لان

الاول الذي هو المستقبل ٥٣ ع

قوله نحو انا الخ فقي هذا المثال يكون الشرط الاول مفقودا لان قوله احسن بضم الهمزة معمول لقوله انا لانه مبتدأ واحسن خبره ١٢ رح

انا اذن انك كاذب وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن

تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله

اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معهما اشرنا اليه وقوله مثل اذن

تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها

الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين

المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان

النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لكونه جملة والرفع

باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وحتى التي ينتصب المضارع مثل

اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها

الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان

اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها والكان بالنظر الى

زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى

كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى

بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا

سرت حتى ادخل البلد مثال حتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع

بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا او استمراريا حتى

تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخلت

حتى الحال اي زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هي زمان التكلم بعينه وحتى مثاله

او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع

حكاية الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على

ما كنت هيأته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فالبقية على ما كان عليه وحكيه ففي زمان

الحكاية ايضا يكون مرفوعا او يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي

حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ

بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم

كما توهم بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية

اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي

مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي

الرجاء في زمان التكلم وهي حينئذ اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة

الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول

الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان تجعل كان فيها ناقصة لا تامة لانها لما كانت

حرف ابتداء القطع ما بعدها عن قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت

تامة لانها اذا اقتضت الخبر فامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك سيرت حتى

تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعده

وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع

السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه

فاما ادخال الآن والف فيه وجاز ايضا سرت حتى ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام

محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله

ايضا عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية

تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه في بعض النسخ هكذا وجاز في كان

سيري حتى ادخلها في التامة وجاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة

فعلى هذا قوله ايضا ساقط على كان سيري والف بعد الخبر وكم كي التي ينتصب

المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها

جارة فكما ان الجر في هذا تنتصب المضارع بعد الفعل كان

مثل وما كان الله ليعذبهم وهو معنى نحو لم يكن ايضا جار ولهذا تقدير

بعدها فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على
حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة بعدهم او من الجزاء اى ما كان السد
بعدهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان السد معدهم والفاء
التى تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير
اللفظ على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان
يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعبر بتقديم الانشاء او ما فى
معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا
تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم
اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشرب به
اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان
منا ويندرج فيه التحضيض نحو الا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج
فى النفى او تمنى نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى يدخل فيه

ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير مبني
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو والتي ينتصب بعدها
المضارع بتقديرين فتقديران بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي
مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة ومثلتها
فعلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي يجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التي تنصب المضارع بعدها بتقديرين بشرط معنى الحال ان
او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان
ان الصلة داخلة في مفهومها والا يلزم من تقديرين بعدها تكرار نحو لا تزمنك او تعطيني حقي الى ان اي
تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لا تزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بالى بمعنى الى اي لا تزمنك

لانه منك الى اعطائك حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من
الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط
لصحة تقدير ان بعد ما اى ينتصب المضارع به بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا يشتم وتقتلهم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة
والتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على اخرها وهو او لشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان
مقدرة بعد حتى فظاهر ان هذا وان كان البعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على
التقدير الاول ان جعلت العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن
فى الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من
جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة
فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى و
مع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو
اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام
واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فيجاز ان يظهر معها ما يقلب

الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما الام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح

لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل

على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع

واما الواو والفاء واو غلابها لما اقتضت نصب بعدها للتخصيص بالسببية والمجمعية

والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان

مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بني كي عليها

اي على ان لا تكرار اللامين المتواليتين وهما لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم

واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم

تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايذا اللائمي احضر

الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم

يذكرها ويجزم اي المضارع بلم وما وكلام الاخرى لا المستعملة في

معنى النهي احترازا عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا و

كلم المجازاة اي يجزم المضارع لكلم مجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها

من الاسماء وبعضها من الحروف وهذا اشارة الى كلم والمجزوم بها فعلان وهي

اي كلم المجازاة ان وما واذما وحيثما فاذ وحيث

الصريح وهو ابدا

بدونها فلا وأين وحيث وبما تجزم ان المضارع مطلقا سواء كانت تامة ولا وهما أي

وأي وأنى وأما تجزم المضارع مع كيفما وإذا ما شاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد

اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت

انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان

كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى الشرط التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة لامر المقطوع به و

بأن مقدرة عطف على قوله بلم اي وتجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى

فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيا اي نفي المضارع ولا يبعد ان يحمل الضمير الى ما هو اقرب

اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق

اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بما تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم

اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء النفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه

الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز

حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا

بعدم دخول الواو ان الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم

يضرب ومن لم يضرب وذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا بتوقعها

الفعل المتوقع وقوعه نحو قد قامت الصلوة فخرج فتوقع خروجه من يتوقع ركوب الامير فهو يركب

٣١١

وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب
بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولا ع
النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها
اي لا النهي هي التي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع
المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما او كلام المجازاة المذكورة
من قبل قد دخل على الفعلين بسببية الفعل الاول ومسببية
الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل
على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد
بجعل الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة
عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان
يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح لها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له
لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منهما
بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويستيان اي هذان

اي بذان الفعلان او لهما شرطا لانه شرط التحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه

يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو

ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب

في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا

فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق

لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او اتيته واذا كان الجزاء ماضيا

بغير قد لفظا لفصل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج

ويحتمل ان يكون لفصل القد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد

سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي

فقد صدقت لم يجز الرفع في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال

فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال

بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون الشرط تاثير فيه كقولك ان

اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا

مثبتا اي مثبتا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او

بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان

بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيبقى بالفاء واثرت

في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا

نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم

يجز الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بعد

لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس اي تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم

فاكرمتك امس تقديره فقد اكرمتك وعلى هذا تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج

الى الرابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام ومضارع منفي بما او لم او لن

اي غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج

الى الفاء وتجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء في موضع الفاء

لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فتفيد معنى الفاء والتعقيب ولكن

الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية

فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم

يقنطون اي فهم يقنطون واذا التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة

انما كانت مقدرة بعد لا هو نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك النهي نحو لا تفعل

الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ما اشربه

ما راشربه لان المعنى ان يكن عندكم ما راشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان

المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا

اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما

تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم

ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجرورا بها وانما اختص تقدير ان بما بعد

هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب لما يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة

يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد تلك

الفائدة وقصد سببية الفعل المنوط بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل

المضارع الواقع بعدها مجزوما فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المنوط باسلم هو الاسلام

وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدرت ان

مع الفعل المنوط من اسلم فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل

الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة انفعل المنفي لا المثبت ولهذا

امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده

فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر

الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

٣١٥

في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية

واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا
للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويمن قرار مرفوعا اي وليا وارثا
او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر شعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف مرجي بمقدار الا حمر
هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وقال المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون
امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال مثال
الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري
ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر
بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا
كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب
بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب واحترازا عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب
وعن مثل صه ورويد وحكمه اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف او البناء
على السكون لاقتضاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته المقتضية للاسم

المقتضية للاعراب انما هي بسببه في الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم

في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه فيه اللام من المجزوم

معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوا ارم كما تقول لم يضرب لم

يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغزو ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة

فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره وجعل بقي

امر القول في تعد عدو في تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره والكان

بعده حرف ساكن وليس المضارع بدءا حي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على

اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على بقي بعد

حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة

ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير

الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل اقتل بفتح

الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة

الى الضمة ومكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة

فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في

دحرج لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي مثل اقتل مثال

مضارع يكون بعده حرف ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف كانا من المزيد فيه الا انه ليس بعده حرف المضارعة

المتكلم بسبب الهمزة التي التوصل بها الى النطق اي التكلم بالساكن فلا يحتاج ان

يزيد همزة فتحركه لان الساكنة لا تصلح لذلك وانما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن لكي يكون

اشارة الى وجه تسميتها بالوصل ١٢ ح قوله ومكسورة

فيما سواه اي زدت همزة وصل على بقي بعد حذف

حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن

بعده ضمة اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن

والكلام على حذف مضافين اي المراد والشارح

ح ١٢ كلوة

٣١٧

قوله وانما هو الخ جواب اي

اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه ١٢ ح

باب الافعال لا غير اذ ماضي المفاعلة والتفعل وان كان على

اربعة احرف وكانا من المزيد فيه الا انه ليس بعده حرف المضارعة

ساكن فيهما ١٢ ح قوله ليتوصل بها الى النطق اي

قوله وهمزة فتحركه لان الساكنة لا تصلح لذلك

اشارة الى وجه تسميتها بالوصل ١٢ ح قوله ومكسورة

حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن

والكلام على حذف مضافين اي المراد والشارح

ح ١٢ كلوة

لما يكون بعده الساكن ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده
فتحة وان كان رباعيا مفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع
موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل فلذا كانت مفتوحة
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لابسته
على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بموصوف الفعل الذي
لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية نحو واحذف فاعله واقيم المفعول مقامه وهو لم يذكر
هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب وجرح واعلم
هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاحتيج له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة
ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة والكان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالخفة منه ويضم الثالث مع
همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت
ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون
عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى

الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب ان يصاغ معتل العين المنقلبة

عينه الفا للا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و

اختلاف فى المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر المعتل العين فى المبنى للمفعول

من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكر بالاصح فيقال قيل وبيع اصلها

قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار

قول وبيع فابدلت واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل و

جاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الموضح حقيقته

هذا الاشمام ان تجيء بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها

نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام

فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف

اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا

خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة

بعد ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى

اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا

لسكونها وانضمام ما قبلها وجعل مثله اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى

المجرد وباب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير
وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اختير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا التفاوت
دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والعين فيهما
اذا سكن ما قبلها ان تنقل حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير
واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج
ويدحرج وفتح ما قبل آخره نحو الفتح وثقل المضارع بالزيادة في معتل العين
المبني للمفعول تنقلب العين فيه الفا يا كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار
ويقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل
ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى
الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل في الحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم

على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن
تعقله الا بعد تعقل بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي
بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه والمكان له تعلقا
بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جائز وغير المتعدي يصير متعديا بالهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيهما صدقا عليه
نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واخبر بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ وعرف واخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها
على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه

كقولك علمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب

ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا أفعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين

ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك

المقتضي لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة

للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت وجدت

وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي

اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت

زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان انشاء هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت

بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان

ان انشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي

هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول

لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي

ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على

احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير

قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف

فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد
ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن
لا بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول
الشاعر شعر لا تخلنا على غراءك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له او يعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذا استفاد من مثله
فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما لنسيانهما
تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم و
ظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
وهما اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقدير لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا
مبتدأ او خبرا او مفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع

ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الإلغاء عند التقديم أيضا نحو ظننت زيد قائم

لكن الجمهور على أنه لا يجوز وبهذه الأفعال على تقدير إلغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم

ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الإلغاء إشارة إلى جواز إعمالها أيضا على

تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح أن الإعمال أولى على تقدير التوسط وفي

بعضها أنهما متساويان والإلغاء أولى على تقدير التأخر وقد يقع الإلغاء فيها إذا توسطت

بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب أحسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم

أحسب زيدا وبين معمولي إن نحو إن زيدا أحسب قائم وبين سوف ومعموليها

نحو سوف أحسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاء في زيد

أحسب وعمرو ولا شك أن إلغائها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه

المنبئ عن جواز الإعمال أيضا بقوله إذا توسطت يعني بين معموليها وتأخرت

يعني عنهما وإنما خص هذا الإلغاء الخاص بالذكر مع أن مطلقه أيضا من خصائصها

لشيوعه وكثرة وقوعه وكثرتها أي من خصائص أفعال القلوب أنها تعلق بتعليقها

وجوب إبطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى لا ينفكها منه إما بواسطة

كما يجيء مثاله أو بواسطتين كما إذا كان قبل المضاف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت

غلام من أنت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام أي لام الابتداء الداخلة على

على معمولها مثل علمت أزيد عندك أم عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك
مثال النفي بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد
منطلق وإنما تعلق قبل هذه الثلثة لأن هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الأفعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبارين أحدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال والتعليق مأخوذ
من قولهم امرأة معلقة أي معقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتحويرها وجوده فلا القدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا وعامل معنى وتقدير الأن معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد مما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة
جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الإلغاء
والتعليق من وجهين أحدهما أن الإلغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني
أن الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق إبطال العمل في اللفظ
لا في المعنى وجهتها أي ومن خصائص أفعال القلوب أنها يجوز أن يكون
فاعلها أي فاعل أفعال القلوب ومفعولها أي مفعولي أفعال القلوب متصلين بشيء واحد

٣٢٥

وانما قلنا متصلين لانه اذا كان بينهما انفصال لم يجز جمعهما بالفعل وان

آخر نحو ايا كك نظمت مثل علمتني علمتك منطقا ولا يجوز ذلك في سائر

الافعال فلا يقال ضربتني وضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل

الفاعل ان يكون موثرا والمفعول متاثرا واصل الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا

معنى كثرة التقائهما التقاء الفاعل بالمفعول ثم يتحدان معنى فيتغايران لفظا بذلك الامكان فمن

ثم قالوا ضربت نفسي وما اشبهه لو اضربتني فان الفاعل والمفعول ذهبا بمغايرين بقدر

الامكان لالتقائهما من حيث كون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا بخلاف ضربت نفسي

فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لتعلقه بمغايرة الاضافة

فصار الفاعل والمفعول متغايرين بقدر الامكان فالتقيا فالمفعول به فيه ليس

المنصوب الذي هو في الحقيقة بل هو الجملة مجازا لالتقائهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا و

مفعولا به وما اجري مجرى افعال القلوب فقد تعدى لاثنين لانهما نقيضا وجدت

فلا يحتمل النقيض على النقيض وكذلك تغيرى رايي البصرية والعلمية على رايي التعلمية

فيجوز فيها ما يجوز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد

اراك تلوم للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي وكقوله تعالى اني ارانى

اعصر خمرا وكذلك بعض افعال القلوب

[illegible] الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا

بذلك لان الافعال لا بد للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان ظننت

جاء بمعنى صدرت واخالجت بمعنى صرت واحسب زعمت بمعنى

كنت بعدك بمعنى اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين

فظننت بمعنى اتهمت من التهمة بمعنى التهمة اي اخذته

متهما او بمعنى وانهم يتوهم من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي متهم و

علمت بمعنى عرفت لتعدي علمت الى مفعول واحد بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بشيء

من غير حكم عليه وتريب بمعنى التصرف وبمعنى البصرت قريب من معنى علمت بالمجاز

ومنه قوله تعالى فانظر هل ترى وجدت بمعنى اصبت قوله تعالى وجدت الضالة اي

اصبتها وظننت بالمجاز كان مراده ان لها معاني اخر قريب من معنى العلم وظن

لم يتعرض لها بمعنى صار مشتق من الفعلة العينية لو وجدت جدة وجدت موجودة

ووجدت وجدا اي استغنيت فهي بمعنى الاتهام والظن الا كذا

الثانية انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها الا بالخبر لانها تشبه فاعلا

اي فعلا من حيث يحتاج الفاعل على صفة اي الصفة فيما وضعت له هذه الافعال

هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك .

التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل

والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة

لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير

وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه

لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام

والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا

موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل

فعل منها فلا شك ان كل جزئي تام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة

خارجة عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل

للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير

المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير

فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد

لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار وأصبح

وأمسى وأضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ

بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما يقول تتم التسعة بهذا عشرة اى
تصير عشرة تامة ويحمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء فى قولهم
ما جاءت حاجتك ناقصة فضمير اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون
نافية وجاءت بمعنى كانت وضمير فيها لما تقدم من العزارة ونحوها اى لم تكن هذه
على قدر ما تحتاج اليه واستفهامية والضمير فى ما جاءت يعود اليها وانما انث
باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك و
جاء ايضا قعد نافى قولهم ارعف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة
كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذى
استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم
معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار
الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة
الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناها الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر

ذلك الاستعمال وهكذا بين المعنى منتقلا اليه فتسرفع هذه الاعمال بجزء الاول

لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل

كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا

اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع

لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف

على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين

على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر يتيما فقر والمطي كانها قطا

الجرن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن

فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت

اي كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها

خبرها مفسر للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت به وآخر مثن

بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون

تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت

الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي

وجودها وعدمها ايخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف

كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدا لتعيين اللفظ وليس المعنى
على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء الجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات
الى ذات او متعدية بالهمزة نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع
واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة يستحيل مودة وقال
ع فيا لك من ليلة كظل الحبر وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها الدالة عليها بمؤداها لا بصورتها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مريضا واضحى
زيد غنيا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى
او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى
على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتهما فاذا قلت
ظل زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان

الصلات تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبتاطيبا لكن بشرط كان مجيئها تامتين

في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرها تامتين وفصلها عن الافعال الثلثة

السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة

وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه

الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في

ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها

آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من

الملحقات وما زال من زال ينزال ينزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح

اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل

لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال نصا عليها قيل سمي اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها

ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات قبله اي

قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته

قابلية وصلاحية للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا

دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية

والقابلية

معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي

بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف

اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار

المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية

فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا

قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا

اشار بقوله وحين تقدر اي دون اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانك مع اسمه وخبره ظرف و

الظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اي اجلس مدة

دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع مادام بما جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد

فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها و

اخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس النفي

مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن

هذا هو مذهب الجمهور وقيل هي النفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك

تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس
مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو
صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان
يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها
عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو من كان الى راجع وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم
المنصوب على الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية
فلامتناع تقديم ما في خبر النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف الحكم

خلافا بالاتفاق كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه

من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة بينهم

ذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي

معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر

النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم

ان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا

وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني

على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه

والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول

الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا

اندفع ما قيل كان من الواجب على المص رحمة الله عليه ان يجعل ما في اوله ما الناقية

من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من كيسان افتعال المقاربة

ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء

منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب

المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بحسب ما به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على

٣٢٥

فاذا قلنا تضارب زيد عمرو فح يكون الضاربين مشتركة

لكل واحد منهما مرجحا لان كلهما فاعل مرجحا فالمبرد والكوفيون

وكذلك قوله والبصريون الى اخره ١٢ رح ٥ قوله وهذا

اندفع ما قيل انه حاصل الخلاف بين الاختلاف والخلاف فان

الاول للمشاركة في اصل الفعل مرجحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين

معا والثاني يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين مرجحا ١٢ رح ٥ قوله

مشترك في التعريفات المشترك ما قالوا انه لا بد من تقديم ام

الاسام فالموصول الخبر مبتداء محذوف اي هو الذي يفهم منه بانا المشروح

المفهوم في ضمن الجمع او اضافة الافعال للحسن في ظن الجمهور يكون

خبرا واختيار صيغة الجمع للاشارة الى تعدد ما لكل افتراق في الاصل

١٢ تكملة ٥ قوله منصوب على المصدرية بتقدير مضاف

رجاء المتكلم وطمعه قريب الحصول وتوقعه لا باعتبار

سبب اللام ويتقرر بذلك ظهور رجاء القرب وتوقعه لا ينافي حصول

ان عسى ليس متيقنا بالوضع للطمع في دنو مضمون جزءه

اي دنو رجاء اراده وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب

لا القرب يقينا وانما القرب وتوقعه لا باعتبار

الحصول وتوقعه لا ينافي حصول

الحصول عن قريب

لا ان الدنو ان يدخل الجنة

ان يشفع لي الله ان يدخل الجنة

ان يدخل الجنة

ان يشفع لي الله ان يدخل الجنة

ان يدخل الجنة

على الجنة في الظاهر وهو تقدير هيئة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى اي دنو رجاء خبره

قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لخبرك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو
بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه
فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي وضع لدنو الخبر رجاء عسى
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو
عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث
لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كاعل والانشاءات في الاغلب من
معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها فتقول على احد استعماليه عسى ان
يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فيه اسم عسى وان

ان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما

في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا

الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع

مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف

تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى

انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه

بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب بشبهه المفعول وعسى على هذا تامة

وقال الكوفيون ان الفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه

اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في

النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب و

تقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو

ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب

اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامها فهي في

هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المفعول من غير قصد اقامته مقام المرفوع

والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون

٣٣٦

زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب
بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى يخرج في زيد فان
اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني
كان اسم عسى مستكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على مذهب الاخفش
ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها
بها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله
شعر عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون
وراءه فحذفت ان ودون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى
ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر ودنو حصول
كاد تقول كاد زيد يخرج فتخبر عن دنو الخبر بعلمك باشرافه على الحصول للفاعل
في الحال فاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من
الحال باعتبار احد معنييه من غير ان يدل الفعل على الاستقبال المنافي للحال وقد دخل
ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها بكاد وقوله تعالى فكاد
من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطي لكل منهما حكم الاخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة

افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا

وقيل نفيه اي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في

الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قوله فذبحوها

واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد سيس الهوى من حب ميه يبرح

يدل على زوال سيس الهوى وتسليمه تخطئتهم وتخطئة قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان

نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولغيره تخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل

على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء

في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء المخطئ ذي الرمة وذو الرمة

في تسليمه تخطئته روي عن عيسى بن عمر انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة

فغيره قال عيسى حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه وهي

اخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما نوهم بها وقيل يكون

النفي الداخل على كاد ويشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال

اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى

وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب منه وفي الدعوى الثانية

يقول في الرمة إذا غير النجم المجتنين لم يكد رسيس الهوى من حب
ميه يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح
اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن
لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه
في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذه
شروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب ايضا كربت
الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي
هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان
تقول طفق زيد واخذ وكرب وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
وانوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال
قارة تستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد قارة
تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته [illegible] وعلى

وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضاً فقوله ما
وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل
لله دره فارساً وواهاً له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر
ولا مثل عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الا ان يق هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع
او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر
من مواد النقض فكثيراً ما يستعمل في الدعاء وله اي
لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان تكونا
في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفتين
يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي
اي فعلا التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيداً واحسن بزيد
ولا يتغيران اي فعلا التعجب الا بما يجيء منه افعل التفضيل لمشابهتهما
له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا ينبيان

٣٢١

لانشاء ولكنهما يتضمنان الدعاء ايضاً فان قوله لا مثل
عشرة دعاء الخير بخلاف قاتله الله من شاعر وبيانهما من افعال
ما افعله هذا دفع لما يقال ان احدهما اي احدى الصيغتين مبني من افعل
خبره فيفيد ان ما افعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب افعل
في الفعل وانما قدر لفظة تركيب لان قوله ما افعل فاعل لقوله تضمنه
والفاعل كون مفرد او مركب فقدر لفظة تركيب مضاف
الى ما افعل ح قوله للتعجب شرط ان يكونا اي افعل وافعل
وافعل بزيادة كلمة ما مع الضمير في الاول وبزيادة لفظة
في الثاني ح قوله في فعلا التعجب اشار الى ان
يرجع ضمير المذكر الى صيغتين مبني على تاويلهما بالفعلين والصيغة
الاحتياج الى التاويل في الضمير المجرور فيقول فعلا التعجب
التعجب ح تكميل قوله لانهما مبني من افعل التعجب وقد
سبق ان افعل التفضيل مبني من افعل التفضيل
والرباعي المزيد فيه من الثلاثي المزيد بما يجيء من الثلاثي المجرد
المجرد لكن الاصطلاح ما من الثلاثي المزيد بما يجيء من الرباعي المجرد
فائدة ولا يصاغ ايضاً من الثلاثي المجرد الذي ليس
مثل دحرج الدحرجة ودحرج ودحرجة ودحرج
من افعل التعجب ان ما افعل وافعل
يران والكلام ليس
فيهما

الا للفاعل كما فعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب

ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي

مزيد فيه او ثلاثي مجرد عافيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه وما

اشد باستخراجه اي يتوصل بناء بهما من فعل لا يمتنع بناء بهما منه وجعل

الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب

بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او المجرور

والمجرور على الفعل وتأخير اي تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما

وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص

صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا

يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا

مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قبل عدم التصرف

يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم

تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحد

الكفي واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على

واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل

بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل

والمعمول نحو ما احسن في الدار زيد واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى

الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب

قولهم احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان

احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان

التكلم بل كان دائما قبله وما ابتدا على

ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف

وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة

تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي

ما بعد الخبر من باب شر اهر ذا ناب وهو صلة عند الاخفش

والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن بشيء عظيم وقال الفراء ما

استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه

كان يقال بسبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو

وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي

من افعال بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وقيل اي مجروره فاعل

لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه

ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس

فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وله اي

مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صر ذا حسن على ان تكون همزة

افعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن

او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن

للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت يزيدا او

زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن

امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه

قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون

في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة

بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل حبذا

وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان

على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان عينه

مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين

وهي الاصل والثانية نعم باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين
عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل محلى باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او
نعم وجه فرس غلام الرجل ولم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيدا او حسن الوجه انت اي مميزا بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل
نعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي
اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي
نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك

الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لا بد تقدم

المخصوص فقال زيد نعم الرجل صرح به في المصباح وهو اي المخصوص مبتدأ قبله

اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ

لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل

زيد في هذا المثال اما مبتدأ او نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف

على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد فعلى الوجه

الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي

شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقته للفاعل اي مطابقة

الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو

نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة

هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال

نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف

فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا

جواب سوال حيث وقع المخصوص الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو

وهو مثل القوم وشبههم مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل
الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم
الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام
وهي اي من افعال المدح والذم حب في جبذا او هو اي جبذا امر كب
من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا فاعله اي فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اي جبذا او فاعله او ذا عما هو عليه
فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا
لجريها مجرى الامثال التي لا تغير فيقال جبذا الزيدان وجبذا الزيدون
وجبذا هند وبعده اي بعد جبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص
جبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص جبذا او بعده اي بعد مخصوص تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو جبذا رجلا زيد وجبذا زيد رجلا وجبذا
راكبا زيد وجبذا زيد راكبا وجبذا رجلين او راكبين الزيدان وجبذا الزيدان رجلين او

٣٢٧

راكبين وجند امرأة سند وجند امرأة فان التمييز مقدم عليها ١٢ رح

مافي جند امن الفعلية وذو الحال هو ذا لان زيدا المخصوص والمخصوص

لا يجيء الا بعد تمام المدح والمركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا

عن المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى

حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث

يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له من ذلك من انضمام امر آخر اليه

وهو مشتمل اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئية للكلام

ركنا كان او غيره الى امر متعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل

لك نحو قد ضرب حرف الجر ما وضع لافضاء فعل اي ايصاله فان

اي فعل متعلق معناه بالنسبة اليه وكلمة او لمنع الخلو اذ قد يحتاج اليها مع الحرف الشرط والتخصيص ١٢ رح

معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه

اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء

كان اسما جريا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت

عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة

ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى

الى ما يليه اولان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى

وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها

عنها والباء والام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف

باسميهما حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب واوها اي الواو التي

يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه

وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة

الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التي فيها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي

تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة

اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون

الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل

ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان

نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها

في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجيء من للتبيين

ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو

فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن
لاستقام المعنى والتبعيض اي قد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني
من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون
زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم وقد كان من مطر فاجاب عن
استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب بقوله متناول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء
من مطر وهو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة
لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام
الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع
اموالكم وحتى كالى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف
في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للاتفاق الواقع بينهما

بينهما بالقلة والكثرة وَيَخْتَصُّ اى حتى بِالظَّاهِرِ اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما
بعدها خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ فانه جوز دخولها على الضمير مستدلا بما وقع فى بعض اشعار
العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى
الظَّرْفِيَّةِ اى نظرفيته مدخولها لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى
الصدق وَبِمَعْنَى عَلَى قَلِيلًا كقوله تعالى فى جذوع النخل اى على جذوع النخل وَالْبَاءُ
لِلْإِلْصَاقِ اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء نحو كجلست فى مررت
بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه وَلِلِاسْتِعَانَةِ
اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم وَالْمُصَاحَبَةِ
نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس وَالْمُقَابَلَةِ اى افادة وقوع مجرورها فى مقابلة
شئ آخر نحو بعت هذا بذاك وَالتَّعْدِيَةِ اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه
ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء ولا التعدية

بمعنى الصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست في المسجد اي
في المسجد وزائدة في الاستفهام بل الاطلاق نحو زيد بقائم
فلا يقال زيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي
ترادف في الجر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الجر الواقع في
الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله
شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان
خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة
شيء وهنا نحو ضربته للتأديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو
روف لكم اي رؤفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل
وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب وربّ للتقليل
اي لانشاء التقليل وبهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب
لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة وصوفة

يتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لأنه إذا وصف الشيء صار أخص وأقل
مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة إنما هو على المذهب الأصح وهذا مذهب
أبي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي
ذكر من التقليل أصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج إلى القرينة وفعلها أي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض
لأنها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك إلا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته أو
رب رجل كريم فارقته محذوف أي ذلك الفعل الماضي غالبا أي في
غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم أي لقيته وقد تدخل
أي رب على مضمر مبهم لا مميز له مميز نكرة منصوبة على التمييز والضمير
مفرد والكناية المميز مثنى أو مجموعا مذكرا نحو الكناية المميز موشا نحو ربه رجلا
أو رجلين أو رجالا وامرأة أو امرأتين أو نساء خلافا للكوفيين في مطابقة
الضمير في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنهم يقولون ربها رجلين
وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها أي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود
الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربته بسيف صقيل

لأنه إذا وصف الشيء صار أخص وأقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة إنما هو على المذهب الأصح وهذا مذهب أبي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل أصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة وفعلها أي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لأنها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك إلا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته أو رب رجل كريم فارقته محذوف أي ذلك الفعل الماضي غالبا أي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم أي لقيته وقد تدخل أي رب على مضمر مبهم لا مميز له مميز نكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد والكناية المميز مثنى أو مجموعا مذكرا نحو الكناية المميز موشا نحو ربه رجلا أو رجلين أو رجالا وامرأة أو امرأتين أو نساء خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنهم يقولون ربها رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها أي رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربته بسيف صقيل

وَطَاؤُهَا اي واو رُبَّ فِي حُكْمِهَا تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ مِثْلُ شِعْرٍ وَبَلْدَةٍ

لَيْسَ لَهَا اَنِيْسٌ اِلَّا الْيَعَافِيْرُ وَالْاَعَيْسُ وَهٰذِهِ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ وَلَيْسَتْ

بِجَارَّةٍ فَاِنْ لَمْ تَكُنْ فِي اَوَّلِ الْكَلَامِ فَكَوْنُهَا لِلْعَطْفِ ظَاهِرٌ وَاِنْ كَانَتْ فِي اَوَّلِهِ

فَيُقَدَّرُ لَهُ مَعْطُوْفٌ عَلَيْهِ وَعِنْدَ الْكُوْفِيِّيْنَ اِنَّهَا حَرْفُ عَطْفٍ ثُمَّ صَارَتْ قَائِمَةً

مَقَامَ رُبَّ جَارَّةً بِنَفْسِهَا لِصَيْرُوْرَتِهَا بِمَعْنَى رُبَّ فَلَا يُقَدَّرُوْنَ لَهُ مَعْطُوْفًا عَلَيْهِ

لِاَنَّ ذٰلِكَ تَعَسُّفٌ وَاَوُ الْقَسَمِ اِنَّمَا يَكُوْنُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ اي فِعْلِ الْقَسَمِ

فَلَا يُقَالُ اَقْسَمْتُ وَاللّٰهِ وَذٰلِكَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْقَسَمِ وَهِيَ اَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا

مِنْ اَصْلِهَا اَعْنِي الْبَاءَ لِغَيْرِ السُّؤَالِ يَعْنِي لَا تُسْتَعْمَلُ الْوَاوُ فِي السُّؤَالِ فَلَا يُقَالُ

وَاللّٰهِ اَخْبِرْنِي كَمَا يُقَالُ بِاللّٰهِ اَخْبِرْنِي حَطَّ الْوَاوَ عَنْ دَرَجَةِ الْبَاءِ مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ

يَعْنِي الْوَاوَ مُخْتَصَّةٌ بِالْاِسْمِ الظَّاهِرِ سَوَاءٌ كَانَ ذٰلِكَ الْاِسْمُ الظَّاهِرُ اسْمَ اللّٰهِ اَوْ

غَيْرَهُ فَلَا يُقَالُ وَكَ لَافْعَلَنَّ مَثَلًا بَلْ يُقَالُ وَاللّٰهِ اَوْ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ وَذٰلِكَ

الْاِخْتِصَاصُ اَيْضًا لِحَطِّ رُتْبَتِهَا عَنْ رُتْبَةِ الْاَصْلِ وَهُوَ الْبَاءُ بِتَخْصِيْصِهَا بِاَحَدِ الْقِسْمَيْنِ

وَخُصَّ الظَّاهِرُ لِاَصَالَةِ وَالتَّاءُ مِثْلُهَا اي مِثْلُ الْوَاوِ فِي اشْتِرَاطِهَا

بِحَذْفِ الْفِعْلِ وَكَوْنِهَا لِغَيْرِ السُّؤَالِ مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللّٰهِ مِنَ الْاَسْمَاءِ

الظَّاهِرِ حَطًّا لِرُتْبَتِهَا عَنْ مَرْتَبَةِ اَصْلِهَا الَّذِي هُوَ الْوَاوُ بِتَخْصِيْصِهَا بِبَعْضِ

ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم
منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون
عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير
السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل
على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على
المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان
ببعض هذه الامور فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقول الباء توجد مع الاختصاص وبدونه
لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان
وحروف النفي اولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم
وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد
وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله

هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي القسم ما يدل
عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد والله قائم والله استغناء عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ اي لا الدال على الجواب لا الجواب
وبهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن البعاد وغيره اي المجاوزة
شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك ما يزول عن الشيء الثاني
ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد
يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو
من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وهذا ذلك نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه
وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو جاء بصحابي عن كالبر والمنهم اي عن حسان
مثل البر والذائب للطافة وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقع

كه استعارا عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السنة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا

للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم و مُذ

وَمُنذُ لِلزَّمَانِ الماضي او الحاضر فيهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا

اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك

الزمان الماضي يريد بهما الاجمعية كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا

وما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون

فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة وامتد

الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير

اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان

مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان

الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومُذ يومنا

اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا

بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ زمان

الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء

كما يوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت
بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء القوم حاشا
زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل
ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها
على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخر
على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات نعل
تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا لتعلم من اول الامر انه اى متم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على متم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى سوى ان
المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس ما قبلها على حذف المضاف بان تقتضى عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ

بشيء آخر حتى تتم كلاماً وح لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة
الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة
فتلغي اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على
افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وقد تدخل
هذه الحروف ح اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها
عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى
الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة اذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها
وخبرها اسما جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن
ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في
موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد
فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم
وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال
زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ابوه قائم وقعت ان حال كونها مع جملتها

فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها

مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها مع

جملتها مبتدأة نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا او حال كونها

مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا

وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية

مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق الطلقت وكذا بعد لولا

التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخوله لولا التحضيضية عليه

نحو لولا اني معاونك زعمت اي لولا زعمت اني معاونك ولولا انك ضربتني صدر

منك وكذا قالوا لولا انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لولا فاعل لفعل محذوف

والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك قائم اي لوقع قيامك فان جاز في موضع

التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في الفتح على تقدير

جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة في مثل من يكرمني

فاني اكرمه اي وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه

وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه

اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما

امامبتدا او خبر مبتدا اي مثل قول الشاعر اذا انا عبد القفا واللهازم حما وقعت

بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة

بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته

للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل

سيد اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى

اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى

كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل

لئيم قفاه ولهازمه واللهازمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت

الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادة تمام حواليهما تغليبا

بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه

ما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني

احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي

تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

اعني الحمد قول خاص ليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان

حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى
الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا غير هو من جنس المقول ولذلك
اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل
الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان
المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت
بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع
ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله
دون ان المفتوحة حقا فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت
معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم
وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم
وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبل لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد مثل زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن

خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر للكوفة اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى

اي وبكر خارج ١٢

٣٦٣

الاصلي فيها فلا يغير محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
التي هي ايضا لذلك التاكيد دون مفتوحتها دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا
يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها
اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في
الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا لطعامك كل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي
حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا التقديم
ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها
او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان
في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها
لعميد تخفيف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد
التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات
بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما

كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين

لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد

لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي

لكون اعرابه تقديريا ولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم

قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق ويجوز دخولها اي دخول المخففة

على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا

والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك الشرط

ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله

تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم

اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على

الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما

متمسكين بقول الشاعر بالله يا ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد

وهو شاذ عند البصريين وتخفيف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل

الوجوب في خبر شاذ وقد يهمل والسبب في تقديم ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر

من مشابهة المكسورة به كما حقق اعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى

والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد فلا

يخل مقابلة اطراد الباب ١٢ كما ش قوله وهذا خلاف مذهب سيبويه وباقي النحاة فانهم قالوا في الاعمال خلاف

المصدر هذا يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف ويحتمل ان يكون جوابا عما

خالف فيه هم لحصول الفرق بالنون في المخففة عمل النصب في

النافية اما عمل اصلا ولكن يرد عليه ما ذكره الشارح بقوله ولان كثيرا

من الاسماء الخ بان هذا يحصل الفرق بالمعنى في المعرب

التقديري فالاولى ان يقول لا يلزمها اللام لطرد الباب لا لان

يقال معناه لحصول الفرق في الجملة لصحة قوله يلزمها اللام ١٢ ش قوله لا غير او بدل لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين

في التعميم وفيما لما اعترض به الرضي على المصنف حيث قال

قول المصنف ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا ليس بجيد

والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه

من دواخل المبتدا ١٢ صح ش قوله قوله تعالى وان كانت

لكبيرة فان مخففة واللام فاصلة عند البصريين وبنافية عند

الكوفيين اي انه كانت تحويل القبلة لكبيرة شديدة

الا على الذين هدى الله وما كانت الا كبيرة ١٢ صح ش

قوله خلافا للكوفيين في التعميم اي تخالف الكوفيين

الفعل المذكور مطلقا كانت في فحص التعميم فانهم نفوا هنا ١٢ تم ش

قوله يقول الشاعر بالله يا ربك كانت زيدا التقدير بالله يا ربك عم علمه

من قصيدة من الكامل يتجها الزبير بن

العوام والخطاب

لعثمان

جرموز قاتل الزبير والتاء للقسم ويروى بالله والله ربك بالجر بتقدير

الله وان مخففة من المثقلة وخلت على قتلت وهو من غير افعال المبتدا والخبر

وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب
الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون
اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا في المبتدا
والجر كما كانت في الاصل فهي لا يزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن
دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون
مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا
والجزاء غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غير ضمير الشان
قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه
ذاهب وبذا روايته شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر
شعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق * وليس مهما
اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم النبيين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او قوله كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد

أو قد نحو ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الأمور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين أن المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون
المحذوفة أو حرف النفي نحو أولا يرون أن لا يرجع إليهم وليس لزوم حرف
النفي إلا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فإنه لا يحصل بمجرده الفرق بين
المخففة والمصدرية فإنه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما إما من حيث المعنى لأنه إن
عني به الاستقبال فهي المخففة وإلا فهي المصدرية وإما من حيث اللفظ لأنه إن كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية وإلا فهي المخففة وكأن للتشبيه أي لأنها أي هي
حرف برأسها على الصحيح حملا على أخواتها ولأن الأصل عدم التركيب وذهب
الخليل إلى أنها مركبة من الكاف وأن المكسورة وأصل كأن زيدا الأسد أن
زيدا كالأسد قدمت الكاف ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر وفتحت الهمزة لأن
الكاف في الأصل جارة وإن خرجت عن حكم الجارة والجارة إنما تدخل على المفرد
فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وإلا كان المعنى على الكسر ومخففة أي كأن فتلخص عن
العمل على الاستعمال الأفصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كأن ثديه لكنه على الاستعمال الغير الأفصح لما عرفت وإذا لم
تعملها فقد يجب تقدير اسمها عندهم كما في المخففة ويجوز إلغاء غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي إليه كما في أن المخففة
لفظا فقط

قوله ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم الخ ١٢ رح

قوله أو حرف النفي نحو أولا يرون أن لا يرجع إليهم الخ ١٢ رح

قوله وكأن للتشبيه أي لأنها أي هي حرف برأسها على الصحيح حملا على أخواتها ولأن الأصل عدم التركيب وذهب الخليل إلى أنها مركبة من الكاف وأن المكسورة وأصل كأن زيدا الأسد أن زيدا كالأسد قدمت الكاف ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر وفتحت الهمزة لأن الكاف في الأصل جارة وإن خرجت عن حكم الجارة والجارة إنما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وإلا كان المعنى على الكسر ١٢ رح

قوله فتلخص عن العمل على الاستعمال الأفصح لخروجها عن المشابهة الخ ١٢ رح

قوله ونحر مشرق اللون هو من الصدر ويروى ونحر مشرق هو من الفتح والواو عني به لا يجر

وَلٰكِنَّ وَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مُفْرَدَةٌ وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ لَا وَإِنَّ
الْمَكْسُورَةِ الْمَصْدَرَةِ بِالْكَافِ الزَّائِدَةِ وَأَصْلُهَا لَكِنَّ فَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى
الْكَافِ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ فَكَلِمَةُ لَا لِإِفَادَةِ أَنَّ مَا بَعْدَهَا لَيْسَ كَمَا قَبْلَهَا بَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لَهُ
نَفْيًا وَإِثْبَاتًا وَكَلِمَةُ إِنَّ لِتَحْقِيقِ مَضْمُونِ مَا بَعْدَهَا لِلْاِسْتِدْرَاكِ وَمَعْنَى الْاِسْتِدْرَاكِ
رَفْعُ تَوَهُّمٍ يَتَوَلَّدُ مِنَ الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ فَإِذَا قُلْتَ جَاءَنِي زَيْدٌ فَكَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ عَمْرًا أَيْضًا
جَاءَكَ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْأُلْفَةِ فَرَفَعْتَ ذٰلِكَ الْوَهْمَ بِقَوْلِكَ لٰكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَجِئْ يَتَوَسَّطُ أَيْ
لٰكِنَّ بَيْنَ الْجُمَلِ يَقَعُ مُتَعَاطِفَيْنِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا مَعْنًى أَيْ لِغَايَةِ مَعْنَوِيًّا وَالضَّرُورِيُّ هُوَ
الْمَعْنَوِيُّ وَلِهٰذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَاللَّفْظِيُّ قَدْ يَكُونُ نَحْوَ جَاءَنِي زَيْدٌ لٰكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَجِئْ وَقَدْ لَا يَكُونُ
نَحْوَ زَيْدٌ حَاضِرٌ لٰكِنْ عَمْرٌو غَائِبٌ أَيْ لٰكِنْ فَتَقَعُ عَنِ الْعَمَلِ لِخُرُوجِهَا عَنِ الْمُشَابَهَةِ
وَاسْتَبْهَتِ الْعَاطِفَةُ لَفْظًا وَمَعْنًى فَأَجْرَيْتَ مَجْرَاهَا بِخِلَافِ أَنَّ وَأَنِّ الْمُخَفَّفَتَيْنِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُمَا
مَا أَجْرَيْنَا عَلَيْهِ وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ عَلَى الْأَكْثَرِ وَكَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا جَاءَ عَنْ يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ
أَنَّهُ يَجُوزُ إِعْمَالُهَا قِيَاسًا عَلَى أَخَوَاتِهَا الْمُخَفَّفَةِ وَقَالَ الشَّارِحُ الرَّضِيُّ وَلَا أَعْرِفُ لَهُ شَاهِدًا
وَيَجُوزُ مَعَهَا مُشَدَّدَةً أَوْ مُخَفَّفَةً الْوَاوُ وَهِيَ لِلْعَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَأَمَّا اعْتِرَاضِيَّةٌ
وَجَعَلَ الشَّارِحُ الرَّضِيُّ الْأَخِيرَ أَظْهَرَ وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي أَيْ لِإِنْشَائِهِ فَتَدْخُلُ عَلَى الْمُمْكِنِ نَحْوُ لَيْتَ
زَيْدًا قَائِمٌ وَعَلَى الْمُسْتَحِيلِ نَحْوُ لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا بِالنَّصْبِ

المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام
فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان
ويتمسكها قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى
رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها
راجعة ولعل الله يحدث اي الانشائية ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وقد شذ الجر بها اي بكلمة لعل
كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعانا من يجيب الى الندى
فلم يستجب عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني
انه وقع الجر وارفا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك الرجل بابي
المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل المص اورد بما ذكر من التاويل ان
هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما حكم
بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة لعطف في اللغة الاماتة ولما كانت هذه
الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت بها وهي الواو والفاء وثم وحتى واو اما بكسر

ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما
قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح
واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما ليس الا واجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
او مكان نحو جاءني زيد وعمرو او عمرو او ثم عمرو واي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما
دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان
لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها
وتجوز او عدها ايضا في للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل
الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة ومن حتى مثلها اي مثل ثم الترتيب بمهلة غير
ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة المهلة
ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من متبوعه
اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي يدل عليهما
حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح ان يجعل غاية له انتهاء الفعل المتعلق بالكل

انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى
المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب بالمهلة من وجهين احدهما اشتراط
كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي
بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر
وهكذا المناسب في الذهن تقدم ركبان الحجاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس
ذلك وعند الصبح الاول قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم
كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان
الاصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت
محمولة عليها استعملوها في معنيها جميعا ليبقى الاصل مزية على الفرع وانما استعملوها في ظهر معنيها
وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد
المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا الظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه
عدم الحاجة الى ان يكون الجزء اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ليشتمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي

وَأَوْ وَإِمَّا وَأَمْ كُلٌّ مِنْ هٰذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلٰثَةِ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ أَيْ لِلدَّلَالَةِ عَلٰى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ

أَوْ الْأُمُورِ حَالَ كَوْنِ ذٰلِكَ الْأَحَدِ مُبْهَمًا أَيْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ أَوْ فِي مِثْلِ

وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا لِلْكُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ لِأَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلٰى مَا هُوَ الْأَصْلُ

فِيهَا وَالْعُمُومُ مُسْتَفَادٌ مِنْ وُقُوعِ الْأَحَدِ الْمُبْهَمِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لَا مِنْ كَلِمَةِ أَوْ وَأَمِّ الْمُتَّصِلَةُ

لَا تَرِدُ لِهَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ أَيْ غَيْرَ مُسْتَعْمَلَةٍ بَعْدَهَا وَيَلِيهَا أَيْ يَذْكُرُ بَعْدَهَا بِلَا فَاصِلَةٍ

أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالْمُسْتَوِي الْآخَرُ يَلِي الْهَمْزَةَ أَيْ هَمْزَةَ الْاِسْتِفْهَامِ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا

أَيْ أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ لِطَلَبِ التَّعْيِينِ مِنَ الْمُخَاطَبِ وَمِنْ ثَمَّ أَيْ لِأَجْلِ أَنَّ أَمِّ الْمُتَّصِلَةَ

أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالْآخَرُ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا لِطَلَبِ التَّعْيِينِ لَمْ تَجِزْ نَحْوُ أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ

عَمْرًا فَإِنَّ الْمُسْتَوِيَيْنِ فِيهِ زَيْدٌ وَعَمْرٌو وَأَحَدُهُمَا وَإِنْ وَلِيَ أَمِّ لٰكِنَّ الْآخَرَ لَمْ يَلِ الْهَمْزَةَ هٰذَا مَا اخْتَارَهُ

الْمُصَنِّفُ وَالْمَنْقُولُ عَنْ سِيبَوَيْهِ أَنَّ هٰذَا صَائِرٌ حَسَنٌ فَصِيحٌ وَأَزَيْدًا رَأَيْتَ أَمْ عَمْرٌو حَسَنٌ وَأَفْصَحُ وَلَا

يَكُونُ نَحْوُ أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا حَسَنًا فَصِيحًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحْسَنَ وَأَفْصَحَ وَفِي التَّرْجَمَةِ الْتِيرِ الْثَّقَفِيَّةِ

الْتِيرِ الْثَّقَفِيَّةِ أَنَّهُ وَجَدَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْكَافِيَةِ الْمُقَرَّرَةِ عَلَى الْمُصَنِّفِ وَعَلَيْهِ خَطُّهُ هٰكَذَا يَلِيهَا أَحَدُ

الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالْآخَرُ الْهَمْزَةُ عَلَى الْأَفْصَحِ وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا وَلَا يَخْفٰى

أَنَّ الْحُكْمَ بِضَعْفِهِ لِتَنَزُّلِهِ عَنْ مَرْتَبَةِ الْأَفْصَحِيَّةِ إِلَى الْفَصِيحِيَّةِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ حَسَنًا

فَصِيحًا لَا يَكُونُ ضَعِيفًا وَبِالْجُمْلَةِ فَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ هٰهُنَا لَا يَخْلُو عَنِ اضْطِرَابٍ وَالْحَقُّ مَا نَقَلَ عَنْ سِيبَوَيْهِ

ايضا من ثم اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين

اى بتعيين احد الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين

بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه

يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما على التعيين جاءك او لا فقد يجاب بنفي

كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالتفات اليه ثم في الموضعين ام

واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد

منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على

قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله يجزم

تعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة

كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر

مثل قولك لابل ام شاء اى ان القطيعة التي اراها لابل وجملة خبرية فلما علمت

انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت

عنها بقولك ام شاء اى بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو بل عمرو

تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لا فترمع

انها اى غير مستعملة الا منها اذا عطف شيء على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه

اولا باما ثم عطف عليه المعطوف بما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان

الكلام مبني على الشك جائز كما مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان

المعطوف عليه بما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض

النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل

عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما

لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه

على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية تعطفها

على اما الاولى واما الثانية تعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو

ولا او بل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين

المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا

للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد

الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو او بل جاءني

عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فحكم المسكوت عنه فكما

لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا

صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان

ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو
المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف
معطوف عليه للمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد
بل عمرو بل جاءني عمرو زيدا ما في حكم المسكوت عنه او المجيء منتف عنه ولكن لا
زمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون
لا يجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اقام عمرو
وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن
عمرو قد جاءني فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها
يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت
حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معاينها الا بها نحو هذا وهاتان
وهذان وهؤلاء حروف النداء ايا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب فكانه
اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب

قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى واقرب متصف بزيادة القرب

ولا الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب

هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب وحروف الايجاب نعم وبلى واى

بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة

ومن بيان معانى تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة

لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام

زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد

فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان

كفرا فان معناه لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا

للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احدنا

يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا او يقوم مقام بلى للتقرير الاثبات

بعد النفى وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى تنقض النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان

ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام زيد

او مقرونا به فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا

بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ للتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد

بلى قام زيد وإي للإثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضا وذكر ابن مالك أن إي بمعنى نعم و
هذا مخالف لما ذكره الصحاح ويليها القسم أي لا تستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل القسم
فلا يقال أقسمت أي وربي ولا يكون المقسم به إلا الرب قوله ولعمري تقول أي الله أي لعمري و
أي لعمري وأجل وجيرا بالكسر والفتح وإن تصديق للمخبر في بعض النسخ تصديق للخبر كقولك
أجل وجير وإن للمخبر قد أتاك زيد ولم يأتك أي قد أتى أو لم يأت وجاء أن لتصديق المدعا
أيضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني إليك وراكبها أي لعن الله تلك الناقة
وراكبها وجاء بعد الاستفهام أيضا في قول الشاعر شعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبه أن
اللقاء أي نعم اللقاء شفاء للمحب نحيا في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا
للمخبر حروف الإيجاب وإنما سميت هذه الحروف بحروف الإيجاب لأنها قد تقع زائدة لا لأنها لا تقع إلا زائدة
ومعنى كونها زائدة أن أصل المعنى بدونها لا يختل لأنها لا فائدة لها أصلا فإن
لها فوائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما
في من الاستغراقية والباقي خبرها وليس وإما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ
وكونه بزيادتها فصيحا أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مزينا متهيئا لاستقامة وزن الشعر أو
السجع أو غير ذلك ولا يجوز خلوها عن الفائدتين معا وإلا لعدمت جنسا ولا يجوز ذلك

في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه وإن بتخفيفين وما ولا ومن
والباء واللام فإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد
النفي نحو ما إن رأيت زيدا أي ما رأيت زيدا وقلت أي زيادة إن مع ما المصدرية
نحو انتظرني ما إن جلس القاضي أي مدة جلوسه وقلت زيادتها أيضا مع لما
نحو لما إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما
كثيرا نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
إن لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو إلى
ناضر السلم على تقدير رؤية ظبية بالجر وقلما تزاد مع إذا نحو إذا ما تخرج أخرج
بمعنى إذا تخرج أخرج ومع متى نحو متى ما تذهب أذهب ومع أي نحو
أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومع أين نحو أين ما تجلس أجلس ومع إن نحو
إما ترين من البشر أحدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا أي أدوات
شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله كنت لهم وبما خطيئاتهم أغرقوا
وعما قليل يزيد صديقي كما إن عمرا أخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو
غضبت من غير ما جرم وأيا الأجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا أي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي

لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو أو معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد أن المصدرية نحو قوله تع ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك أي أن تسجد
وقلت زيادة لا قبل أقسم نحو لا أقسم بيوم القيمة ولا أقسم بهذا البلد والسر
في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك في صورة
نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله ع في بير لا حوسرى وما شعراي
في بير حور والحور الهلكة جمع حائر أي هالك من حار أي هلك ومن زائد البناء واللام
تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة إلى تكرارها حرف التفسير
أي في تفسير كل منهم من المفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه أي مات وأن وهي أي أن مختصة بما في معنى القول أي بفعل متصرف
في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا
بعد ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الأكثر إلا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
أو معناه نحو قوله تع وناديناه أن يا إبراهيم فقوله أن يا إبراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا إبراهيم وكذلك كتبت إليه أن أيت
أي كتبت إليه شيئا هو أيت فأن حرف دال على أن أيت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فقوله أن

اعبدوا الله تفسير للضمير في به في امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه
مفعول صريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى
امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول به الظاهر
وخصائص حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان
اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي قد تدخلان على الجملة
الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت
اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل في خبرها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني
انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان
تقدر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض
هلا والا المشددتين ولولا ولوما خاصة بالكلام لانها على احد انواع الكلام

فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع وتلزمها الفعل في

بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا

ضربته وهلا زيدا تضربه بمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل

ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون

التحضيض في الماضي الذي قد فات الا نادرا فعل كثيرا في لوم المخاطب على انه

ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى التحضيض على

فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه

الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع

الى هذا المعنى في الماضي للتقريب من الحال مع التوقع فيكون مصدره متوقعا للمخاطب

واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب

توقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع

والتقريب قد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه

وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق

في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل

نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت

٣٨١

ما دخلت على الماضي لان اطلاق حروف التحضيض على

الافعال كما مر ولذا سماها السكاكي في المفتاح بحروف التحضيض

والتنديم ١٢ تكملة قوله على فعل مثل ما فات اي مثل الفعل

الذي فات في الزمان الماضي فان الغرض الذي فات

من المخاطب يمكن تداركه وايراده في المستقبل فكانه قال الغرض

الذي فات منك اعده في الزمان المستقبل ١٢ ح قوله وحرف التوقع اضافوا الى التوقع

الخ لاختصاصهما بالدخول على الماضي والتقريب من حيث تقريبهما

في الماضي وعلى مذهب الى انه ليس للتوقع مطلقا بهذه المعاني

لفظا اذا كان حرفا ١٢ تكملة قوله اذا دخلت اشارة

الى انه لا يدخل فعل الطلب وشرطه في الماضي ان يكون مثبتا

ومتصرفا لان غير المتصرف ليست للمضي حتى تقرب

الى الحال المطلوب اراد الماضي المجرد عن المشابه بالحرف

بقرينة الاطلاق ١٢ تكملة قوله معنى التحقيق

المعنى بمعنى التوقع ١٢ تكملة قوله الفاعل ما ليس التوقع في الماضي لان

قد تصدق مثل تقرب لمن يكون الكذوب مبالغة الكذب بفتح الكاف

والذال وبكسر الكاف وسكون الذال خلاف الواقع او الاعتقاد والصدق بالكسر والفتح او بالفتح مصدر وبالكسر اسم مطابق الواقع او الاعتقاد والاصل

وقد لعمري يبت سائر أحرف الاستفهام الهمزة وهل لهما أصدر الكلام لا تقصيهما

مافي خبر بما لدلالتهما على أحد أنواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول

في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام زيد وكذا هل تقول هل زيد قائم

وهل قام زيد إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا بخلاف هل فإنها

لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام إلا على الشذوذ وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى

قد كما جاءت على الأصل في قوله تعالى هل أتى على الإنسان أي قد أتى فلما كان أصلها قد

وهي من لوازم الأفعال فإن رأيت فعلا في خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنت إلى

المألوف وعانقته وإن لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة والهمزة أعم تصرفا أي أكثر تصرفا

فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها أكثر من التصرف في هل تقول أزيدا ضربت

بإدخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أضربت زيدا

وهو أخوك باستعمال الهمزة لإثبات ما دخلت عليه على وجه الإنكار دون هل تقول أزيدا الآن

في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لأن أصله أترى يضربك زيد أو هو غير مستقيم عندك

ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فإنها قوية فيه وتقول أزيد عندك

أم عمرو بجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة فإنه لما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين

فاستعمال الهمزة التي الأصل في باب الاستفهام والأم وضعية التسوية التي تقع مع أم المنقطعة لأن

في صورة ام المنقطعة لم تتعدد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف
سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل أعندك عمرو
وتقول أثم اذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو
من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط
ان ولو واما لها صدر الكلام الا ان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو
عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي
ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على ايهما
دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل في المستقبل نحو قوله تع ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل
انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت

٣٨٤

اكرامي الماضي واجيب بان المعنى ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فان
صح الاخبار مني بعد اكرامك اليوم لي بانني اكرمتك امس فان
مؤمن آخ اي آمنة مؤمنة خير من حرة مشركة وان اعجبت اي الحرة
المشركة كلكم فيكون المراد من اعجبتكم معنى المضارع ومعنى الاعجاب
معناه آخ اي هذا المعنى لازم معنى اي المعنى الموضوع له اعني الطلب
لان ما صدر امامن حروف الشرط موضوع للتعليق فالطلب ان لو
اليه الحروف يعني تعليق الكلام في الشرط فان الشرط المقتضي
الشرط على ما قال في المطول شرح المفتاح ٣ تكملة
فيه اي في الماضي اي حصول الامر في الماضي يكون مقدرا
تكملة
التعليق المخصوص وانتفاء الامر بسببه لامتناع
بالحصول المفروض
مقصودا

حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيئي مقدر فيه فيلزم انتفائهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأه المحقق المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك
تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولهذا استعمال
ثالث هو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بما يعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اي ان ولو الفعل لفظا كما
مر من الآلهة اي تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لو انهم تملكون

اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان
لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضمير مستتر فلما
حذف الفعل صار منفصلا بارز اوليس تاكيد لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل و
الفاعل ابعد من حذف الفعل وحده وَمِنْ ثَمَّ اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قِيلَ
بعد لو المحذوف فيهما اِنَّكَ بِالْفَتْحِ لا بالكسر لِاَنَّهُ اى ان مع معموليه فَاعِلٌ للفعل المقدر
بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وَقِيلَ اِنْطَلَقْتُ بِالْفِعْلِ اى
بصيغة الفعل مَوْضِعٌ مُنْطَلَقٌ اى فى موضع يليق ان يقع فيه المنطلق لان الاصل
فى خبر ان هو الافراد لِيَكُونَ الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من
الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان
الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على
معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه
من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض هذا اذا
كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وَاِنْ كَانَ جَامِدًا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جَازَ وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لِتَعَذُّرِ اى تعذر وقوع الفعل فى
موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فالاقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه وتقدم

القسم أول الكلام أي في أول زمان التكلم بالكلام فصيح ترك في لكونه ظرف
زمان عبر عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي
أي لزم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا أو معنى ولا تعمل فيه أدوات
الشرط فيطابق أي الشرط الجواب حيث يبطل عمل أدوات الشرط فيه أي في الجواب
للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لأنه يلزم أن يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال
وأما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط أيضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله
إن تأتني مثال الماضي لفظا أو إن لم تأتني مثال الماضي معنى لأكرمتك وإن توسط
أي القسم بين أجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه أو غيره أي تقديم غير الشرط جاز أن
يعتبر القسم ويلغى الشرط وأن يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل أن يكون المعنى أجاز أن
يعتبر الشرط ويلغى القسم وأن يلغى القسم ويعتبر الشرط كقولك أنا والله إن تأتني
أتك فعلى المعنى الأول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز إلغاء القسم فيكون
باعتبار التقديم والجواز كليهما الشرط على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير
ترتيب اللف وباعتبار الجواز اختيار الشرط على ترتيبه وإن أتيتني والله لا
وإنما أورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الأول إشارة إلى

اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على

تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم

باعتبارهما جميعا مشترك على ترتيب الالف وعلى المعنى الثاني مثال تقديم الشرط

وجواز الغائية فالشرط بالاعتبار الاول على ترتيب الالف وبالاعتبار الثاني على غير

ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف

المعنى الاول فانه يحمل عليه دون ما على تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون الشرط على

ترتيب الالف في تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل

بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين حتى نشرهما من حيث مثالهما وتقديم القسم

كاللفظ اي كالملفوظ به او مقدر كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي

بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله

لان اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم

بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون

اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان

جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء

واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او جملة في الذهن ويكون الجملة للمخاطب

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف حين تقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل

الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون

المذكور ضد الغير المذكور له لانه احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم

زيغ فيتبعون ما تشابه فان تقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين

ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط

لزوم الفاء في جوابها وسيبويه الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض

بينها اي بين اما وبين فاعلها الواقعة في جزائها بما في حيزها اي خبرها

او خبرا لان خبر الفاء ايضا خبر باسم كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق ومعمولا

لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد

بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فيجعل

سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد هو

اي ما وقع بينها وبين فاعلها معمول الشرط المحذوف عاملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير

مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره

المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من

من شيء واقيم اما مقام مهما وسط يوم الجمعة بين اما وفائها للا يلزم تولي
حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى اما على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف
فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم
اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فحينئذ قبيل القسم الاول وهو ان
يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء الا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع
النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان
لا يعمل فيما قبلها فحينئذ قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فيجعل
لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان
ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق فتقديره على المذهب
الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا
وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل

الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بما يذكر
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل النائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب بما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف وجهه غير ظاهر مع ان يوم
جوازا اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير مذكر على صيغة المعلوم المخاطب جوازا اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا
خلاف وانما مثل بهما لكون الواسطة بين اما وفائها منصوبا لظهور مشكلة كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع

كلا ردع بمعنى الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يعصاك فيقول
كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك
لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا
والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تع كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز
ان يسمى بمعنى لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف لمناسبة معناه بمعناه لانك
تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا
لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة

لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ساكن

من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله

اي قبل ذكر المسند اليه علامة لتانيث المسند اليه وهو مدخول التاء

انما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء

فبنيه من اول الامر بسكون بن على بناء ما لحقه وبحركة تلك على اعراب تاء وليه لانهما

كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي

فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث

مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من

حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق

علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدون وقام الزيدون

قوم النساء فمضيعة اي حتما جيا الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة

التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة

غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء

التانيث وفي شرح الرضي هذا مما قاله النحاة ولا يمنع من جعل هذه الحروف ضمائر بدل الكل

منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبرا للمبتدأ

والغرض كون الخبر مهما التنويه في الاسم عند نوبته اي وحلته نوبا فسي ما به

ينون الشيء أعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى
ولهذا يسمى سببيا المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة أي بانها فلا
الحركة العارضة مثل عادن الأولى وهي شاملة نون من لدن ولم يكن وامثالها فاخ
بقوله تتبع حركة الآخر أي آخر الكلمة فان هذه أو آخر تلك الكلمات لا توابع حر
أو آخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من تتابع
الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة تتخلل بين آخر الكلمة والتنوين
فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر
الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا التأكيد الفعل
به نون التأكيد الخفيفة لا يقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان الرا
حركة الآخر لفظا لا في الوجود كتطفل العارض المعرض وليس نون انطلق تابعا لحركة
لام الرجل بهذا المعنى وهو التنوين للتمكن وهو يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما وما صح تعبير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وما التنوين
في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى

معا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا

فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما

على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة

الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة لتحذف الحق بها التنوين عوضا عن

الجملة ليلائم الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وقوله تعالى جعلنا بعضهم

فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد امثال ذلك والمقابلة

وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان

الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فيه

التنوين في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات

مثلا امرأة تثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث

ظاهرا ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما لعرفات ولا تنوين العوض

لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع

فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لمحل التنوين عليه والترنم وهو لحق اواخر الابيات

والمصاريع للتحسين الانشاد ولانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخشوم

وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر واما لحق اواخر الابيات والمصاريع

وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جايز بل واقعا كما يشاهد من

اصحاب الغناء لان محل التغني انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات

الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو ما يلحق القافية المطلقة وهي ما

كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركة واحد من الالف والواو والياء وسميت

الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية

انما يكون بابدال حروف الاطلاق كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن

آل احبت فقد اصابن وسمي هذا البيت الباصل باشباع فتحها الالف وعوض عن

الالف عند التغني نون التنوين وما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا

كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه يمسك حركة

من اشباعها حروف الاطلاق لتعسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقائم الاعماق

خاوي المخترق سميه لما ضاع الخفقن وهي القافية في هذا البيت القاف

الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق بها النون

فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن

الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع

وليس للقسم الاول اسم يخصه واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني

بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة
لغرض التركيب لا لمعنى من المعاني ففي عد نوين الترنم من اقسام الحروف
هي من اقسام الكلمة نظر اما الوضع فمسامحة واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال
كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين
علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين
من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم
ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد
ابن رجل عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله
موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا
عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف
حيثما كانت لئلا يلتبس بيت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة
ساكنة لانها بينة والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخص الفتح
مع تغير الالف اي تغير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث ونون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معها تشبيها فيهما بنون التثنية تخصيص

نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والتمني نحو ليتك تذهبن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو قوله تعالى والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات لدلالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في
النفي فلا يقال زيد ما يقوم الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي
اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكره
ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد وبما يتصل به وهو النون
بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم
غير لازم بل جائز وكثر اي نون التاكيد في مثل والله لافعلن اي الشرط المؤكد
حرفه بما فانه لما اكد والحرف قصد تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود
غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى لثقل الواو
بعد الضمة وقيل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء المكسورة

يدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين او لتنقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة

وما قبلها فيما علا ذلك المذكور من ضمير المذكر بين ضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا

كان او مخاطبا والمونث الغائبة مفتوح طبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل

التثنية وجمع المونث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية والجمع المونث اضربان واو

اضربنا بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان بالياء ثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان

في الجمع المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متوالية

ولا يدخلهما اي التثنية والجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على

غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف

وليس بمرضي عند الاكثر وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية والجمع المونث

مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة

المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة

من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال

المعتلة الاخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع

المونث ما ذكر ومع تحريكهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر

نحو اغزوا واغزوا واخشوا والواحد المونث نحو اغزي واغزي واخشي واما مع ضمير

مستتر وهذا في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فإن النون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزون وارمين يا قوم بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزو الأعداء وارمي
الغرض وكذا اخشين يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
تضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشو الرجل وتكسر الياء
المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل فإن لم يكن أي الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش فكالمتصل أي فالنون كالكلمة المتصلة
ويعني بها ألف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا ومن ثم أي لأجل أنه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين في هل ترى كما يقال هل ترياه هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح
كما تفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التأكيد
ضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز يضم لأجل النون وهل ترين في هل ترى
باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال لما فيه بارز يكسر لأجل النون واغزون
عطف على هل ترين لا على ترين أي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير
التثنية في اغزوا واغزين في اغزي بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزي في اغزي
بحذف الياء المكسور ما قبلها كما اغزي القوم وهذه الأمثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها

لما هو مع الضمير البارز منفصل وبعضها بالضمير المستتر الراجع كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف

للساكن اي للالتقاء الساكن المذكور بعدها وفي بعض الخ للساكنين كقوله الشاعر شعر لا تهين

الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه الا تهين حذف النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة

بعدها وابقيت فتحتها قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهين الخ

فرقا بينهما وانما لم تعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون

تحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما لحقت تخفيفا اذا ضم ما كسر ما قبلها كما تحذف التنوين

لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزو وقلت اغزن واغزن تحذف

الواو والياء فاذا وقفت عليهما وان ترد الخ وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف

لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة

للمفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا بتشبيها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله

تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو جئت خيرا واضاخيرا واختم لي بخير الليل اجعل خاتمة امورنا خيرا والتحق بنا

شرونا خيرا واجعل نون نقايا ايضا خفيفة كانا وتقيلة في موا الندا متعلقة باداب عبوديتك على نهج

الاستقامة وصل من على كلمة شفاعتي في محوارقام الصفات الاكافية وعن مضرة هستقام الجهات الاشاقية وعلى آله وصحابه

وعلى من تبعهم من زمرة اصحابه قد استراح من كمد الانتهاء نقل هذا الشرح من السوالي البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي

وفقه الله سبحانه في طاعة عبوديته للاعراض عن مظالمه الاهوا والاغراض نجوة السبت الحادي عشر من رمضان المعظم

في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمان مائة